

المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرّة كل شهرين
منتدى الفكر العربيّ

العدد (٢١٦) المجلد التّاسع عشر (٣)
أيـار/مـايـو ٢٠٠٤

٢١٦
عـدد ممتاز

في هـذا العـدد

افتتاحيّة

غرب آسيا في عالمٍ متغيّر

الحسن بن طلال

ملفّ خاصّ

مؤتمر

الشّباب العربيّ وتحدّيات المستقبل

❖ الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي



منتدى الفكر العربيّ

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.
٢- دراسة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.
٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.
٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.
٥- العناية بالدراسات المستقبلية المتعلقة بشؤون أقطار الوطن العربي وعلاقاتها الدولية.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.
٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.
٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.
٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار مجلة تصدر مرة كل شهرين بعنوان المنتدى باللغة العربيّة، ومجلة فصلية إلكترونية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات تهُمّ المثقف والمواطن العربيّ.

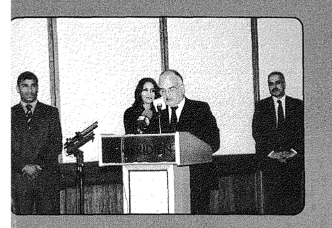
ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشئ من أجلها.
٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.
٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.







المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرة كل شهرين

منتدى الفكر العربي



رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (١٣/ ٢٠٠٣/د)

المحتويات

العدد (٢١٦) المجلّد التاسع عشر (٣) - أيار / مايو ٢٠٠٤







كلمة أولى

أ.د. همام غصيب
رئيس التحرير

هاجسُنا الأوّلُ هذه الأيّام كيفيّةُ التّوفيقِ بينَ «نقيضيْن»: السّرعة في الإنجاز، والإتقان في العمل. فما جَدْوى السّرعة إذا لمْ نحقّقِ المستوى المنشود؟ وما قيمةُ الإتقان إذا أتى العملُ متأخّراً؟ إنّهُ «المتوسّطُ الذّهبيّ» مرّةً أُخرى. وإزاءَ هذه المعادلة، كثيراً ما تكونُ العينُ بَصيرةً واليدُ قَصيرةً.

وهاجِسُنا الثّاني حُسْنُ المتابعة. فأمامَنا متابعةُ ما تمخّضَ عنه مؤتمرُ الشّباب العربيّ وتحدّيات المستقبل من توْصياتٍ ومقترحات. أضفْ إلى ذلك عشَرات المشروعات والقرارات وشتّى أنواعِ النّشاط الفكريّ، ما ستُبديه الأيّام.

وهاجِسُنا الثّالثُ كيفيّةُ تفعيلِ كنزِنا الثّمين المكوّنِ من أعضائنا في كلّ مكان. فنحن بحاجةٍ إلى كلّ قطْرةٍ في هذا المحيط الفكريّ. ونَعتقدُ أنّنا سَنُحرّكُ الجبالَ لوْ عزَفْنا معاً. ■

جولة العدد

العدد (٢١٦) المجلّد التاسع عشر (٣) - أيار / مايو ٢٠٠٤

جائزة سلطان بن علي العويس الثقافيّة

الدورة التاسعة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥)

★ دعـــوة للترشيـــح ★

يسر مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية أن تدعو كافة الجامعات العربية، والمؤسسات الثقافية، والاتحادات والروابط الأدبية في أرجاء الوطن العربي لترشيح من تراه مناسباً لنيل جائزة سلطان بن علي العويس الثقافية للدورة التاسعة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وفقاً لشروط الجائزة وكما يأتي:

١ - تتكون الجائزة من منح مالية تكريمية يتم منحها لخمسة أو أكثر من الكتاب والمفكرين العرب عن مجمل إنتاجهم في الحقول الآتية:

أ - حقل الشعر.
ب - حقل القصة والرواية والمسرحية.
ج - حقل الدراسات الأدبية والنقد.
د - حقل الدراسات الإنسانية والمستقبلية.
هـ - جائزة الإنجاز الثقافي والعلمي.

٢ - يشترط بالنتاج الأدبي والفكري للمرشح أن يكون له مكانة متميزة في الانتاج الثقافي والإبداعي، وأن يعكس أصالة الفكر العربي وطموح الأمة العربية وتطلعاتها، وأن يشكل إضافة جديدة أو مميزة للثقافة العربية.

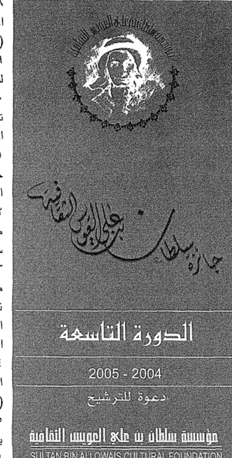
٣ - قيمة الجائزة المالية ٥٠٠ ألف دولار أمريكي، تقسم الى خمس جوائز متساوية، حسبما ورد في الفقرة (١) من هذه الدعوة.

٤ - يتم الترشيح لنيل الجائزة عن طريق الاتحادات والروابط والأسر الأدبية والأندية والهيئات الثقافية والجامعات والمعاهد في كل دولة عربية، على أن يوافق المرشح خطياً على ذلك.

٥ - يجوز للكاتب أو الأديب الذي تتوافر فيه شروط الترشيح أن يتقدم مباشرة بترشيح نفسه لنيل الجائزة.

٦ - يجوز لخمسة من الأدباء والكتاب ترشيح من يرونه مناسباً (خطياً)، على أن يوافق المرشح على ذلك عند مخاطبته من قبل الأمانة العامة للجائزة.

٧ - ترفق بطلبات الترشيح السيرة الذاتية للمرشح، وكذلك وثائق الجنسية، مع خمس نسخ من كل مؤلف من مؤلفاته، ورسالة تأييد شخصية لترشيح نفسه.



٨ - يحدد المرشح الجنس الأدبي أو الفكري الذي يرشح نفسه له، وحسبما ورد في الفقرة (١) من هذه الدعوة.

٩ - قرارات لجنة التحكيم قطعية وغير قابلة للنقض.

١٠ - جائزة الإنجاز الثقافي والعلمي لا تخضع للتحكيم وتمنح بقرار من مجلس أمناء المؤسسة.

١١ - تمنح الجائزة للمبدعين دون النظر إلى جنسياتهم أو معتقداتهم السياسية، أو اتجاهاتهم الفكرية.

١٢ - لا يقبل ترشيح من نال جائزة عربية مشابهة إلا بعد مرور ثلاث دورات (٦ سنوات) على نيله تلك الجائزة.

١٣ - يحق للأمانه العامة الاعتماد على مصادرها الخاصة في معرفة المرشح الذي نال جائزة اخرى حسبما ورد في الفقرة السابقة وترشيحه إلى أن يستكمل المدة القانونية الواردة في الفقرة ذاتها.

١٤ - لا يقبل ترشيح عضو سابق في لجان التحكيم لنيل الجائزة إلا بعد مرور دورتين (٤ سنوات) على انقضاء عمله في اللجنة.

١٥ - يجب أن تكون الأعمال منشورة بكتب.

١٦ - آخر موعد لاستلام الترشيحات والكتب ٢٨ شباط (فبراير) ٢٠٠٥.

١٧ - تعلن النتائج خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥.

١٨ - توزع الجوائز في حفل يقام خلال شهر آذار (مارس) ٢٠٠٦.

١٩ - لا تعاد الكتب والترشيحات إلى مرسليها سواء فاز المرشحون أو لم يفوزوا.

٢٠ - على المرشح كتابة اسمه الكامل وعنوانه الواضح ورقم هاتفه؛ إضافة الى (٣) صور فوتوغرافية قياس ١٥×١٠سم.

٢١ - للأمانة العامة الحق في استبعاد أي طلب ترشيح لم يستكمل الشروط المذكورة أعلاه.

٢٢ - ترسل جميع المراسلات الى الأمانة العامة لمؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، على العنوان الآتي:

هاتف: ٢٢٤٣١١١-٠٤ فاكس: ٢٢١٧٨٣٩-٠٤

ص.ب ١٤٣٠٠، دبي، الإمارات العربية المتحدة

E-mail: *alowais@scf.org.net*, Website: *www.scf.org.ae*

افتتاحيّة

غرب آسيا في عالمٍ متغيّر*

الحسن بن طلال

لنَبْدأْ مِنَ البِداية، وَلْنُلْقِ نظرةً مِنْ عَلٍ على ذلك الفضاءِ الشّاسع في التّاريخِ والجغرافيا المُسَمّى غَرْبَ آسيا.

تلك «الرُّقْعة» الشّاسِعة مكوّنةٌ من: دولِ المَشْرقِ العربيّ، أي الجُزْءِ الآسيويِّ من الوطنِ العربيّ؛ تركيا؛ إيران؛ باكستان؛ أفغانستان؛ إسرائيل؛ جمهوريّاتِ آسيا الوُسْطى الخَمْس (كازاخسْتان وأُوزبكستان وتُركمَنِسْتان وكرْغيزستان وطاجيكسْتان)؛ إضافةً إلى جمهوريّاتِ جنوبِ القُوقاز (آذرْبَيْجان وأرمينيا وجُورجيا).

يُحيطُ بتلك الرّقعة: الصّينُ من الشّرق، وروسيا من الشّمال، والهنْد من الجنوب، وأوروبا مِن الغرب. فالجُزْءُ الذي نَنْتمي إليْه جغرافيًّا هو الحافَةُ الآسيويّةُ لأوروبا؛ أو – إنْ شئتُمْ – هو الحافَةُ الأوروبيّةُ لآسيا؛ لا فَرْق. لاحظوا أنّ الرّقعةَ مُحاطةٌ بقوى نَوَويّةٍ من كلّ حَدْب؛ كما أنّ اثنتيْن من بيْن أعضاءِ الإقليم – إسرائيل وباكستان – هما أيضاً دوْلتانِ نَوَويّتان.

مِن بابِ المُقايَسَةِ والمُقابَلة: نرى أنّ «قَوْسَ الأزمات» أو «الهلالَ المتأزّم»، الذي أُشيرُ إليه بيْنَ الآونةِ والأُخرى، يمتدُّ من المغربِ العربيّ المُطلِّ على شاطئِ الأطلسيّ غَرْباً إلى آسيا الوُسْطى شَرْقاً، شاملاً السّودانَ والكونغو والقرْنَ الإفريقيّ والجزيرةَ العربيّة وشِبْهَ القارّةِ الهنديّة؛ إضافةً إلى «إهليلَج الطّاقة»، الذي يضمُّ مِنطقتَي الخَليج وبَحْرِ قَزْوين، المكوّنِ من سَبْعين بالمئة (٧٠٪) من احتياطيّ العالَم من النّفْط وأرْبعين بالمئة (٤٠٪) من احتياطيّ الغاز الطّبيعيّ.

كما أنّ مشروعَ «الشّرْق الأوْسط الكبير أو الأكبر» The Greater Middle East، الذي وضَعَتْهُ الإدارةُ الأمريكيّة والذي ستطلبُ اعتمادَهُ من قمّة الدّولِ الثّماني G-8 في حَزيرانِ/يُونيو القادم، يُعرِّفُ الشّرْقَ الأوْسط بأنّه المِنْطقةُ الممتدّة من المغرب إلى باكستان. فهو يتكوّن من الوطن العربيّ بأكملِه؛ إضافةً إلى أفغانستان وتركيا وإيران وإسرائيل. وهذا يكادُ يتطابق – بالمفهومِ

* مستلّة من محاضرة ألقاها سموّ الأمير الحسن في كلّيّة الدّفاع الوطنيّ الملكيّة الأردنيّة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٥. وقد نُشرت في صحيفة الحياة اللندنية؛ ٢١ نيسان (إبريل) ٢٠٠٤.

الأمريكيّ - مَعَ خريطةِ الإرهابِ الدّوليّ. ولعلّ هذا المشروعَ مجرّدُ فَصْلٍ من فصولِ المشروعِ الأصل: مشروع للقَرْنِ الأمريكيِّ الجديد. ويُصْعَقُ المراقِبُ لدى مُلاحظَتِه أنّ البشرَ في المناطق الجغرافيّةِ المختلفة يُنْظَرُ إليهم في هذا المشروع وكأنّهم بَيادِقُ أو أحجارٌ على رُقْعةِ شِطْرَنْج كبيرة، مِنْ دونِ مُراعاةٍ لأيِّ فروقٍ ثقافيّةٍ أو اجتماعيّة. كما يتوجّسُ من استهدافِ الجذورِ الثّقافيّةِ والاجتماعيّةِ لهؤلاء البشر وحتّى هُويّاتِهم.

أعودُ إلى إقليم غَرْبِ آسيا، مُسْتأنِفاً نظرتَنا البانوراميّةَ من عَل. وأُلاحظُ مَعَكم أنّ دُوَلَ هذا الإقليمِ جميعَها تُصنَّفُ ضمنَ دائرةِ العالَمِ النّامي. صحيح أنّ الإقليمَ يَحْتوي على ما يُناهِزُ سبعينَ بالمئة (٧٠٪) من النّفطِ العالَميّ؛ إلاّ أنّ سُكّانَهُ من ذوي الدّخولِ المُتَدنِّيَةِ عالميًّا، إذا أخَذْنا المتوسّطَ العام. ولعلّ الفَقْرَ والنُّزوعَ إلى الاستهلاكِ المُتزايد وتدنّي الإنتاجيّة والاعتمادَ على تصديرِ الموارِدِ الطّبيعيّةِ غيْرِ المُصنّعة من الأمور التي تصْفَعُنا في هذا الإقليم. وهي بحاجةٍ إلى عمليّاتٍ جراحيّة، وإلى ابتكارِ برامج عمل طَموحة للتّعامُلِ معها وإصْلاحِ الخَلَلِ النّاجِمِ عنها.

أتساءلُ الآن عن حالةِ الإقليم في عالَمٍ متغيِّر. والحقُّ أنّ إيقاعَ التّغيُّرِ والتّغيير في أيّامِنا هذه أصْبحَ أسْرعَ مِنْ أيِّ وقتٍ مضى. لهذا السّبب نقول: إنّ عصْرَنا الرّاهن هو عَصْرُ التّحوُّلاتِ الكُبْرى. وحَسْبُنا هنا أنْ نذْكُرَ انهيارَ الاتّحادِ السّوفييتيّ السّابق، وانتهاء «الثّنائيّةِ القُطبيّة»؛ ومِنْ ثَمّ سَعْيَ الولاياتِ المتّحدة إلى الهَيْمنةِ على العالَم: بنظامِها الاقتصاديّ العالَميّ الجديد، ونفوذِها الطّاغي في صُنْدوقِ النّقْدِ الدّوليّ والبنك الدّوليّ واستراتيجيّات مجموعة الدّولِ الثّماني، وغَيْرِ ذلك من مظاهرِ الأمْرَكةِ والعَوْلمة. ولْنَذْكُرِ السّيطَرةَ الأمريكيّةَ على منابعِ النّفْطِ في غَرْبِ آسيا: الخليج العربيّ؛ آسيا الوُسطى؛ العراق؛ وربّما إيران في وقتٍ لاحق. ولا ننسى أنّ أمريكا تُعاني حاليًّا مِنْ رُكودٍ وكسادٍ اقتصاديّيْن ومِنْ عجْزٍ في الموازنة يُقَدَّرُ بثلاثةِ تريليون دولار. كما تُواجِه قوّتَيْن اقتصاديّتَيْن كُبْريَيْن: الاتّحاد الأوروبيّ؛ وجنوبيّ شرْقيّ آسيا، خاصّة الصّين. فالماردُ الصّينيّ خرجَ من قُمْقُمِه؛ وأضْحت الصّين ثاني أكبرِ اقتصادٍ في العالَمِ من حيثُ القوّةُ الشّرائيّةُ المُعادلة. ولعلّ التّنّينَ الصّينيّ لا يَبْرَحُ قطّ التّفكيرَ الأمريكيّ؛ وهذا ما يُفسِّرُ انتشارَ القواعدِ العسْكريّةِ الأمريكيّةِ في إقْليمِ غَرْبِ آسيا وسِواه. أُسجِّلُ هنا أنّ مُوازنةَ وزارةِ الدّفاعِ الأمريكيّةِ للعام ٢٠٠٤ بلغتْ أكثرَ من أربعمئةِ (٤٠٠) مليار دولار؛ إضافةً إلى نفَقاتِ الحرب في أفغانستانِ والعراق، وموازنةِ الأمْنِ القوْميّ.

أتساءلُ وأُجيب: إنّ العَلاقات بيْن دولِ الإقليم ما زالتْ عموماً دونَ المستوى المطلوب، وغيْرَ مستقرّة، وتتّسِمُ بغيابِ التّنسيق في جميعِ المجالات: الأمنيّةِ والتّجاريّةِ والسّياسيّةِ وغيْرِها. فالعَلاقاتُ بيْنَ جمهوريّاتِ آسيا الوُسْطى بعيدةٌ كلَّ البُعْد عن أنْ تُوْصَفَ بالوُدِّ والوفاق. كما أنّ عَلاقاتِها بالوطنِ العربيّ تتَذَبْذبُ حَوْلَ حُدودِها الدُّنيا؛ بل إنّ الاهتمامَ العربيّ بهذهِ الجمهوريّات الذي تأجّجَ في أعقابِ استقلالِها يكادُ يتلاشى تماماً. وتبدو الصّورةُ أكثرَ ضبابيّةً في جمهوريّات جنوب القُوقاز. فهي ما فتئتْ تُعاني من عدمِ الاستقرار الذي خَلّفَتْهُ الحربُ الأذَريّةُ الأرمنيّة في النّصْفِ الأوّلِ من تسعينيّاتِ القرْنِ الفائت حوْلَ إقليمِ ناغورنو كاراباخ. يُضافُ إلى ذلك

الاضْطراباتُ العِرْقيّة في جورجيا، المتمثّلةُ في رَغْبةِ الأوسيتيّين الجنوبيّين في الانضمام إلى أوسيتيا الشّماليّة التي هي جُزْءٌ من الفدراليّة الرّوسيّة؛ وتفاقمُ الصّراعِ التّاريخيّ بيْنَ الجورجيين والأبْخاز، الذي ما زالَ بعيداً عن الحلّ؛ وأخيراً، وليس آخراً، النّيرانُ المُندلعةُ في فلسطين والعراق، التي نكتوي بلظاها ليْلَ نهارَ. كما لا أنسى قضيّةَ الشّيشان بكُلّ ما تحملُهُ من مآسٍ وأشجان.

لقدْ كانَ إقليمُ غرْبِ آسيا مَسْرحاً للصّراعاتِ الدّوليّة في أثناءِ الحرْبِ الباردة. وما زال بيْن فكّي الاضْطرابِ وعدمِ الاستقرار بعد انتهاء «الثّنائيّة القُطبيّة» وبُزوغ نَجْم «الأحاديّة القُطبيّة». وهذه حالةٌ ازدادتْ حِدّةً بَعْدَ كارثةِ الحادي عشر منْ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويكفي أنْ نُلاحظَ بعضَ الآثار السّلبيّة لهذه الكارثة؛ كما في مجالات السّياحة، والمساعدات الإنسانيّة التي تُقدّمُها المنظّماتُ الدّوليّة غيْرُ الحكوميّة، والمشروعاتِ الصّناعيّة القائمةِ على الاستثمارِ المشترك.

لكنّ القضيّةَ الكُبْرى التي هبّتْ على الإقليم كالإعْصار بَعْدَ هذه الكارثة هي قضيّةُ الإرْهابِ والتّطرُّف، مَعَ أنّ بُؤرَ التّطرُّف المستوطنة في أرجاءَ شتّى من الإقليم قديمةٌ مُتجدّدة. وهيَ ما انفكّتْ تشكّلُ تهْديداً خطيراً لأمْنه، وتُعيقُ برامجَ التّنمية واستقطابَ رؤوسِ الأموال.

إنّ الإرْهابَ يجبُ أنْ يُحارَبَ ضمنَ رؤيا شموليّةٍ للإقليم. عليْنا أنْ نَجْهَدَ في محاولاتنا لاجْتثاث الإرهاب؛ ليس بقوّة السّلاح وحَسْب، وإنّما أيضاً برؤيا نافذة تعتمدُ العَقْلَ والقلْبَ. علينا أنْ نتحرّك؛ ليس فقط ضدَّ الإرْهاب، بل كذلك من أجْل تحقيق نظامٍ عالَميّ إنسانيّ جديد.

لقد تحدّثْتُ وتحدّثَ غَيْري عن الحاجةِ إلى «خُطّةِ مارشال» شاملة للنُّهوض بالإقليم. فنحنُ بحاجةٍ حقًّا إلى دبلوماسيّةٍ خلاّقة تستهدفُ العملَ لفَضّ النّزاعات - بل لتجنُّبها أصْلاً - بالحكمةِ والحاكميّة؛ إذْ لا يُوْجَدُ حلٌّ سِحْريٌّ للإرْهاب.

أُكرّرُ هنا ما كتبْتُهُ سابقاً غيْرَ مرّة أنّهُ منَ المُسْتغرَبِ والمُسْتَهجَن معاً أنْ لا نجدَ في إقليمِنا أيّةَ آليّة لتحاشي النّزاعات، أو منْعِ نُشوبها، أو لحلّها سلْميًّا وعِلاجِ نتائجِها. كما أُكرّرُ الحسْرة والأسى لإخْفاقنا في تنفيذِ المُقْتَرح الذي تقدّمَ بهِ عام ١٩٨٤ الرّئيسُ التّركيُّ الرّاحل تورْغوت أوزال والعبْدُ الفقير لله تعالى لإنشاءِ مَرْكزٍ في اسْطنبول لتجنُّبِ حدوثِ الأزمات.

أتساءل مرّةً ثانيةً وثالثة: أينَ الأُسلوبيّةُ التي يُمكنُ أن تقودَنا إلى تأسيس منظّمةٍ شبيهةٍ بمنظّمةِ الأمن والتّعاون في أوروبا؛ تلك المنظومةِ التي ملأت فراغاً كبيراً لِتَشْملَ أربعينَ دوْلةً من فانكوفر إلى فلاديفوستوك؟ ألم يحن الأوان لصيغةٍ تضمنُ لنا الاستقلالَ المُتكافِل؟ كأنْ نَنْطلقَ منْ سلسلةٍ منَ اللّقاءاتِ والحواراتِ والمؤتمرات، خصوصاً مؤتمرات المواطنين، حتّى ننتهيَ إلى منظّمةٍ تتسابَقُ دُوَلُنا في الانضمامِ إليها مِنْ دونِ أنْ تشعرَ بأيّ تنازلٍ عنْ سيادتِها الوطنيّة؟

لقدْ كانَ حِلْفُ بَغْداد، الذي أُبْرِمَ عامَ ١٩٥٥، محاولةً أُولى لتحْقيق ضَرْبٍ منَ التّنظيم الإقليميّ للأمْن والتّعاونِ في الشّرْقِ الأدْنى، ولو جاءت تلك المحاولةُ كليًّا من الخارج ضمنَ لُعبةِ الأمم في أوْجِ الحرْبِ الباردة. أستذْكرُ أيضاً في هذا السّياق منظّمةَ معاهدة جنوبيّ شرْقيّ آسيا (سيتو)، التي مثّلتْ باكستان حدَّها الغرْبيّ. كما أستذْكرُ اقتراحي من على مِنْبرِ الجامعةِ الأُردنيّة في ١٦ تمّوز/يوليو

٢٠٠١ بتأسيس هيئةٍ آسيويّةٍ غيْرِ حكوميّة تَسْعى إلى نَزْعِ أسلحةِ الدّمارِ الشّامل في كلِّ مكان.

إنّ إقليمَنا يَحمِلُ في جَنَباتِه وعلى سَطْحِه وفي جوْفِه - ما يحمِل - مِنْ مُقوّماتِ الازدهارِ والنّماء القائم على الثّرواتِ الطّبيعيّة والبشريّةِ الهائلة. لكنْ، في الوقْتِ نفسِه، يُحْدِقُ به - ما يُحْدِق - من أخطارِ التّطرُّف والعُنْف. فلِكَي نُعَظِّمَ الفوائدَ والنِّعَم، علينْا مُعالجةُ الظّواهرِ السّلبيّةِ المُزْمنة في الإقليم.

أُشيرُ هنا - مِنْ قبْلُ ومِنْ بَعْدُ - إلى إعادة إعمارِ الأنفس والذّهنيّات: بالتّربيةِ والتّعليم؛ بالإعلامِ المُسْتنير؛ بالحاكميّةِ النّيّرة. علينا إصلاحُ البنْيانِ السّياسيّ في كثيرٍ من دولِ الإقليم؛ ومحاربةُ الفسادِ بكلِّ أنواعِه، ما ظهَرَ منهُ وما استَتَر؛ والاهتمامُ بالأمْنِ الإنسانيّ: بالإنسان، الإنسان، الإنسان؛ حقوقِ الإنسان؛ كرامةِ الإنسانِ ووَقارِه؛ الحُرّيّة؛ المساواة؛ قضايا المرأة؛ دوْرِ المنظّماتِ غيْرِ الحكوميّة والمجتمعِ الأهليّ. علينا تطويرُ نُظُمِ التّربيةِ والتّعليم ومجتمعِ المعرفة؛ وتوْطينُ العِلْمِ والتّكنولوجيا واستنباتِهما؛ وبناءُ شبكةِ المواصلاتِ اللّازمة للتنمية؛ وإعادةُ النّظرِ في التّشريعاتِ الوطنيّةِ المُقيِّدة لحركةِ التّجارةِ والعَمالة؛ وتسْهيلُ عمليّةِ التّكامُل بيْنَ مختلفِ فروعِ الاقتصاد في دولِ الإقليم. كما لا بُدّ من إيلاء قضايا السِّلْم والأمن، والمياهِ والطّاقة، والبيئةِ الطّبيعيّةِ والإنسانيّة اهتماماً خاصًّا. إنّ نشْرَ مُناخِ الاستقرارِ القائمِ على مبادئِ الشّراكةِ والعدالةِ مهمٌّ غايةَ الأهمّيّة؛ فمن دونِه ستتلكأُ عمليّةُ التنميةِ والإصْلاح في شتّى الميادين.

قدْ يشتملُ جدولُ أعمالِنا المشترَك بحدِّهِ الأدنى على ما يأتي:

- الاعترافُ بسيادةِ المواطنين وإعطاؤهم أسْهُماً ونفوذاً في القوْلِ والفِعْل.
- السّيْطرةُ على النّموِّ السُّكانيّ.
- تحقيقُ نماءٍ اقتصاديّ يقومُ على العَدْلِ والإنصاف.
- إعادةُ هيْكلةِ مؤسّساتِ الحاكميّة.
- التّنميةُ الاجتماعية، ومُحاربةُ الفقرِ بكلِّ تجلّياتِه وضُرُوبِه.
- تأكيدُ الثّقافةِ المشترَكة؛ أي «تعظيمُ الجوامع [أو القواسم المشترَكة] واحترامُ الفُروق»، على حَدّ تعْبيرِ الإمامِ الشّاطبي.

باختصار: أُنادي بإعادةِ العَدالةِ إلى التّنمية؛ بتطويرِ السّياسةِ الإنسانيّة، أي السّياسةِ التي تتَمَحْوَرُ حوْلَ البشَر.

ماذا عن الأُمم المتّحدة؟ الجواب: عَجْزٌ واضِح عنْ تطْويع نَظامِ الأمْنِ الجماعيّ فيها بحيث يُواكِبُ التّهديداتِ الجديدة والوقائعَ المتغيِّرة، كما رأينا في: حرْبِ العِراق؛ حرْبِ أفغانستان؛ بُوروندي، روَنْدا؛ الصّومال؛ كوسوفو؛ تفاقُم الصّراعات القديمة، مثل: الصّراعِ الفِلَسطينيّ الإسرائيليّ، وذاك في شِبْهِ القارّةِ الهنديّة.

الحلّ؟ اتخاذُ بعضِ الإجراءات التي من شأنِها أنْ تساهِمَ إيجابيًّا في تحقيقِ الأمْنِ والسّلامِ والاستقرار، ليس فقط في غرْبَ آسيا، وإنّما أيضاً في سائرِ الأقاليم. مثلاً:

- تطويرُ نظامِ الأمنِ الجماعيّ الواردِ في ميثاقِ

الأمم المتّحدة وتَحْديثُه.

- إضافةُ أعضاء جُدُد دائمي العضويّة إلى مجلس الأمن، مثل: الهند، واليابان، وألمانيا، والبرازيل، وإندونيسيا، ومصر، ... .

- حَسْمُ الصّراعات التي تُهَيّيء أقوى الحوافز لحيازةِ أسلحةِ الدّمار الشّامل، وإيجادُ مناطقَ خاليةٍ من هذه الأسلحة.

- خَلْقُ مُناخٍ يُقْتَصَرُ فيه استخدامُ القوّة على حالات الدِّفاع، واستبعادُ مبدأ الضّربةِ الاستباقيّة أو الوقائيّة التي يُمكنُ أنْ تدفعَ بالمجتمع الدّوليّ إلى الهاوية.

- تعزيزُ الأمن الإنسانيّ بشتّى الوسائلِ والسُّبُل.

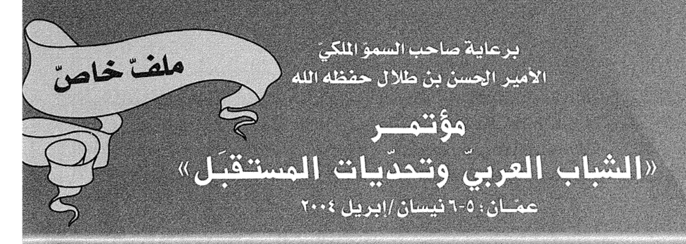
- حقْنُ الأُمم المتّحدة والهيئاتِ العالميّة بجُرْعةٍ منَ الأخلاق؛ أي بنوْعٍ منَ العَبَق الرّوحيّ. إنّ مثلَ دستورِ السُّلوكِ هذا ما انفكَّ يُطوَّرُ خلفَ الكواليس. وقد دعمْتُ إنشاءَهُ شخصيًّا. ودستورُ السُّلوكِ هذا يُوضحُ الحقوقَ والواجبات. كما أنّهُ يحثُّنا على الانطلاقِ منْ وحْي الجوانبِ المشتركة. ويضمُّ في ثناياه مبدأي عدمِ اللّجوء إلى الإكراه والتّدفُّق الحُرّ للمعلومات. كذلك، فإنّهُ يُنادي بتطوير إطارٍ عام للاختلاف وتحمُّل المسؤوليّة عن الأقوالِ والأفعال على جميع الصُّعُد.

أقول: إنّ دستوراً للسّلوك مِنْ شأنِه أنْ يتمرْكَزَ حوْلَ الكرامةِ الإنسانيّة. وهو بحاجةٍ إلى إشراك كُلِّ قوى التّحوُّل: الحركاتِ الشّعبيّة؛ النّساء؛ العناصرِ الشّبابيّة بشكلٍ خاصّ؛ المجموعاتِ الهشّة والأسرع تأثُّراً من بيننا. كما يتعيّنُ عليْه أنْ يُواصلَ توْكيدَ السُّلطةِ الأخلاقيّة، مُتجاوزاً السُّلطةَ السّياسيّةَ. ليس هذا إنشاء، وإنّما خطوط عريضة لبرامجِ عملٍ مدروسةٍ ومقترَحاتٍ عمليّة.

وماذا بَعْد؟

لعلّ الانفتاحَ على التّجاربِ العالَميّة سيُغني إقليمَنا. حَسْبي أنْ أذكرَ هنا تجربةَ الاتّحاد الأوروبيّ، الذي تدرّجَ مِنْ نَوَاةِ الفَحْمِ والصُّلْب حتّى باتَ عملاقاً مَهيباً؛ وآليّاتِ اتّفاقاتِ التّجارةِ الحرّة في أقاليمَ ومناطقَ أُخرى من العالَم؛ مثلاً: نافتا. وكلُّها ترْمي إلى إنشاء تكتُّلاتٍ عَبْرَ قُطْريّة، وعبْرَ إقليميّة، وحتّى عبْرَ قارّيّة. هنالكَ أيضاً سيرورة (أو عمليّة) هلسِنكي في منتصفِ السّبعينيّات مِنَ القرْنِ الماضي، حين كانت مُجابهاتُ الحرْبِ الباردة على أشُدِّها، بسِلالِها الثّلاث: الاقتصاد، والأمن، وحقوقِ الإنسان. كانت هذه سيرورة للأمْنِ والتّعاون: لتجنُّبِ المواجهة والدّمارِ الشّامل؛ ولتحديدِ نِقاط الخلاف عسى أنْ يُعْثَرَ على نقطةِ التقاء، مثلاً في البُعْدِ البيئيّ. ولا أنسى طبعاً الشّراكةَ الأوروبيّةَ المتوسّطيّة؛ أعني سيْرورة برشلونة في منتصفِ التّسْعينيّات مِنَ القرْنِ نفسِه، التي تتفاعلُ مَعَ اثني عَشرَ بلداً متوسّطيًّا وخمسة عشر بلداً عُضواً في الاتّحاد الأوروبيّ.

وهذه تحيّةٌ إلى دولِ إعلان أغادير (الأُردنّ والمغرب وتونس ومِصْر) التي وقّعتْ في مدينة الرّباط مؤخّراً (٢٠٠٤/٢/٢٥) اتفاقيّةَ إقامةِ منطقةِ التّبادُلِ الحرّ بيْن الدّولِ العربيّةِ المتوسّطيّة. معنى ذلك أنّ جذوةَ هذه الشّراكةِ وهذه السّيْرورة ما زالتْ حيّة. وفي ذلك فلْيتنافسِ المُتنافِسون. ■

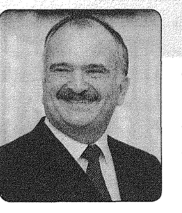


الجلسة الافتتاحيّة

عريف الحفل: د. إبراهيم بدران/ جامعة فيلادلفيا

رسالةٌ مفتوحةٌ ثانيةٌ إلى الشّباب العربيّ *

الحسن بن طلال



أُحيّيكُمْ تحيّةَ المحبّةِ والاعتزاز، وأُسلّمُ عليكُمْ بدفءٍ ومودّة. فالشّبَهُ بيْن شبابنا وشيبنا ليس وَقْفاً على الحرْفِ والجرْس، وإنّما يشملُ الرّوحَ والقلْبَ والوجْدان. ذلك أنّه لا يوجدُ في النّهاية إلاّ الإنسان: الجوْهرُ والأساسُ والرّوح. ولا يقومُ مجتمعٌ إلاّ بالتّواصُلِ مَعَ الأجيال. فكما قلْتُ وأقولُ دوْماً: هنالك الاستمراريّة؛ ومنْ ثمّ يأتي الإبداعُ والتّغيير، بهذا التّرتيب.

الشّبابُ إطلاقُ ينابيعِ الإبْداعِ والطّاقات، وتفجيرُ الفعل والعمل، وتفعيلُ الإرادةِ والتّحدّي. هو انْخراطٌ في الحياة بكلّ مظاهرها وألوانها وأزيائها؛ ثمّ يأتي «التّذْويت» (من الذّات)، أي هَضْمُ التّجارِب وجعلُها جُزْءاً مِنَ الذّاتِ والكيْنونة.

لدى الشّباب وعنْدهم وفيهم ومنْهم: الحَماسَة، وتأجُجُ الرّوح، واشْتعالُ القُدُراتِ البدنيّةِ والفكريّة، والعطاءُ والفداءُ والإيثارُ والتّضحية. هم سبعونَ بالمئة (٧٠٪) منّا. فالشباب هم الأغلبيّة: تقدّمهم تقدُّمُنا جميعاً؛ وإنجازاتُهم إنجازاتُنا جميعاً.

مَنْ قال إنّ لأيّ واحدٍ منّا وِصايةً على الآخَر؟ فالأجدرُ أنْ لا يكون بيْن شبابنا وشيبنا إلاّ المحبّةُ الصّادقة، والاحترامُ المُتبادَل، والنّقْدُ الهادفُ البنّاء، والحِوارُ الموْضوعيُّ الموْصول. كلُّنا راعٍ ومسؤول: لا رقيبَ ولا حسيبَ إلاّ الضّميرُ والوِجْدان. سقْفُنا - سَقْفُ الجميع - الحُرّيّةُ المسؤولة. وعَقْدُنا الاجتماعيُّ دستورٌ للواجباتِ والحقوق. نحن مجتمعٌ واحدٌ وجسدٌ واحد: كلُّ عضوٍ فيه ينهضُ بدوْرِه في وِئامٍ وتَنَاغُمٍ مَعَ البقيّة، حتّى يُصبحَ الكلُّ أكبرَ من المجموع.

ألمْ يحنِ الأوانُ لطَفْرةٍ نوْعيّة؟ لقَفْزةٍ كمّيّة؟ لمواجهةٍ جدّيّة

* نُشرت الرسالة الأولى في جريدة الحياة اللندنيّة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٢. وكُتبت هذه الرسالةُ الثّانية بمناسبة انعقاد مؤتمر منتدى الفكر العربيّ «الشباب العربيّ وتحديات المستقبل»؛ وهي تحتوي على مُعظم الأفكارِ الواردةِ في الكلمةِ التي ارتجلَها سموّ الأمير الحسن في افتتاحِ هذا المؤتمر. وقد نُشرت في الحياة بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢١.

مَعَ أنفسنا ومَعَ كلّ ما يَحدُّ من نَمائنا وانطلاقنا؟ ألمْ يَزِفِ الوقتُ للعمل الكبير والبرامج الطّموحة، بعيداً عن صناعة الإنشاء وحبائل الكلام وفتنة اللّغة؟ لترتيب البَيْت الدّاخليّ، بكلّ ما يَعنيه ذلك من إعمار وإعادة إعمار للأنْفس والذّهنيّات قبلَ المادّيّات؛ وبناء مجتمع الكفاءة، مجتمع النّزاهة والنّباهة والعَدالة، ومجتمع الشّفافيّة والنّوعيّة والجُودة، ومجتمع المُساءلة والمحاسَبة والمسؤوليّة، بلا واسطة أو محسوبيّة؟ للتّنمية الشّاملة المُستدامة؟

أقول: مجتمع الكفاءة الذي يُعْلي من شأن المتفوّقينَ والمُنتجين، ويجذبُ الموْهوبينَ والمتنوّرين حتّى من المهجر، ويَكبحُ من نَزْف الأدمغة وهجرة العقول. بناءُ مجتمع كهذا يَعْني إقامةَ دوْلة القانون والمؤسّسات، ووضعَ الشّخص المُناسب في الموْقع المُناسب. إنّه يَعني بناء رأس المال البشريّ بكُلّ أبعاده ومضامينه.

وأقول: التّنميةُ الشّاملةُ المُستدامة. أعني التّنمية بمفهومها الكُلّيّ الذي تتداخَلُ فيه الأبعادُ الإنسانيّةُ والثّقافيّةُ والاجتماعيّةُ والاقتصاديّةُ والسّياسيّة؛ أي تنميةَ الحياة بكُلّ تجلّياتها. والاستدامةُ ليس فقط أنْ لا تُسْتهلكَ المواردُ بمعدّل أسرعَ من معدّل إنتاجها؛ بل هي - في المقام الأوّل - إبْداعٌ وتجديدٌ في الإنتاج والتّفكير، وفي المأسسة وإرساء المؤسّسات، وفي المشاركة الشّعبيّة الواسعة عن طريق هذه المؤسّسات. و«ثقافةُ الاستدامة» تَعْني تلك المصفوفةَ من القيَم والعادات وأساليب المعيشة التي تَعُدُّ الإنسانَ محورَ التّنمية الشّاملة وهَدَفَها، والتي تَعْنى بمستقبَل بيئته وكوْكبه وبالتّفاعُل الاجتماعيّ الإيجابيّ، ليس من أجْل بقاء البشريّة فحَسْب، وإنّما أيضاً سعياً وراء ثقافة المشاركة. فمثلُ هذه الثّقافة نَهْجٌ ومنهجيّةٌ وفلسفة تجعلُنا دوْماً متأهّبينَ للتّغيير متكيّفينَ معه، بمنأى عن الهَدْر والإسْراف والإفْراط، ومستغلّينَ الوقْت في كُلّ ما ينفعُ النّاس ويرتقي بالإنسان.

من أين نبدأ؟ أو، على الأصحّ، من أين نستأنفُ العمل؟ لأنّ الرّوّادَ والأوائلَ أعفَونا من مشقّة البدايات. فنحن نبدأ من حيث يَنتهي غيرُنا.

ربّما من قاعدة معلوماتيّة دقيقة تُحدّثُ وتُجدّدُ باستمرار. مثلُ هذه القاعدة يُمكنُ أنْ تكونَ مَعْلماً من معالم كلّ قُطْر من أقطارنا؛ على أنْ ينتظمَ عقْدُها في شبكة عَبْرَ قُطْريّة مترامية الآفاق عميقة الرّؤيا. فلا بُدّ من التّشْبيك في عالَمنا المأزوم لترشيد الوقْت والجهد والطّاقة.

وربّما من الأساسيّات. فلا ضَيْرَ من الرّجوع إلى المربّع الأوّل بيْنَ الحين والآخَر لإعادة تعريف بعض المفاهيم الأساسيّة. بل إنّ هذا ما يقتضيه المنهجُ العلْميّ والنّهجُ التّحليليّ والتّفكيرُ النّاقد. في ذهني الآن عددٌ من هذه المفاهيم الأساسيّة، مثل: التّعلّم والتّعليم، ومجتمع المعرفة، والإعلام، والصّحّة، والثّقافة، وحتّى الأخلاقيّات، بما فيها الأخلاقيّاتُ الحيويّة.

ماذا عن مساهمة الشّباب العربيّ في كلّ ذلك؟ يستطيعون أنْ يفعلوا الأعاجيب ويُحقّقوا المُعجزات عن طريق أندية حوار في المدارس والمعاهد والجامعات تحت خيْمة «برلمان للشّباب العربيّ». وهذا بحاجة إلى عمل دَؤوب ووضْع أُطر وتشريعات مُناسبة. لكنّ المهمّ أنْ تُطْلَقَ الفكرة وأنْ تُتابعَ بهمّة واندفاع وحكمة.

وقبلَ أنْ أختمَ رسالتي الوجيزةَ هذه، أستحثّكم على إغاثة إخوتكم المكلومين في فلَسطين والعراق. جُودُوا بكُلّ ما عندَكم في سبيلهمْ حتّى يتجاوزوا محْنَتَهم. واسْتَنْهضُوا همَمَكم لمواجَهَة التّحدّيات الجسام من فَقْر وحرْمان وبطالة وأمّيّة وفساد، ومن تردّي الأوْضاع الصّحّيّة، وتراجُع عمليّات الإنماء والتّنمية، وتزايُد هجرة الطّبقة المتوسّطة، وتفاقُم الاستبداد، وتغوُّل التّطرُّف.

فهل من نَهْج أو مَنْهج سوى إطلاق منْبر عربيّ إسلاميّ للإصْلاح يُركّزُ على دوْركم في تنمية مجتمعاتكم وأُمّتكم؟ نَهْج الأغلبيّة العاقلة التي تعملُ على إبراز الهُويّة الوسَطيّة للأُمّة، والتي تعبُّ من تجارب سائر الأُمم وحكَمها من دون تعقّد أو تعقيد.

المُستقبَلُ وسيناريُوهاتُهُ أمامَكم؛ والعملُ والفلاحُ بانتظاركُمْ. فسيروا على بركة الله. ■

الجلسة الافتتاحيّة

كلمة اللجنة التنظيمية

د.عدنان بدران/رئيس اللجنة/ الأردن:

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم؛

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة؛

أيها الشباب العربي، أيها الحفل الكريم:

المستقبل هو ما نعد له اليوم من استثمار فاعل في عقول اليافعة والشباب، والتنبؤ بما يخبئه لنا هذا المستقبل من تحقيق لتطلعاتٍ لهؤلاء الشباب. نستطيع أن نتحسسه من توجهات شبابنا اليوم بما هيأنا ونهيئ لهم من عناصر ومهارات المعرفة، وأخلاقيات الحياة، وانضباطية العمل، وإنسانية التوجه. وبما رسّخنا فيهم من مفاهيم واتجاهات إيجابية يستطيعون من خلالها مجابهة التحديات، تحديات العولمة، والتفوق على الصعاب والمشكلات بمرونة وعقلانية تحليلية. وسموكم، بنظركم الثاقب لمستقبل هذه الأمة، بادرتم قبل عام إلى اقتراح فكرة عقد مؤتمر شبابي عربي جامع تحت مظلة منتدى الفكر العربي، منتدى النماء والإنماء للفكر العربي، للبحث والتداول في مشكلات الأمة المعاصرة، وإنشاء مائدة مستديرة يجتمع الشباب العربي حولها بين الفينة والأخرى لبناء ثقافة الحوار الهادف البناء، واحترام الاختلاف في الرأي لتعظيم الجوامع وتقليص الفوارق، لتنمية خطاب عربي سياسي لمشروع نهضوي شامل يقوم على أساس التعددية الفكرية، والتسامح، والحرية، والعدالة والشفافية، واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية.

فالإصلاح الحقيقي للأمة لا يتم إلا من خلال الشباب. فهم القيادات الواعدة لمستقبل أفضل. وبناءاً على مبادرة سموكم، قامت لجنة تحضيرية بعمل دؤوب لترجمة الفكرة إلى عمل في تنظيم هذا المؤتمر الشبابي العربي على محاور ثلاثة رئيسية للشباب وتحديات المستقبل، مع عرض تجارب شبابية ناجحة خاضها الشباب في بلدان عربية مختلفة لتعميم الفائدة، وتعميم التجربة.

صاحب السمو:

لا يمكن لأي إصلاح أن يتم إلا من خلال تغير اجتماعي وتحديث اجتماعي يتم من القاعدة. والشباب ركن أساسي لهذه القاعدة. ولا يجري الإصلاح عادة بإملاءات فوقية، بل ببناء بيئة إصلاحية سياسية واجتماعية واقتصادية تقوم على أساس الحرية والديمقراطية، وتحتضن الإصلاح لتنمية جيل شبابي يقود عملية الإصلاح لترسيخ مفهومه بالقدوة والمشاركة الفاعلة. وعلى الرغم من المبادرة التاريخية الصادقة لمفكري الأمة في إحداث التغيير في نسق النظام التربوي العربي ومفاهيمه لإحداث ثورة بيضاء لحركة نهضوية تخلص الأمة من ذيول التخلف، وتنقلها إلى آفاق حضارية جديدة، فإنّ التربية للأسف لم يكن لها ذاك الحضور في الحداثة العربية، وأجهض دورها في بناء العقل الشبابي على أساس الحرية والإبداع للقدرات والابتكار لإنتاج الوجود العربي في منظومة للفعاليات والصيرورات تقوم على مبادئ العقلانية وقوة التحليل والكشف والاختراع لتحويل النظم التربوية ذات المتوالية العددية التقليدية إلى متوالية هندسية.

والتغيير الحقيقي لإصلاح الاتساق الاجتماعي يبدأ من التربية، من التعلم والتعليم، من النظام التربوي، من بيئة الأسرة وبطرقية النظام التربوي الحالي، من بيئة مجتمع الرفاق والمنظومة القبلية، من بيئة الطفولة المبكرة في الحضانة والروضة والمدرسة، بيئة النظام التعلّمي بجميع شرائحه الهرمية. ولا يمكن للإنسان العربي الشبابي أن ينطلق إلى آفاق الحداثة وما بعد الحداثة وهو مكبل بتقاليد تربوية مجتمعية ضمن تربية تلقينية ترديدية أصبحت غير ملائمة وغير مواتية لقطار العصر لبناء مجتمع معرفي

عربي يقوم على الاقتصاد المعرفي. لذا، فالتربية وسيلتها الإنسان، ووسيلتها الشباب، بما نستثمر بهم لتكوين قيادة التنمية الشاملة المستدامة للولوج إلى الحداثة وما بعد الحداثة. وغايتها الإنسان أيضاً، فهو هدف التنمية لبنائه وتشكيله على أسس ثقافية لبناء الوعاء الحضاري الحداثي للأمة.

الشكر والتقدير لسموكم على هذه المبادرة، وعلى رعايتكم هذا المؤتمر الشبابي العربي. والشكر والتقدير أيضاً للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ولمنتدى الفكر العربي، وأعضاء اللجنة التنظيمية، والضيوف الكرام الذين قدموا من البلدان العربية الشقيقة للإسهام والمشاركة في إنجاح أعمال هذا المؤتمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة المشاركين

أ. المهدي الزعفوري / تونس :

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال:

يُشرفني، باسم المشاركين في مؤتمر «الشباب العربي وتحديات المستقبل» الذي يعقده منتدى الفكر العربي تحت سامي إشرافكم، أن أرفع إلى جلالة الملك عبدالله الثاني وإلى سموكم أخلص عبارات الشكر والإمتنان على كريم الحفاوة والعناية الفائقة التي حظينا بها في هذا البلد الغالي الكريم، وأصدق مشاعر الاعتزاز باحتضان المملكة الأردنية الهاشمية هذه النخب العربية، التي جاءت إلى رحاب المنتدى لتشارك فيض معارفكم في بلورة مقاربات عربية قادرة على إعداد الناشئة لرفع تحديات التحديث والنهوض الحضاري ورهانات الانخراط في مسارات المقابسة باقتدار وتميز.

صاحب السمو:

إن مراهنتكم على الجدلية الخلاقة بين الشباب والمستقبل، التي تشكل محور نظرتكم الحضارية الوفية لأصول الأمة السمحة المنفتحة على إشكاليات العصر تحمل للأمة رسالة خلاصها القائمة على التبصر والعلم والعمل والإيمان، هي مفتاح نهوضها الحضاري ومدخلها لصناعة المصير المشترك. ويأتي احتفاء سموكم بالفكر وأهله وبالشباب "طريقا ملكياً" تمدونه بعزم حكيم للتمكين للأمل المنشود، وتستشرفون به مستقبله الواعد برهانكم على القوى الصاعدة، القوى الشبابية.

وفقكم الله ورعاكم وجزاكم على اضطلاعكم بالأمانة كل خير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

د. بدر مال الله / الكويت :

بسم الله الرحمن الرحيم
صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم؛
أصحاب المعالي والسعادة؛
الأخوات والإخوة الأفاضل؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يشرفني، في البداية، أن أنقل إلى جمعكم الكريم تحيات معالي الأستاذ عبد اللطيف يوسف الحمد، مدير عام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وأن أعبر عن فائق تقديره لسموّ الأمير الحسن بن طلال على رعايته الكريمة لهذا

المؤتمر المهم، ولمنتدى الفكر العربي على الإعداد له وحسن تنظيمه، متمنياً التوفيق لمداولاتكم، ومعرباً عن مؤازرة الصندوق العربي لهذه الجهود البناءة.

صاحب السمو الملكي؛

الأخوات والإخوة الأفاضل:

إن الشباب هم الدعامة الأساسية للرقي والتقدم، وثروة الحاضر التي تستثمر للمستقبل. وإذا كان لأمتنا العربية من ثروة، فهي ثروتها البشرية الهائلة التي تقترب من حوالي ٣٠٠ مليون نسمة، والتي يمثل الشباب العربي قرابة ثلثها. وهذا، دون أدنى شك، يوفر لأمتنا العربية مخزوناً بشرياً كبيراً، وطاقة احتمالية هائلة للمستقبل تمثل العمود الفقري للتنمية في وطننا العربي الكبير. ولكي نحسن استثمار هذه الطاقة البشرية، يتعين علينا أن نؤمن لشبابنا العربي بيئة فكرية وثقافية حافزة تُوازن بين الأصالة والحداثة، تأخذ من الأولى قيمها ومن الثانية انفتاحها على العلم والعالم. كما يتعين علينا أن نبادر بإصلاحات جادة وشاملة لنظم التربية والتعليم تكفل مساهمة شبابنا العربي في جهود التنمية، وتؤهلهم للمنافسة العالمية، وتوفر المناخ الديمقراطي اللازم لإطلاق طاقاتهم الإبداعية والابتكارية.

صاحب السمو الملكي؛

الأخوات والإخوة الأفاضل:

إن الشباب العربي، وهو جزء حيوي من النسيج البشري لأمتنا العربية، يواجه صعوبات وتحديات كبيرة تزداد تداعياتها في ظل التحولات الدولية الجارية، والتي من أبرزها تنامي ظاهرة العولمة، واشتداد التنافسية واتساعها في إطار اتفاقيات التجارة العالمية، وسرعة التقدم العلمي والمعرفي والتقني، وعولمة الأسواق، بما فيها سوق العمل. وفي ظل هذه التحولات الكبيرة، يسود القلق تجاه معظم مؤشرات التنمية الاجتماعية في جزء كبير من وطننا العربي بشكل لا يبدو فيه الضوء في نهاية النفق مشعاً، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتحسين هذه المؤشرات. فمع جهود التوسع في تعميم التعليم، ارتفع عدد الأميين في الوطن العربي من حوالي ٤٩ مليون أمي عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٦٨ مليون أمي عام ٢٠٠٠، وبلغ عدد الأطفال خارج المدارس حوالي ١٣ مليون طفل، ويتوقع أن يزيد بنحو ٤٠ في المائة حتى عام ٢٠١٥.

وبالرغم من برامج إصلاح نظم التعليم وتطويرها، استمرت الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من الموارد البشرية، وارتفعت معدلات البطالة بين الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل، وبلغت أعلى مستوياتها بين فئة خريجي التعليم العالي، مع صغر حجم هذه الفئة. وغني عن البيان، إن إصلاح التعليم بما يكفل رفع جودة مخرجاته، وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بما يؤمن فرص عمل كافية ملائمة، والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي على نحو يوفر الطمأنينة والأمن الاجتماعي، هي من أهم التحديات التي تواجه جهود التنمية العربية، ومن أكبر هموم الشباب العربي في المرحلة الراهنة. وإن المواجهة الجادة والشاملة لهذه التحديات هي الكفيلة بأن تجعل الضوء في نهاية النفق يبدو مشعاً أمام شبابنا العربي. وتلك مسؤوليتنا جميعاً، دولاً ومؤسسات تنمية ومنظمات مجتمع مدني، وإلا فإن هذه التحديات ستضع بصماتها بشدة على مستقبل الشباب العربي، ومساهمتهم في التنمية، ودورهم في بناء مستقبل أمتهم.

صاحب السمو الملكي؛

الأخوات والإخوة الأفاضل:

إن الصندوق العربي، وهو مؤسسة العرب، منهم

وإليهم، يولي قضايا الشباب العربي اهتمامه وعنايته في إطار سياساته وتمويلاته الموجهة لمشروعات التنمية البشرية وبرامجها، ويأخذ بإعداد الشباب العربي وتعليمهم وتدريبهم، ودعم مشروعاتهم، وخلق فرص العمل اللازمة لهم بصفتها معايير أساسية في تقييمه وتمويله لهذه المشروعات والبرامج. وفي هذا الإطار، قدم الصندوق العربي حتى نهاية عام ٢٠٠٣ حوالي ١,٥ مليار دولار ساهمت في تمويل مشروعات وبرامج في مجالات التعليم والتدريب، والصحة، ومكافحة البطالة، وشبكات الأمان الاجتماعي.

وفي الختام، أعبر عن فائق أمنياتي لأعمال هذا المؤتمر، راجياً من المولى عز وجل أن تكون نتائجه في خدمة أمتنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الضيوف

د. محمد أحمد الشريف / ليبيا:

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال حفظه الله؛

أصحاب الدولة وأصحاب المعالي وأصحاب السعادة؛

الإخوة والأخوات؛ السيدات والسادة؛

أيها الشباب العربي الكريم؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يشرفني باسم الضيوف أن أحيي الأردن الشقيق ملكاً وحكومة وشعباً، وهو يفتح ذراعيه لنا في هذا اللقاء الكريم، في عاصمته العتيدة عمان. ولعلنا في هذا اللقاء نشعر بعظيم الامتنان والشكر لرائد ومفكر من مفكري العرب الذي عرفناه في أروقة الفكر والحوار والتخطيط لمستقبل هذه الأمة، في لقاءات أردنية، وعربية عربية، وإسلامية وعالمية. ذلكم هو سمو الأمير الحسن بن طلال.

إنني باسم الضيوف أحييه وأشكره على هذا الجهد العظيم، وهذا التواصل الذي عرف عنه دائماً مع كل شرائح المجتمع، ومع كل المفكرين، ومع الشباب. وقد قال لي وأنا أحظى بلقائه في هذه القاعة عندما سلمت عليه: الحمد لله، نحن نلتقي في إطار لقاء الشباب حتى نزداد شباباً، ونحافظ على الأمر الشبابي في حياتنا.

إنني أحيّي الإخوة الذين قاموا على هذا الترتيب الجيد لهذا المؤتمر في إطار منتدى الفكر العربي، وقد اختاروا برعاية سموه أن يكون عن الشباب وتحديات المستقبل، عن الشباب وتحديات المستقبل في إطار عرض لتجارب شبابية عملية. ماذا يريد المجتمع من الشباب ؟ وماذا يريد الشباب من المجتمع؟ هذا إبداع حقيقي في تناول الأمور لعله بإذن الله سوف يحقق لنا نتائج ملموسة في لقاء كهذا بعيداً عن التنظير البعيد، وبعيداً عن عبارات الإحباط أو عبارات التمني التى منيت بها أمتنا في هذا العصر. نحن شيباً وشباباً، أيها الإخوة، في أمتنا العربية في هذا العصر لا بدّ لنا أن ندرك بأننا لم نأتِ من فراغ، بل إنه كان لنا دائماً حضور فاعل في الحضارة الإنسانية. فقد قدنا في مجالات الفكر والإبداع والعلم والتنمية والفنون على مدى عشرات القرون، وكنا دائماً مفتوحين على كل ثقافات الدنيا. وقد وجدت ثقافات الدنيا التعبير الحقيقي لها في إطار تسامحنا، وفي إطار نظرتنا للتعارف بين كل الناس، والتعرف إلى كل جديد. لذلك، فإنني أشعر، وباسم إخواني الضيوف، أننا سوف نحقق الخير الكثير في إطار هذا المؤتمر.

وفقكم الله؛ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

■

الجلسة الأولى

المحور الأول: خلفية عامة «الشباب وتحدّيات المستقبَل»

■ رئيس الجلسة: أ. هاني مصطفى ■ الباحث: د. ابراهيم بدران ■ المقرِّر: د. حسين محادين

(الإثنين ٥/٤/٢٠٠٤؛ ١١:٣٠ - ١٣:٣٠)

أبرز النقاط التي أثيرت في ورقة د. إبراهيم بدران:

– أهمية المعرفة في صياغة مستقبل البلدان، سواء النامية أم المتقدمة. ولعل صناعة المستقبل تبدو حاليًا حكراً على الدول المتقدّمة؛ مع أنّ هنالك فرصاً مهمة أمام الدول النامية لولوج المستقبل عبر المعرفة والتدبير وصناعة المعلومات والتكنولوجيا.

– لماذا الشباب هم المحور في هذا المؤتمر؟
لأنهم الأميز تمثيلاً للمستقبل على الصعيدين الأردني والعربي، وعلى مختلِف الأبعاد المعرفية والاجتماعية لفهم مستقبل الأمة.

– يجب حين نتحدث عن الشباب أن نمايز بينهم من حيث أماكن سكناهم، وبالتالي تنوع خبراتهم في الريف والحضر.

– هنالك قواسم مشتركة بين الشباب العربي تتلخص بالآتي:
الفئة العمرية؛ التحديات والتطلعات؛ العولمة؛ الثورية العلمية؛ المنظومة القيمية؛ الحريات.

– هنالك تحديات تواجه الشباب لم يتم التصدي لها عربياً:
التعليم النوعي؛ التدريب والتأهيل؛ فرص العمل، حيث وصلت البطالة في الوطن العربي ١٦٪ في المتوسط.

– الانفتاح التفاعلي يمثل مطلباً أساسياً في الحوار مع الشباب ومؤسساتهم. وهنالك الفجوة الرقمية بين العرب والعالم التي يجب أن نسعى لردمها أو تقليصها عبر: التكنولوجيا، والتخطيط، وإتقان اللغات. والريادية هي المنطلق الأساسي لهذا المسعى.

– إن ثقافة الخوف مهيمنة؛ فلا بد من تحويلها إلى ثقافة الإنجاز (التمكين) لدى الشباب.

أبرز المداخلات والتساؤلات في الجلسة:

■ د. سري ناصر/الأردن:
من هم المخاطَبون من الشباب؟ وما هي الخطوات الإجرائية للتغلب على ما طرحه د. ابراهيم من معضلات؟ يجب أن لا ننسى أننا أبناء أمة الأصوات فقط، ولا تلبث هذه الأصوات أن تتلاشى ونعود إلى المربع الأول.

■ المهدي الزعفوري/ تونس:
هل ما زلنا نجتر أسئلة النهضة التي أطلقت في القرن التاسع عشر؟ ما هو الكيان العربي الذي نتحدث عنه؟ هل هو وحدة ذات خصوصيات؟ أم أنه مجموعة أمم عربية؟

■ حسن عربي/ الإمارات العربية:
أرى أن التمكين يحتاج إلى قرار سياسي غير متوافر حالياً. هل الخصوصية حاضرة في كل ما قِيل؟

■ محمد البطاينة/طالب/ جامعة إربد الأهلية/الأردن:
من الملاحظ في هذا اللقاء أنّ الشباب مدعوون فقط إلى الشهادة.
ما نراه هو تصدّر شيوخ الشباب للحديث نيابة عنا.

■ د. اخليف الطراونة/عميد شؤون الطلبة/جامعة مؤتة/الأردن:
هنالك وصايات عدّة تمارس على الشباب بدءاً من الأسرة وليس انتهاء بالجامعات. هنالك إحباطات متتالية لدى الشباب، بسبب عدم تكافؤ الفرص والترهل الإداري. ما هي الرؤى المستقبلية التي نطمح أن تتحقق للشباب في بلداننا؟

■ د. محمود قظام/ المجلس الأعلى للشباب/الأردن:
عن أي مستقبل نتحدث؟ هل هو واحد؟ أم أننا أمام أكثر من نوع من المستقبل؟

■ د. محمد كمال/جمهورية مصر العربية:
ما هي آليات التمكين التي نتحدث عنها؟ يجب أن نصوغ سياسة قومية للشباب. علينا وضع خطط دقيقة للتعامل مع الشباب.

■ أ. أحمد غبان / العراق:
هل الحروب وثقافتها تشكل تحدّياً أمام الشباب؟

■ ريم حاكي/ البحرين:
هنالك فجوة فكرية بين الأجيال، والنظرة بينهما ليست متوازنة عموماً.

■ لينا خميس/ اليونسكو - الأردن:
لم يتم ذكر أي إيجابية للشباب العربي في الورقة. أين الخصوصية الثقافية عربياً؟

■ عبد الإله/ السعودية:
هل أصبح الإعلام يمثل تحدّياً للشباب وللأسرة عموماً؟

■ د. عدنان الطوباسي/ الجامعة الأردنية:
يجب التركيز على الجوانب التطبيقية في العمل مع الشباب؛ فالشباب يعاني من الإحباط.

■ إيمان منذر/لبنان:
هل المجتمعات العربية مهيأة للديمقراطية وشروطها المتطورة؟ في ظل التسلط القائم، والأوضاع الاقتصادية السيئة.

■ د. غالي عودة/ جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا/الأردن:
الشباب العربي تتنازعه تيارات متعددة لم يتم تناولها ولم يتم تشريحها في الورقة أثراً وتأثيراً.

■ د. ابراهيم بدران :
يجب اعتماد الثقافة مدخلاً للتحليل. ويفترض أن يتم تعظيم التشبيك بين المؤسسات المجتمعية، لا سيما الشبابية منها. ■

الجلسة الثانية

المحور الثاني: ماذا يريد الشباب من المجتمع؟

■ رئيسة الجلسة: **إيمان فيصل شاهين** ■ الباحث: **أ. حسن بلال التل** ■ المقرّر: **حسني أبو عفيفة**

(الإثنين ٥/٤/٢٠٠٤ ؛ ١٦:٣٠ - ١٨:٣٠)

تعريف الشباب: الفتوّة والحيوية والقوة.
الشباب ثاني أكبر شريحة بعد الأطفال في العالم العربي.

المشكلات التي تواجه الشباب :

■ في التبعية والتجزئة والتخلف.
■ في الهوية والانتماء.
■ ضعف الانتماءات الفكرية.
■ الاستغراب الذي يلاقيه الشباب.
■ التعنت الفكري.

- عقدة موظف الحكومة والطبيب والمهندس.
- الفجوة بين الأجيال.
- ضبابية الرؤية.
- كبت الحريات، والخلط بين الحرية والتعبير عن الرأي.
- شبابنا لا يسعى وراء المعلومة.
- المحددات السياسية والفكرية والطائفية، ونظام تقاسم الوظائف.
- عدم احترام الوقت.

الشباب والمستقبل:

الشباب لا يحمل أي تصور للمستقبل؛ فهو ينظر إلى الوظيفة مجرد مصدر دخل اقتصادي؛ والزواج عندهم التزام أسري، شريطة اقترانه بالثروة أو المكانة الاجتماعية. والمشكلة هنا غلاء المهور، عكس ما يتطلبه الإسلام.

ماذا يريد الشباب من المجتمع؟

الشباب ثروة مهملة.

- الحاجات البيولوجية والنفسية.
- التعليم العصريّ؛ والحصول على الشهادة الجامعيّة للتفاخر غالباً، أو الحصول على وظيفة.
- البناء الثقافي والفكري:

الفرق بين الثقافة والتعليم؛ على المثقف أن ينفتح على المجتمع المحلي والعالمي، وأن يحيطَ بالحاسوب واللغات الحية.

- الفرص الاقتصادية:

يجب توظيف أبناء الوطن حيثما أمكن.

الحلول المقترحة:

أولاً:

- تقبّل الشباب قوّة أساسيّة في المجتمع.
- توجيه الشباب.
- الإنصات إلى الشباب.
- التعليم بواسطة القدوة.
- التعامل بالإقناع.

ثانياً: أندية الحوار الجامعية

- تعميم فكرة أندية الحوار.
- تبني مشروع جائزة وطنية للأندية.
- تغطية إعلامية.
- إنشاء منتدى للحوار الوطني؛ نواة لبرلمان الشباب.

ثالثاً: هجرة العقول

- الحد من هجرة العقول الشبابية بخلق حواضن علمية، وتنمية القدرات الشابة، وإنشاء نادٍ للبحث عن المواهب.
- الاستفادة من العقول الشابة المهاجرة، وتنشيط دور الجامعات في دعوة العلماء لزيارة الوطن.

رابعاً: مجالس ووزارات الشباب

- تأهيل الأندية.
- تأسيس اتحاد للأندية.

خامساً: الإعلام والصورة الإعلامية

- خلق صورة مشرفة للشباب العربي حول طموحات الشباب.
- إنشاء قناة تلفزيونية لتشجيع الحوار.

سادساً: تنمية شخصية الشباب

تنمية الهوية الوطنية فيما يتعلق بمناهج التربية الوطنية، والحديث عن المواقع الأردنية، والإيمان بالوحدة الوطنية، والانتماء الوطني.

سابعاً: التربية والتعليم

يجب البعد عن أسلوب التلقين بتنمية الحس الوطني وتشجيع العمل، خصوصاً في الجامعات، والتربية الديمقراطية، والتخلّص من الخوف، وتشجيع ديمقراطية التربية والتعليم والأسرة الديمقراطية، والتشجيع على ديمقراطية حياة الشباب. ■

الجلسة الثانية

تجـــارب شبابيّـة

■ رئيسة الجلسة: **أ.د. ليلى شرف** ■ المقـرّر: **أ. عبد الله حجازي**

(الاثنين ٥/٤/٢٠٠٤؛ ١٨:٣٠ - ٢٠:٣٠)

التجربة الأولى : جائزة الحسن للشباب
أ.د. سمر الكلداني

عرضت السيدة سمر كلداني ماهية الجائزة : الفلسفة؛ المفهوم؛ المرتكزات؛ ثم بعدها برامج مهارات الجائزة؛ خدمات الجائزة؛ النشاط الرياضي؛ الرحلات الاستكشافية.

ثم قدمت مستويات الجائزة : برونزية ؛ فضية ؛ ذهبية؛ ثم سابلة الحسن.

ولخّصت متطلّبات كل مستوى من مستويات الجائزة .

المؤسسات المدنية المشاركة في الجائزة ؛ المدارس، والجامعات، وغيرها.

المتطوعون المشرفون على برامج الجائزة.

إحصائيات حول المشاركات في برامج الجائزة.

كذلك عرضت آراء صوتية لعدد من الخريجين والخريجات بيّنت ما استفادوا عبر شهادات حية.

التجربة الثانية : المنظمة الكشفية العربية
أ. فوزي محمود فرغلي

قدم الأستاذ فرغلي مختصراً عن مبادئ الحركة الكشفية. والهدف تربوي للنشء والشباب.

ثم قدم عرضاً تقنيا عن تاريخ المنظمة ومراحلها منذ عام ١٩٥٤ حتى عام ٢٠٠٤ . تخلل العرض استعراض لإنجازات المنظمة من اجتماعات ومؤتمرات ومخيمات:

■ ١٩٧٧ : الاتحاد العربي لقدامى الكشافين والكشافات .
■ ١٩٨٦ : وضع حجر الأساس للمكتب الكشفي العربي الدولي.
■ ١٩٩٧ : الاعتراف العالمي بجمعية الكشافة الفلسطينيين.
■ ٢٠٠٣ : الاتحاد الكشفي العربي للبرلمانيين .

اختتم العرض بمشاهد من المؤتمرات واللقاءات الكشفية التي نظمتها المنظمة الكشفية خلال مسيرة خمسين عاماً، وبإيجاز عن المشاركات مع المنظمات الدولية حول قضايا الشباب ومشكلاتهم ومشكلات البيئة؛ إضافة إلى مشروعات إنتاجية.

في الختام تضمن العرض لقاء ملوك ورؤساء دول عربية بأعضاء من الكشافة في افتتاح مؤتمرات كشفية.

النقـــاش :

د. مسعد عويس/أمين عام النقابة العامة للمهن الرياضية/أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية/مصر

العمل لتوحيد المنظمات العاملة في مجال الطفولة.

إشادة بجائزة الحسن للشباب والحث على التعاون مع شباب مصر.

إشارة إلى حاجة الأطفال العرب إلى الرعاية؛ فهم شباب المستقبل.

تأكيد دور المنتدى في تعميق أواصر التعاون والتضافر.

توصيـــة : بدء الحوار مع قادة الطفولة والشباب

ومنظماته، ووضع برنامج تطبيقي للتعاون بينهما .

محمد العتوم / جماعة الرواد/ الأردنّ :

شكر للأمير الحسن ، المفكر الأردني العالمي ؛ والإشادة بجائزة الأمير الحسن للشباب.

دعوة للبدء بتأسيس البرلمان الشبابي العربي.

محمد جمال الفاعوري / الأردنّ :

التربية هي الأساس في مواجهة تحديات المستقبل. صناعة العقل أهم ما يطرح تجاه مواجهة مشكلات الشباب.

سموّ الأمير الحسن يدخل القاعة

تمارا سويدان : / جائزة الحسن/ الأردنّ :

الفرص موجودة. علينا مواجهة التحدي. أشير إلى الجائزة فأجد أنني استطعت من خلالها تحديد أهداف الحياة، واستشعرت المساواة. تعلمت آليّة الحوار والتخطيط وروح المغامرة والمساواة بين الجنسيْن. أقترح الإفادة من وجود المستشارة الدولية للاستثمار .

الأمير الحسن بن طلال :

- أرجو التركيز على أفكار قابلة للتطبيق .
- تمت الإجراءات مؤخّراً لتأسيس مركز أردنيّ لتحليل السياسات تحت مظلّة المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

أدعو إلى تأسيس :

١ - نادٍ أو «فصل» للشباب في منتدى الفكر العربيّ على غرار Think tank 30 (tt30) في نادي روما.

- تشكيل لجنة متابعة لوضع توصيات موضوعية لا موسوعية.
- مشروع بنك معرفة مشترك بين اللجنة ومؤسسة التضامن المعنية بموضوع القدس. ■

الجلسة الثالثة

المحور الثالث: ماذا يريد المجتمع من الشباب؟

■ رئيسة الجلسة: **أ‌ة. نجلاء بزري** ■ الباحثة: **أ‌ة. منى شقير** ■ المقرّر: **أ. حسني أبو عفيفة**

(الثلاثاء ٦/٤/٢٠٠٤ ؛ ٩:٣٠ - ١١:٣٠)

الشباب يشغل القطاع الأكبر من السكان. وهو يعاني أشكال التهميش ويتسم باللامبالاة. ويتأثر بالظروف الثقافية والسياسية والاقتصادية التي ألمت بالمنطقة.

هل يستطيع الشباب تلبية حاجات المجتمع إذا أراد ذلك؟ وما هي وسائله في ذلك؟

المجتمع الأردني مجتمع متغير بوتيرة بطيئة. والشباب لا يتمتع بالمواصفات التي تمكنه من عملية التغيير تبعاً للمعيقات الاجتماعية. والمجتمع الأردني يبدو مجتمعاً عصرياً؛ لكن العصرنة لا تتغلغل فيه. ويظل مجتمعاً تقليدياً تشكل البداوة فيه دوراً كبيراً؛ وهو ينطوي على تناقض باطن.

والأردن بلد مستهدف؛ لذلك قلما توافق الأردنيون على مفهوم واحد للاستقرار أو الخطر. والدولة الأردنية لا تملك ثروات طبيعية يعتد بها. لكن الأردن حقق

نجاحات في الستينيات والسبعينيات. والمجتمع الأردني يمثل تعددية طبيعية، ويتصف بالتسامح الظاهري والتعصب الخفي. ويعتبر العرش الحافظ للاستقرار السياسي ويركز على الوحدة الوطنية لضمان الاستقرار. ويوصف المجتمع الأردني بما قبل السياسي وما قبل العصرية، مثل القبلية والعشائرية. ولم يستطع حتى اليوم التحول إلى دولة عصرية. لكنه يتمتع بنسبة عالية في التعليم. إلا أن سياسات الدولة في التعليم لا تعدّ عاملا كافيا.

وفي الأردن لا يخضع موقف الفرد لمعادلة المال والسلطة، بل على موقعه العشائري. ويتمتع الفرد بامتيازات منصب والده. والمعيار الأساسي هو خدمة الآباء للدولة.

يُعدّ المجتمع الأردني مجتمعا محافظا اجتماعيا لا دينياً، والشائع هو التدين الطبيعي غير المتأثر بتيارات سياسية، ويتميز بالاعتدال، ويتسم بالمستوى المحافظ التقليدي والمنفتح العصري، بما في ذلك من التناقض الاجتماعي والأخلاقي.

خصائص القطاع الشبابي:

الأردن عبارة عن مجتمعات شبابية مختلفة، ولا ينقسم على أساس الثروة أو الطبقة الاجتماعية، والشباب الأردني لا يؤدي دوراً بارزاً في حياة المجتمع.

يوصف بالتحييد، وانخفاض المشاركة السياسية، وضعف الانخراط بالأحزاب. لكنه شباب متعلم باستخدام المؤشرات الكمية. والتعليم في الجامعات تسوده سياسة الاستثناءات. ويهتم الشباب بالحصول على فرص العمل مع غياب التخطيط للتعليم. ويعد كثيرون منهم أن الأردن ليس المكان الأمثل للعيش والاستقرار نظرا لمحدودية الفرص المتاحة لهم. والشباب الأردني يتأثر بأحداث المنطقة، وشعورهم بعدم تحمل المسؤولية جعلهم من المتفرجين. ونجد ابتعادهم عن التدين لدى قطاعات واسعة، ويتمسك بعضهم بأسلوب الحياة الغربي. فالمجتمع الأردني يبدو عليه سمات المجتمع الإسلامي والمجتمع الغربي معاً؛ لكن هذا التناقض لا يبدو واضحا في النظرة إلى المرأة، والعلاقة بالآخر؛ كشأن العالم الثالث المتأثر بثقافتين.

تسعى الدولة إلى حل مشكلات الشباب كالبطالة. ولا يوجد خطاب رسمي يتعامل مع الشباب بواقعية. ودور الجامعات لا يتداخل في تكوين قيادات شبابية. ويسود الشباب تناقض في القيم. ويشعر كثير منهم باللامساواة في الفرص. لذلك يبدي بعضهم مواقف مضادة للمجتمع وقيمه. ويسعى بعضهم إلى التميز بالدرجات العلمية العالية. وبعضهم يتعلق بالوسائل الأسهل لتحقيق النجاح.

وهناك فئة تعاني من الاحتجاج المكبوت على الوطن والدولة.

العوامل التي تؤثر على الشباب الأردني:

١- التطورات السياسية بعد الهزائم العربية العسكرية، التي أدت إلى الاستخفاف بالمفاهيم الوطنية والتي تجعل الشباب كأنه معلق في الهواء. وهم يشعرون بظاهرتين متناقضتين. وبعضهم يبدي اهتماما بالتنظيمات الإسلامية. وبعضهم يتصف باللامبالاة والتغيب الاختياري.

٢- التباين بين الدولة والمجتمع.

٣- الخطاب الرسمي أدى إلى تحييد قطاعات كبيرة من المجتمع.

٤- الثقافة اللامكتوبة تتضمن أسسا للتميز.

٥- ثورة المعلوماتية لم ترافقها حركة ثقافية وطنية.

٦- الصحوة الإسلامية أدت إلى ظهور ما يسميه الغرب بالتطرف.

العوامل التي تحدد ما يريده المجتمع من الشباب:

أدى غياب التوازن بين الحاجات والواقع إلى:

١ - الحاجة إلى نماذج وطنية شبابية.

٢ - عدم الخوف من آثار النموذج الغربي.

٣ - تعاظم الشعور بالتحديات.

٤- إدراك هشاشة البنية الشبابية.

٥ - التوجس من نماذج التطرف.

ما يريده المجتمع من الشباب:

١ - الجدية في النظر إلى العلم.

٢ - تنمية روح المنافسة الإيجابية.

٣ - عدم المبالغة في لوم الآخر.

٤ - مقاومة تيارات التغريب.

٥ - الاعتدال والنأي عن التعصب.

٦ - تبني قضايا جادة علمية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

ما يريده بعض المربّين من الشباب:

١ - تكوين شخصية الشاب تكوينا متماسكا متزنا.

٢ - تبني موقف إيجابي من المجتمع كاحترام المبادئ والأخلاق.

٣ - التحلّي بطبقات ذهنية ثقافية.

٤ - تطوير الهوية الثقافية القومية.

٥ - خلق علاقة سوية بين الشباب.

٦ - فهم الثقافات المحيطة بالعرب.

٧ - الاهتمام بالتنمية السياسية. ■

الجلسة الثالثة

استئناف عرض التجارب الشبابية

■ رئيس الجلسة: **د. مسعد عويس** ■ المقـرّر: **أ. عـدوان طالب**

(الثلاثاء ٦/٤/٢٠٠٤ ؛ ١٢:٠٠ - ١٢:٣٠)

استكمالاً لجلسة الأمس المتعلقة بعرض التجارب الشبابية، عُرضت التجارب الآتية:

التجربة الثالثة : المركز الأردني للدراسات والمعلومات (جماعة الرواد)

الآنسة سوزان الكيلاني

التجربة الرابعة : جمعية تنظيم الأسرة

أة. نجلاء برزي

المديرة التنفيذية للجمعية

التجربة الخامسة : الجمعية الثقافية للشباب والطفولة

د. عدنان طوباسي /رئيس الجمعية

بعد استعراض تلك التجارب تم إعطاء الأولوية في النقاش للمداخلات المتعلقة باستعراض سريع لتجارب مؤسسية شبابية مختلفة، على أمل المساهمة مستقبلاً في التشبيك بين المؤسسات حسب الاهتمام:

مضر خوجا /المستشار الشخصي لرئيس الهيئة الدينية الإسلامية الرسمية/ فيينا - النمسا :

تجربة المسلمين النمساويين، والعرب في المهجر بشكل عـام.

حامد سلمان موسى / السودان :

أنشطة وزارة الشباب والرياضة السودانية.

ريم عبد الهادى/ مركز الدراسات المسكونية/ الأردنّ:

برنامج شباب بلا حدود.

موسى العودات/ مدير الشؤون الشبابية في المجلس الأعلى للشباب/ الأردنّ :

تجربة المجلس الأعلى .

توصيات الجلسة :

١ - التأكيد على ضرورة التشبيك والتعاون عبر القطري بين المؤسسات والاتحادات والجمعيات المعنية بقضايا الشباب العربي في الوطن والمهجر، سعياً لتعميق أسس الحوار والعمل المشترك البنّاء الذي من شأنه أن يعكس هموم الشباب العربي ومشكلاتهم، ويضمن إمكانية تبادل التجارب والأفكار.

٢- الطلب من منتدى الفكر العربي إمكانية إجراء دراسة مسحية عن تلك المؤسسات (في الوطن العربي والمهجر)، سعياً لبناء قاعدة معلومات من شأنها المساهمة في التشبيك والتعاون بين تلك المؤسسات. ■

الجلسة الثالثة

مـــــائدة مســـــتديرة

■ رئيس الجلسة: **د. سري ناصر**

■ المشاركون: **- د. محمد خير مامسر - د. عبد الله عويدات - د. حيدر عبد الكريم - أ.د. مي الزهيري**

(الثلاثاء ٢٠٠٤/٤/٦ : ١٦:١٥ - ١٨:١٥)

■ **الأفكار والأمنيات والمقترحات والتوصيات :**

- تفعيل دور الشباب في المجتمع.
- استغلال وقت الفراغ لدى الشباب.
- تفعيل التواصل بين الشباب من خلال الرحلات والمسابقات الشبابية على المستوى العربي.
- إقامة يوم للشباب العربي انطلاقاً من نتائج هذا المؤتمر وبرعاية الجامعة العربية، وأن تكون عمان مركزاً لهذا النشاط.
- إصلاح التعليم وخلق فرص العمل للشباب .
- إجراء دراسة ميدانية تغطي جميع الأقطار العربية حول : ماذا يريد الشباب من المجتمع؟ وماذا يريد المجتمع من الشباب؟ بعد تقديم المقترح إلى جهات التمويل، خاصة العربية منها.
- التخلص من ثقافة العيب، وتشجيع الشباب على العمل اليدوي والجسدي.
- بناء شبكة عربية للشباب عبر الإنترنت تكون بعيدة عن الحصانة والرقابة ، وتسهل الاتصال ما بين الشباب.
- إيجاد تواصل بين الشباب العراقي والشباب العربي.
- تعليم معنى الحرية ومعنى الديمقراطية.

- تكرار عقد مثل هذا المؤتمر لإنعاش الشباب ومساعدتهم على حل مشكلاتهم.
- التعاضد والتكاتف ما بين الشباب، وإرسال رسائل عن القضايا العربية، كفلسطين والعراق، إلى جميع أنحاء العالم.
- متابعة نتائج المؤتمرات والندوات التي تعقد حول موضوعات الشباب.
- إنشاء برلمان شبابي عربي لبحث مشكلات الشباب ومحاولة حلها، والمساهمة في التنمية السياسية.
- مشاركة الشباب في وضع استراتيجية خاصة بهم وصياغتها.
- إعداد دليل موحد للمصطلحات الشبابية العربية ليكون مرجعا في فهمها، وأساسا لوضع ثقافة شبابية عربية متميزة.
- تشكيل لجنة استشارية لوزراء الشبا ب الجدد في الدول العربية لمساعدتهم في إيجاد حلول لمشكلات الشباب.
- توفير فرص اللقاء الشخصي ما بين الشباب في جميع الدول العربية، وتسهيل ذلك عن طريق إلغاء تأشيرات الدخول وقيام شركات الطيران بإعطائهم تذاكر سفر مجانية.
- توجيه الدعوة لمندوب عن المعاقين من الشباب لحضور مثل هذا المؤتمر.
- استحداث مكتب ارتباط للمجلس الأعلى للشباب في كل جامعة، وقيامه بوضع البرامج والأنشطة للشباب.
- مساعدة الشباب على التعبير عن أنفسهم بتوفير الديمقراطية والابتعاد عن الممنوعات والمحددات لهم.
- مساعدة الشباب على الوعي بالذات والوعي بالآخرين.
- التأكيد على بذل الجهد من جانب الشباب للعمل وإيجاد الحلول لمشكلاتهم.
- صياغة استراتيجية للشباب العربي، وتشجيع الدول العربية على تبني هذه الاستراتيجية.
- طرح تجارب شبابية عربية أخرى في مؤتمرات قادمة للشباب.
- تنفيذ مشروع ($tt30$) على مستوى الدول العربية.
- التشبيك ما بين المؤسسات والجمعيات الشبابية داخل البلد الواحد وما بين الدول العربية. ■

أبرز النقاط في الجلسة الختاميّة

١- إطلاق فكرة برلمان للشباب العربي تحت خيمة منتدى الفكر العربي، على أن تُبلور هذه الفكرة في وقت لاحق من حيث الهيكليّةُ والتشريعاتُ والأطرُ المناسبة والتّمويل.

٢- تشكيل لجنة متابعة ممثلة للأقطار العربية، بتنسيق من الأمانة العامة للمنتدى، لمتابعة فكرة تأسيس برلمان الشباب العربي ومقترحات أخرى.

٣- هذا المؤتمر هو الأول من سلسلة من مؤتمرات شبابيّة ينوي المنتدى عقدها في مقبل الأيام بواقع مرة كل سنتين، على أن يتناول كل مؤتمر موضوعاً شبابياً محدداً.

٤- مساعدة الشباب العربي في فلسطين وفي العراق على تعميق الأواصر بينهم وبين الشباب العربي في كل مكان.

٥- تأسيس **قاعدة معلوماتيّة** تُحدّث وتُجدّد باستمرار عن الشباب العربي، بمن فيهم شباب المهجر. ■

أسماء المشاركين في المؤتمر

الأردن

١- الشريف فواز شرف
أوّل وزير شباب ورياضة
٢- عصام زعبلاوي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
٣- محمد خير مامسر
وزير شباب ورياضة سابق
٤- وسام الزهاوي
أمين عام منتدى الفكر العربي
٥- هشام الخطيب
وزير سابق
رئيس لجنة إدارة المنتدى
٦- ليلي شرف
وزيرة سابقة وعضو في مجلس الأعيان
عضو لجنة إدارة المنتدى
٧- علي عتيقة
أمين عام المنتدى الأسبق
عضو لجنة إدارة المنتدى
٨- عدنان أبو عودة
كاتب /وزير سابق
٩- هُمام غَصيب
مستشار سمو الأمير الحسن بن طلال
مدير إدارة الدراسات والبرامج /منتدى الفكر العربي
أستاذ الفيزياء/ الجامعة الأردنيّة
١٠- عبدالله كنعان
رئيس اللجنة الملكيّة لشؤون القدس
١١- منذر حدادين
مجلس الحسن
١٢- محيي الدين المصري
أستاذ / جامعة عمّان الأهلية
١٣- غالي عودة
باحث /جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا
١٤- مأمون نور الدين
رئيس المجلس الأعلى للشباب
١٥- د. أحمد نوفل
أستاذ جامعي/ جامعة اليرموك
١٦- ساري حمدان
أمين عام المجلس الأعلى للشباب
١٧- محمود القظام (رئيس وفد)
المجلس الأعلى للشباب
١٨- موسى العودات (مساعد رئيس وفد)
المجلس الأعلى للشباب
١٩- بشار الطراونة
عضو وفد المجلس الأعلى للشباب / جامعة اليرموك
٢٠- داليا كنعان
عضو وفد المجلس الأعلى للشباب / الجامعة الأردنية
٢١- حسام الفقهاء
عضو وفد المجلس الأعلى للشباب / مركز شباب مادبا
٢٢- إيمان النظامي
عضو وفد المجلس الأعلى للشباب /مركز شابات جرش
٢٣- خالد الزيود
عضو وفد المجلس الأعلى للشباب / جامعة التكنولوجيا
٢٤- مي عليمات
عضو وفد المجلس الأعلى للشباب / الجامعة الهاشمية
٢٥- سمية النجداوي
عضو وفد المجلس الأعلى للشباب / مركز شابات مادبا
٢٦- محمد الرشدان
عضو وفد المجلس الأعلى للشباب /مركز شباب السلط
٢٧- بلال حسن التل (رئيس وفد)
مدير مركز الدراسات الأردني (جماعة الرواد)
٢٨- حسن التل
عضو وفد مركز الدراسات الأردني (جماعة الرواد)
٢٩- عاصي الهنداوي
عضو وفد مركز الدراسات الأردني (جماعة الرواد)
٣٠- جمال بدران
عضو وفد مركز الدراسات الأردني (جماعة الرواد)
٣١- سعيد مرجي
عضو وفد مركز الدراسات الأردني (جماعة الرواد)
٣٢- بلال النسور
عضو وفد مركز الدراسات الأردني (جماعة الرواد)

٣٣- زكي حدادين
عضو وفد مركز الدراسات الأردني (جماعة الرواد)
٣٤- محمد العتوم
عضو وفد مركز الدراسات الأردني (جماعة الرواد)
٣٥- سوزان كلداني
عضو وفد مركز الدراسات الأردني (جماعة الرواد)
٣٦- ليث القاسم (رئيس وفد)
المجموعة الأردنية للتكنولوجيا (الرواد)
٣٧- سلاف الزعبي
عضو وفد (الرواد)
٣٨- سمير جبري
عضو وفد (الرواد)
٣٩- عماد غطاس
عضو وفد (الرواد)
٤٠- غيث قطيشات
عضو وفد (الرواد)
٤١- ندى عبندة
عضو وفد (الرواد)
٤٢- زيد شلتونة
عضو وفد (الرواد)
٤٣- محمد عصفور
عضو وفد (الرواد)/ الشركة العامة للاتصالات والتكنولوجيا
٤٤- طارق ديبي
عضو وفد (الرواد)
٤٥- سمر الكلداني (رئيسة وفد)
مديرة جائزة الحسن للشباب
٤٦- رمزي القدومي
عضو وفد جائزة الحسن للشباب
٤٧- منير بني يونس
عضو وفد جائزة الحسن للشباب
٤٨- إسلام زعتر
مركز المعلومات الوطني/ عضو وفد جائزة الحسن للشباب
٤٩- عمر إبراهيم حمد
مكتب جائزة الحسن/ رئيس قسم الجوائز
٥٠- هيثم فخر الدين البارودي
مشرف/ جائزة الحسن للشباب
٥١- ريا محمود عربيات
جائزة الحسن للشباب

٥٢- أبرار صالح البوريني
جائزة الحسن للشباب
٥٣- منتصر المصري
محكمة جنوب عمّان / عضو وفد جائزة الحسن للشباب
٥٤- هيثم البارودي
الجامعة الهاشمية / عضو وفد جائزة الحسن للشباب
٥٥- تمارا سويدان
مدارس أكسفورد/ عضو وفد جائزة الحسن للشباب
٥٦- كارول كلداني
الجامعة الأردنية / عضو وفد جائزة الحسن للشباب
٥٧- روان أبو غوش
طالبة توجيهي / عضو وفد جائزة الحسن للشباب
٥٨- فؤاد إياد خصاونة
طالب / جامعة فيلادلفيا / عضو وفد جائزة الحسن للشباب
٥٩- الأب قيس صادق (رئيس وفد)
مدير مركز الدراسات المسكونية
٦٠- حسام نقاع
عضو وفد مركز الدراسات المسكونية
٦١- كارمن حدادين
عضو وفد مركز الدراسات المسكونية
٦٢- فادي عبدالله
عضو وفد مركز الدراسات المسكونية
٦٣- غيث العمايرة
عضو وفد مركز الدراسات المسكونية
٦٤- ريم عبد الهادي
عضو وفد مركز الدراسات المسكونية
٦٥- زينة أبو الراغب
عضو وفد مركز الدراسات المسكونية
٦٦- لينا حمدان
عضو وفد مركز الدراسات المسكونية
٦٧- إيمان آيده
عضو وفد مركز الدراسات المسكونية
٦٨- صونيا ترجمان
عضو وفد مركز الدراسات المسكونية
٦٩- رولا حدادين
عضو وفد مركز الدراسات المسكونية
٧٠- طارق عوض (رئيس وفد)
مدير صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

٧١- صائب الحسن

مدير دائرة المشاريع والبرامج

عضو وفد صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

٧٢- أشرف النجداوي

عضو وفد صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

٧٣- أيهم أبو عاصي

عضو وفد صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

٧٤- ديالا قموه

عضو وفد صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

٧٥- زينة التلي

عضو وفد صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

٧٦- عبدالله عويدات

وزير شباب ورياضة سابق

نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية/

جامعة عمّان العربية للدراسات العليا

٧٧- ياسر الخلايلة (رئيس وفد)

جامعة عمّان العربية للدراسات العليا

٧٨- أغادير جويحان

طالبة / جامعة عمّان العربية للدراسات العليا (عضو)

مديرة مكتب سمو الأميرة تغريد محمد

٧٩- محمد الترتوري

طالب / جامعة عمّان العربية للدراسات العليا (عضو)

٨٠- عبير ديرانية

مساعد العميد/ كلية الأميرة ثروت /جمعية الشابات المسلمات

٨١- منذر المصري

مدير عام المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية

٨٢- نادر ظهيرات

عضو مجلس الأعيان

٨٣- سليمان القضاة

مركز الرأي للدراسات والمعلومات

٨٤- وجدان التلهوني

عضو مجلس أعيان/ رئيسة ملتقى صاحبات الأعمال والمهن

٨٥- هادي محمد أبو الغنم

طالب / الجامعة الأردنية

٨٦- فادي الصمادي

طالب / الجامعة الأردنية

٨٧- سعيد جبر العارضة

مشرف نشاطات طلابية/ الجامعة الأردنيّة

٨٨- أحمد سالم

قسم الفيزياء /جامعة اليرموك

٨٩- خليل نعواشي (رئيس وفد)

رئيس قسم الهيئات الطلابية / جامعة اليرموك

٩٠- جعفر الشهابات

طالب / جامعة اليرموك (عضو)

٩١- هبة غرايبة

طالبة / جامعة اليرموك (عضو)

٩٢- اخليف الطراونة (رئيس وفد)

عميد شؤون الطلبة/ جامعة مؤتة

٩٣- معاوية الضلاعين

طالب/ جامعة مؤتة (عضو)

٩٤- مالك الكساسبة

طالب/ جامعة مؤتة (عضو)

٩٥- سلمان البدور (رئيس وفد)

رئيس جامعة آل البيت

٩٦- مأمون مقدادي

طالب/ جامعة آل البيت (عضو)

٩٧- طارق يوسف الشرع

طالب / جامعة آل البيت (عضو)

٩٨- مروان عبيدات (رئيس الوفد)

عميد شؤون الطلبة/ الجامعة الهاشمية

٩٩- ماجد القرعان

نائب عميد شؤون الطلبة/ الجامعة الهاشمية

١٠٠- طالب / عضو وفد الجامعة الهاشمية

١٠١- طالبة / عضو وفد الجامعة الهاشمية

١٠٢- أسماء محمد رجا البطوش

١٠٣- وجيه عويس (رئيس وفد)

رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

١٠٤- صهيب تركي طلافحة

طالب / جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية (عضو)

١٠٥- إسراء سامح بارطو

طالبة / جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية (عضو)

١٠٦- صالح فايز الشراري (رئيس وفد)

عميد شؤون الطلبة/ جامعة الحسين

١٠٧- عبد المجيد محمود الجندي

طالب / جامعة الحسين (عضو)

١٠٨- رمزي نبيل أبو زياد
طالب / جامعة الحسين (عضو)
١٠٩- ماهر سليم (رئيس وفد)
عميد البحث العلمي/مدير مكتب العلاقات الخارجية والاستشارات العلمية/ جامعة عمّان الأهلية
١١٠- سهى دلل
طالبة / جامعة عمّان الأهلية (عضو)
١١١- محمد فارس
طالب / جامعة عمّان الأهلية (عضو)
١١٢- لارا سمرين
طلبة / جامعة عمّان الأهلية (عضو)
١١٣- محمد حرب (رئيس وفد)
مندوب رئيس جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا
١١٤- زياد العديلي
طالب / جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا (عضو)
١١٥- جالينا سيرجي
طالبة/ جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا (عضو)
١١٦- محمد القضاة (رئيس وفد)
عميد شؤون الطلبة /جامعة إربد الأهليّة
١١٧- نسرين تحسين حواري
طالبة/ جامعة إربد الأهليّة/ (عضو)
١١٨- محمد بدر بطاينة
طالب/ جامعة إربد الأهليّة /(عضو)
١١٩- صالح محمود العقرباوي (رئيس وفد)
رئيس مجلس الطلبة لجامعة الزرقاء الأهلية
١٢٠- محمد جمال الفاعوري
طالب / جامعة الزرقاء الأهلية (عضو)
١٢١- أمين اخضير
طالب / جامعة الزرقاء الأهلية (عضو)
١٢٢- بسام محمد الجازي (رئيس وفد)
جامعة الإسراء الخاصة
١٢٣- شبيب حمد الفقهاء
جامعة الإسراء الخاصة (عضو)
١٢٤- مازن مسلم الشخانبة
جامعة الإسراء الخاصة (عضو)
١٢٥- عدنان بدران
رئيس جامعة فيلادلفيا
١٢٦- إبراهيم بدران
مساعد رئيس جامعة فيلادلفيا
١٢٧- غسان إسماعيل عبد الخالق
عميد شؤون الطلبة /جامعة فيلادلفيا
١٢٨- إيهاب عبيد
طالب / جامعة فيلادلفيا
١٢٩- ياسمينة عمار
طالبة / جامعة فيلادلفيا
١٣٠- يحيى الرماضين (رئيس وفد)
نائب رئيس جامعة البلقاء التطبيقية لشؤون كليات المجتمع
١٣١- نذير الحديدي
عميد شؤون الطلبة/ جامعة البلقاء التطبيقية لشؤون كليات المجتمع
١٣٢- روان فاروق ملحس
طالبة / جامعة العلوم التطبيقية
١٣٣- بشار أحمد خزاعلة
طالب / جامعة العلوم التطبيقية
١٣٤- سري ناصر
أستاذ علم الاجتماع في الجامعات الأردنيّة
١٣٥- سعاد النبهان
منظمة اليونسف
١٣٦- لينا خميس
منظمة اليونسكو / رئيس القسم الثقافي
١٣٧- ماجد قطيشات (رئيس وفد)
أمين عام منتدى الشباب العربي
١٣٨- عائشة الشوابكة
منتدى الشباب العربي (عضو)
١٣٩- أسامة الكاشف
منتدى الشباب العربي(عضو)
١٤٠- عاطف عضيبات
المعهد الدبلوماسي الأردني
١٤١- لينا التل
مدير عام مركز الفنون الأدائية / مؤسسة نور الحسين
١٤٢- لينا مشربش
مراسلة قناة **الحُرّة**
١٤٣- حسين المحادين
أستاذ مساعد / قسم علم الاجتماع /جامعة مؤتة

رئيس الملتقى الثقافي / محافظة الكرك

١٤٤- هشام المجالي (رئيس وفد)

مدير عالم الغد / الجمعية الأردنية للتنمية والإنتاجية الاجتماعية

١٤٥- أحمد المجالي

الجمعية الأردنية للتنمية والإنتاجية الاجتماعية

١٤٦- صباح المجالي

الجمعية الأردنية للتنمية والإنتاجية الاجتماعية

١٤٧- هاني الحوراني

مدير مركز الأردن الجديد للدراسات

١٤٨- نهى الأزرعي

رئيسة جمعية النساء العربيات

١٥٩- يارا سلطان

جمعية النساء العربيات

١٥٠- هنادي التكريتي

محامية/ ملتقى سيدات الأعمال والمهن

١٥١- عدنان الطوباسي (رئيس وفد)

رئيس الجمعية الثقافية للشباب والطفولة

١٥٢- فخري زعيتر

الجمعية الثقافية للشباب والطفولة (عضو)

١٥٣- جمانا مناصرة

الجمعية الثقافية للشباب والطفولة (عضو)

١٥٤- عبدالله أبو العطا

رئيس الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة

١٥٥- رامي حداد

رئيس الأكاديمية للموسيقا

١٥٦- كمال هاني القطاونة

مديرية الأمن العام - إدارة العلاقات العامة

١٥٧- خليل رضوان

وكالة الغوث / الأونروا/ مشرف حقوق الإنسان

١٥٨- نزيه قسوس

جريدة **الدستور**

١٥٩- سناء البلبيسي

١٦٠- محمود أبو داري

صحافي

١٦١- هالة خليل سالم (رئيسة وفد)

المنسق العام لملتقى الشباب الديمقراطي

مركز القدس للدراسات السياسية

١٦٢- دانيه الباري

مركز القدس للدراسات السياسية (عضو)

١٦٣- ثقيف خصاونة

مركز القدس للدراسات السياسية (عضو)

١٦٤- د.هشام الدعجة

المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية

عضو لجنة الشباب للمجلس الأعلى للشباب

١٦٥- عماد أبده

أمين عام اتحاد الشرطة - الأمن العام

عضو لجنة الشباب للمجلس الأعلى للشباب

١٦٦- رائد أبو حيانة

الجمعية الملكية لحماية الطبيعة

عضو لجنة الشباب للمجلس الأعلى للشباب

١٦٧- قدر الدغمي

المجلس الأعلى للشباب

عضو لجنة الشباب للمجلس الأعلى للشباب

١٦٨- جمال خريسات

المجلس الأعلى للشباب

عضو لجنة الشباب للمجلس الأعلى للشباب

١٦٩- يحي الخوالدة

المجلس الأعلى للشباب

عضو لجنة الشباب للمجلس الأعلى للشباب

١٧٠- سيف دواغرة

وزارة التربية والتعليم

عضو لجنة الشباب للمجلس الأعلى للشباب

١٧١- عايدة لصوي

عضو لجنة الشباب للمجلس الأعلى للشباب

١٧٢- عبدالله حجازي

جريدة **الرأي**

١٧٣- ديما شفيق

١٧٤- ناصر محمد الأسطة

نادي خريجي الجامعة الأردنية

١٧٥- ياسر الزعارير

رئيس نادي كتة

١٧٦- كاثرين سكارف بكيت
مجلس الحسن
١٧٧- إبراهيم العجلوني
جريدة **الرأي**
١٧٨- مهند مبيضين
جريدة **الرأي**
١٧٩- حسين النشوان
جريدة **الرأي**
١٨٠- حسني أبو عفيفة
١٨١- علياء حمزة
التلفزيون الألماني
١٨٢- سهر العالول
جوردَن تايمز
١٨٣- رائد قاقيش
نائب
١٨٤- فادي خليل
١٨٥- أمل زاش
جامعة الإسراء الخاصة
١٨٦- سليمان تيم
السفارة الإيرانية
١٨٧- لما العبسي
جريدة **الدستور**
١٨٨- نهى حتر
مجلس الحسن
١٨٩- أماني السوقي
مجلس الحسن
١٩٠- صفاء السوقي
مجلس الحسن
١٩١- وليد حبيب غزالة
جريدة **الرأي**
١٩٢- فيصل محمد عوكل
سكرتير تحرير/ جريدة **البلاد**
١٩٣- عواد الدعجة
جريدة **الرأي**
١٩٤- مها عبد الله بدوي
محررة صحافية/ جريدة **البلاد**
١٩٥- أحمد فريد جرار
قناة أبو ظبي الفضائية/منسق مواد إخبارية
١٩٦- لبنى الرواشدة
وكالة الأنباء الأردنية

١٩٧- ثروت أبو الفول
التفزيون الأردني
١٩٨- محمد أمين خليف
قناة المجد الفضائية/مراسل
١٩٩- محمد خليل محمد زرقان
مندوب /جريدة **الأهالي**
٢٠٠- يوسف الغزاوي
مصور صحافيّ/جريدة **الأهالي**
٢٠١- تيسير النعيمات
صحافيّ/جريدة **الدستور**
٢٠٢- رنا صويص
جريدة *The Star*
٢٠٣- موسى سويدان
وكالة الأنباء الأردنية
٢٠٤- محمد المجالي
مندوب/الإذاعة الأردنية
٢٠٥- سمر مشخوج
مراسلة / جريدة **عكاظ** السعودية
٢٠٦- عبد المالك زروتي
وكالة الأنباء المغربية
٢٠٧- حازم الخطايبة
معدّ / **الأخبارية** السعودية
٢٠٨- عماد الرقاد
مندوب / التلفزيون الكويتي
٢٠٩- عبد الرحيم العرجان
نادي روتراكت عمّان بترا (رئيس وفد)
٢١٠- شادي إزمقنا
رئيس نادي روتراكت عمّان بترا (عضو)
٢١١- محمد هلال عصفور
نادي روتراكت عمّان بترا (عضو)
٢١٢- مازن صلاح
نادي الثورة العربية
الملحقين الثقافيين لدى السفارات / داخل الأردن
٢١٣- سلطان بن موسى العويضة
الملحق الثقافي السعودي
٢١٤- زهدي الخطيب
المحلق الثقافي الإماراتي
٢١٥- مراد باكاس
الملحق الثقافي المغربي

٢١٦- عبدالله كافود
المستشار الثقافي القطري
٢١٧- ناصر بن سعيد الفزاري
الملحق الثقافي العُماني
٢١٨- محمد ناجي الدعيس
المستشار الثقافي اليمني
٢١٩- عز الدين الزياني
الملحق الثقافي التونسي
٢٢٠- هشام المقود
دبلوماسي / السفارة المصرية
٢٢١- حمو بلقيدوم
المستشار الثقافي والإعلامي الجزائري

الإمـــارات

٢٢٢- حسن عبدالله مبارك المزروعي (رئيس وفد)
الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة
٢٢٣- حميد عمران الشامسي
الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة (عضو)
٢٢٤- إيمان حسين رحمة الزعابي
باحثة/مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

البحرين

٢٢٥- إيمان فيصل (رئيسة وفد)
المؤسسة العامة للشباب والرياضة
٢٢٦- ريم الحايكي
المؤسسة العامة للشباب والرياضة (عضو)
٢٢٧- مي مطر
المؤسسة العامة للشباب والرياضة (عضو)
٢٢٨- عمر أبو الفتوح
المؤسسة العامة للشباب والرياضة (عضو)
٢٢٩- محمد أحمدي
المؤسسة العامة للشباب والرياضة (عضو)
٢٣٠- أحمد الشريف
المؤسسة العامة للشباب والرياضة (عضو)
٢٣١- حسين جناحي
المؤسسة العامة للشباب والرياضة (عضو)

الجـزائـر

٢٣٢- العيد مرزوقي (رئيس وفد)
٢٣٣- أمين سباعي (عضو)
٢٣٤- عقبة بوقلوز (عضو)

السـعودية

٢٣٥- محمد عبدالله الدباسي (رئيس وفد)
٢٣٦- عبد الإله أحمد الصلوي (عضو)
٢٣٧- أيمن حمزة
نظم المعلومات الجغرافية

السـودان

٢٣٨- سلطان علي (رئيس الوفد)
٢٣٩- حامد سليمان موسى خاطر (عضو)
٢٤٠- عبدالمنعم عثمان زكريا (عضو)
٢٤١- جعفر ميرغني
مدير عام معهد حضارة السودان

العـــراق

٢٤٢- أحمد فائق الغبان (رئيس وفد)
مدير عام الدراسات والبحوث/وزارة الشباب والرياضة
٢٤٣- هُمام حمودة
المشاور السياسي/ ورئيس التنظيمات / العراق
٢٤٤- حيدر عبد الكريم عبد الأمير(عضو)
منسق منظمة الأديان من أجل السلام
٢٤٥- عدنان محمد حسن (عضو)
ممثل المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة
٢٤٦- صهيب محسن عبد الحميد (عضو)
الحزب الإسلاميّ العراقيّ
٢٤٧- فضل حسن فرج الله (عضو)
نائب رئيس الاتحاد الإسلامي لطلبة العراق
٢٤٨- بلال أحمد عبد الأمير(عضو)
مهندس مدني/مكتب الطلبة والشباب/المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة

الكويت

٢٤٩- بدر عثمان مال الله
الخبير الاقتصادي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

٢٥٠- عبد الله الصقر
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
٢٥١- ناصر محمد العيار (رئيس وفد)
الوكيل المساعد لشؤون الشباب/الهيئة العامة للشباب والرياضة
٢٥٢- غازي علي الجلاوي (عضو)
٢٥٣- رابعة عمر الفليج
رئيسة مركز فتيات العيون / الهيئة العامة للشباب والرياضة (عضو)

المغرب

٢٥٤- السيد حسن طارق

اليمن

٢٥٥- محمد علي الفقية (رئيس الوفد)
مستشار وزارة الشباب والرياضة
٢٥٦- بشير حسين العميسي (عضو)
٢٥٧- إبراهيم علي السفياني (عضو)

تونس

٢٥٨- المهدي الزعفوري (رئيس وفد)
المدير العام للشباب بوزارة الثقافة والشباب والترفية
٢٥٩- حفيظ الرحوي
الأمين العام للاتحاد التونسي لمنظمات الشباب (عضو)
٢٦٠- إيمان بالهادي
الكاتبة العامة للمنظمة الوطنية للشبيبة النسائية (عضو)

سورية

٢٦١- صالح الراشد
عضو قيادة اتحاد وشبيبة الثورة
٢٦٢- سعاد زاهر
صحافيّة

عُمان

٢٦٣- هلال بن محمد العامري
مدير عام النشاط الثقافي والاجتماعي

فلسطين

٢٦٤- كمال محمد راضي (رئيس وفد)
مدير عام إدارة الشباب
٢٦٥- محمد إبراهيم يوسف الرفاعي (عضو)
٢٦٦- مي زهير إبراهيم الزهيري (عضو)
أخصائية اجتماعية/وزارة الشؤون الاجتماعية

قطر

٢٦٧- أحمد بخيت زايد (رئيس وفد)
الهيئة العامة للشباب
٢٦٨- حامد يوسف المزرواني
الهيئة العامة للشباب (عضو)
٢٦٩- عبد العزيز حمزة أسد
الهيئة العامة للشباب (عضو)

لبنان

٢٧٠- سناء جالك
مراسلة جريدة **الشرق الأوسط**
٢٧١- نجلاء بزري (رئيسة وفد)
المديرة التنفيذية / الجمعية اللبنانية لتنظيم وحماية الأسرة
٢٧٢- عبير الديراني
الجمعية اللبنانية لتنظيم وحماية الأسرة (عضو)
٢٧٣- زينب زعيتر
الجمعية اللبنانية لتنظيم وحماية الأسرة (عضو)

ليبيا

٢٧٤- محمد أحمد الشريف
أمين جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

جمهورية مصر العربية

٢٧٥- سوسن حسين
مجلة **السياسة الدولية** / مؤسسة الأهرام
٢٧٦- هاني مصطفى
مدير إدارة الشباب والرياضة /جامعة الدول العربية
٢٧٧- محمد جميل عبد الرزاق
مدير مكتب اليونسكو/ القاهرة

٢٧٨- محمد كمال (رئيس وفد)

مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد/ جامعة القاهرة (وزارة الشباب)

٢٧٩- جهاد جلال عامر

المنسق الوطني لبرنامج الشباب الأورمتوسطي بوزارة الشباب (عضو)

٢٨٠- ياسمين حيدر عبد ربه

معيدة بكلية الفنون الجميلة /جامعة الإسكندرية (عضو)

٢٨١- فوزي محمود فرغلي

الأمين العام للمنظمة الكشفية العربية

٢٨٢- مسعد عويس

النقابة العامة للمهن الرياضية

أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية

المهجر

٢٨٣- عدوان طالب

رئيس اتحاد الطلبة والأكاديميين العرب / ألمانيا

٢٨٤- هيفاء الغماري

٢٨٥- محمد نايف العجور (بني مصطفى)

٢٨٦- مضر خوجا

المستشار الشخصي

لرئيس الهيئة الدينية الإسلامية الرسمية في النمسا ■

برنامج المؤتمر

اليوم الأوّل: الإثنين ٢٠٠٤/٤/٥

(قصر المؤتمرات / فندق الميريديان)

(٩:٣٠ - ١٠:٣٠) الجلسة الافتتاحيّة

(عريف الحفل: **د. إبراهيم بدران**)

- كلمة اللجنة التنظيمية (**د. عدنان بدران**)
- كلمة المشاركين (**أ. المهدي الزعفوري**)
- كلمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ (**د. بدر مال الله**)
- كلمة الضيوف (**د. محمّد أحمد الشريف**)
- كلمة سموّ **الأمير الحسن بن طلال**

(١٠:٣٠ - ١١:٣٠) استراحـــة

(١١:٣٠ - ١٢:٠٠) الجلسة الأولى

المحور الأوّل: خلفيّة عامّة

«الشباب وتحدّيات المستقبل»

رئيس الجلسة: **أ. هاني مصطفى**

(مدير إدارة الشباب والرياضة/ جامعة الدول العربية)

الباحث: **د. إبراهيم بدران**

(مساعد رئيس جامعة فيلادلفيا الأهليّة /عمّان)

المقرّر: **د. حسين محادين**

قسم علم الاجتماع / جامعة مؤتة/الكرك)

(١٢:٠٠ - ١٣:٣٠) نقـــاش

(١٤:٠٠ - ١٦:٠٠) غـــداء

(بدعوة من الجمعيّة العلميّة الملكيّة)

(١٦:١٥ - ١٦:٤٥) الجلسة الثانية

المحور الثاني: ماذا يريد الشباب من المجتمع؟

رئيس الجلسة: **إيمان فيصل شاهين**

(أخصائية الشؤون الثقافيّة/المؤسسة العامّة للشّباب والرياضة/مملكة البحرين)

الباحث: **أ. حسن بلال التل**

(جماعة الرواد - المركز الأردني للدراسات والمعلومات/عمّان)

المقرّر: **أ. حسني أبو عفيفة**

(محّرر مستقل)

(١٦:٤٥ - ١٨:١٥) نقـــاش

(١٨:١٥ - ١٨:٣٠) استراحـــة

(١٨:٣٠ - ٢٠:٠٠) تجارب شبابية ونقاش

رئيسة الجلسة: **أة. ليلى شرف**

(عضو مجلس الأعيان الأردني، عضو مجلس الأمناء/المنتدى)

المقرّر: **أ. عبدالله حجازي**

(جريدة الرأي /عمّان)

التجربة الأولى: جائزة الحسن للشباب

(أة. سمر الكلداني - مديرة الجائزة / عمّان)

التجربة الثانية: المنظمة الكشفيّة العربيّة

(أ. فوزي محمود فرغلي - الأمين العام للمنظمة الكشفية العربيّة /مصر)

(٢١:٠٠) عشاء وحفل سمر

(بدعوة من جامعة فيلادلفيا الأهلية في مطعم كان زمان/اليادودة)

اليوم الثاني: الثلاثاء ٢٠٠٤/٤/٦

(قصر المؤتمرات / فندق الميريديان)

(٩:٣٠ - ١٠:٠٠) الجلسة الثالثة

المحور الثالث: ماذا يريد المجتمع من الشباب؟

رئيس الجلسة: **أة. نجلاء بزري**

(المديرة التنفيذية في جمعية تنظيم الأسرة /لبنان)

الباحثة: **أة. منى شقير**

(باحثة ومحللة سياسيّة/عمّان)

(١٠:٠٠ - ١١:٣٠) نقــاش

(١١:٣٠ - ١٢:٠٠) استراحــة

(١٢:٠٠ - ١٣:٣٠) استئناف عرض التجارب الشبابية

رئيس الجلسة: **د. مسعد عويس**

(أمين عام النقابة العامة للمهن الرياضية /مصر)

المقرر: **أ. عدوان طالب**

(رئيس اتحاد الطلبة والأكاديميين العرب /ألمانيا)

التجربة الثالثة: المركز الأردني للدراسات والمعلومات (جماعة الرّوّاد)

التجربة الرابعة: جمعية تنظيم الأسرة

(أة. نجلاء بزري - المديرة التنفيذية للجمعية /لبنان)

التجربة الخامسة : الجمعية الثقافية للشباب والطفولة

(د. عدنان طوباسي - رئيس الجمعية/عمّان)

(١٤:٠٠ - ١٦:٠٠) غـــداء

(بدعوة من الجامعة الأردنية)

(١٦:١٥ - ١٨:١٥) مائدة مستديرة

رئيس الجلسة : **د. سري ناصر**

المشاركـــــون:

د. محمد خير مامسر

(وزير شباب سابق/عمّان)

د. عبدالله عويدات

(وزير شباب سابق /نائب رئيس جامعة عمّان العربية للدراسات العليا للشؤون الأكاديمية/عمّان)

د. حيدر عبد الكريم

(منسق منظمة الأديان من أجل السلام/العراق)

أة. مـي الزهيـــري

(أخصائيّة اجتماعيّة/وزارة الشؤون الاجتماعيّة/فلسطين)

(١٨:١٥ - ١٨:٤٥) استراحة

(١٨:٤٥ - ١٩:٣٠) الجلسة الختاميّة

رئيس الجلسة : **الشريف فواز شرف**

(أول وزير شباب أردنيّ/عمّان)

(٢١:٠٠) عشاء وحفل سمر

(بدعوة من المجلس الأعلى للشباب في قاعة عمّان الكبرى/ مدينة الحسين للشباب)

السّجلّ المصوّر













السّجلّ المصوّر







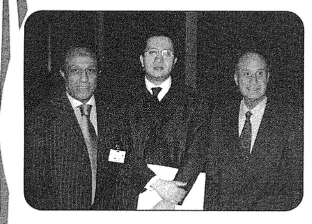






السّجلّ المصوّر











مقـــالات

(١)

المثقّف/ المثقّف العربيّ:
نحو إعادة النظر في سؤال الدّوْر والوظيفة

د. كمال عبد اللطيف *

١- يضمر سؤال التفكير في أدوار المثقفين في حياة المجتمعات كثيراً من التصوّرات والأحكام التي تحتاج إلى بعض الفحص النقدي والمراجعة المستوعبة للمتغيرات التي تراكمت في التاريخ. فقد جرت العادة خلال عقود القرن الماضي أن يطرح سؤال دور المثقفين في أزمنة الأزمات، وفي لحظات التحول العاصفة داخل المجتمعات؛ متضمناً نوعاً من الإقرار **بالوظيفة الاستثنائية للمثقف الملتزم بأسئلة مجتمعه الكبرى، بل الإقرار أيضاً بالدور الناقد للأفكار، التي يفترض أنه وحده القادر على بنائها**،بحكم تسليم من يقرون بذلك بتميزه عن باقي الفاعلين في المجتمع، وذلك بامتلاكه لنوع من الوسائل والمنهجيات، وأحياناً أخرى لنوع من البصيرة، التي تهبه القدرة على كشف المخبوء والجهر بالعلل المسببة للأزمات والانهيارات والمحن التاريخية، بل بلورة الحلول المناسبة لها.

ولا شك في أن معطيات هذا التصوّر وعناصره ترتبط بمنظور محدد **للمثقف وللمجتمع والمستقبل والأزمات في التاريخ**؛ منظور مسطر ومرتب ضمن قوالب نظرية مغلقة، حيث يمكننا أن نتصور، بناء على التوصيفات والتصنيفات المتداولة لأنواع المثقفين، أشكال ردود الفعل التي سيبديها كل من يفكر بالمنطق المتضمن في قلب السؤال، **سؤال الدور والوظيفة**.

صحيح أن إشكالات التاريخ العربي المعاصر تنوّعت وتعدّدت داخل الحركية العامة للتاريخ في أبعاده المتشعبة، وصحيح أيضاً أن توالي الأزمات لا يعني بمعيار التاريخ تشابهها قدر ما يعني تشابكها وتعقدها، وتعدد سياقاتها وسياقات مسبباتها في الداخل والخارج، في الظاهر وفي المستور؛ **إلا أننا نرى أن طرح سؤال المثقفين وأدوارهم في التاريخ لم يعد مناسباً لأزمنة حصل فيها كثير من التجاوز لنظم في الفكر قطعت، وما فتئت تقطع، مع المدارس والمذاهب الفكرية المغلقة**، إذْ كانت هذه التيارات تساعد على تركيب الأسئلة وفق مقدمات محددة، وبهدف الوصول إلى نتائج ومقررات جاهزة.

نتبين من سياق التقديم السابق أننا نحترس من

---

* أكاديميّ مغربيّ؛ أستاذ الفلسفة، جامعة الملك محمّد الخامس/الرّباط.



المرجعية النظرية الموجهة لصيغة السؤال؛ كما نحترس من **البعد التنبؤي** الذي تضمره، إذ يفترض واضعُ السؤال أن بإمكان فئة المثقفين **تركيب الحلول والوصفات والتصورات القادرة** على فهم إشكالات الواقع العربي في مختلِف أبعادها ومستوياتها.

إن توقفنا أمام صيغة السؤال، بل تشكيكنا في الفاعلية المفترضة في أدوار المثقفين في المجتمع وفي التاريخ وفي مجال الثقافة والفكر والمعرفة، لا يعني أننا نرفض أن يكون لهذه الفئة سمات تميز أنماط إنتاجها الرمزي والتاريخي، وتجدد نوعيات تواصلها مع محيطها العام في المجتمع، **قدر ما يعني إضفاء بعض النسبية على تصورنا العام والمسبق عن الموضوع**. فلم يعد بإمكاننا أن نقبل المعطيات الأيديولوجية التي كانت تضفي على صورة المثقف في مجتمعات الفكر الوحيد والعقيدة المطلقة أطيافاً مثالية وطوباوية، وترتب له مجالات الحركة وحدودها. كما أنه لم يعد ممكناً قبول **تخصيص المثقف وحده بمسألة البحث في الدور والوظيفة دون سواه من الفاعلين في التاريخ**. فبعد كل التحولات التي حصلت في العالم المعاصر خلال الربع الأخير من القرن العشرين،حيث عصف التاريخ كما هو معلوم بكثير من الاختيارات الأيديولوجية وكثير من الفلسفات الإرادوية والحتمية، لم يعد بإمكاننا أن نواصل التفكير بالآليات الذهنية نفسها، ونتصور **وجود فئات قادرة وحدها على إنجاز الفعل التاريخي المعجز والخارق**. فحين تكون الأزمات التاريخية شاملة ومزمنة ومتعددة الأبعاد والعوامل والسياقات، **يجب التسلح أولاً، وقبل كل شيء، بمقدمات الفكر التاريخي النقدي والمفتوح**؛ فهي وحدَها التي تسمح أكثر من غيرها بتركيب عالم الوقائع في تشابكها وتعقدها، وهو ما **يجنّبنا تصور وجود حلول جاهزة لإشكالات واقعنا** ومحن تاريخنا، القديم منها والمستجد.

٢- يصبح السؤال المذكور مقبولاً عندما نعيد صوغه في ضوء **التفكير في دور المعرفة في التاريخ**، دور **التصورات الموصولة** بإشكالات التاريخ في تركيب المواقف المحتملة في سياق **تحولات وتقاطعات الأحداث** في التاريخ، **في إطار من التنسيب النظري والوعي التاريخي**، حيث نسلم بتعقد إشكالات الواقع واختلاطها وتداخلها، ونسلم ثانياً بأهمية الوعي في بناء التصورات القادرة على إضاءة الإشكالات بالصورة التي تمكن من فهمها وفهم مختلف أبعادها، وبناء الوسائل المساعدة على محاصَرتها.

وفي هذا السياق لا يمكننا أن نتصور أن أدوار المثقفين تفوق أدوار باقي الفاعلين في المشهد التاريخي في تعقده وتنوعه. فقد تختلف الأدوار عن بعضها؛ **لكنها تظل في نهاية التحليل متكاملة**. ولعل أزمنة الأزمات الخانقة والحادة تظل أكثر من غيرها في أمسّ الحاجة **إلى ضرورة الفعل الجماعيّ المركب، بل لنقل الفعل المؤسسي المنظم الذي يستوعب ممكنات الإبداع الفردية والجماعية، ويعمل على صهرها ومنحها النجاعة التاريخية المطلوبة**، حيث لا يصبح مجدياً بعد ذلك الركون إلى المواقف المجزّأة والمجزَّأة، أو الاختيارات التفصيلية التي تضع بعض الأدوار في خانة الإمتياز، أو تمنحها صفة الفعل الاستثنائي الخارق.

لا يمتلك المثقفون أدوراً خارقة في التاريخ. ونحن نعتقد أن قيمة كثير من الثقافات المبدعة والفاعلة في بعض أطوار التاريخ ومراحله تكون مستمدة من الروافع الاجتماعية التاريخية التي تمنحها القوة والاستمرارية، **قوة الفعل المساند، والفعل المعاند،فعل الإبداع الذي لا ترده الكوابح العنيفة ولا الاختيارات السريعة والسهلة.**

ولعل الأمر يقتضي في هذا السياق النقدي لصيغة السؤال أن نعترف أولاً بأن أوضاع المثقفين في العالم العربي تُعدُّ جزءاً من وضعية التراجع العامة الحاصلة في الواقع العربي. **فالمثقف الفرد والمثقف المؤسسة تؤطرهما معاً جملة من الشروط التاريخية والسياسية**، يضاف إلى ذلك أنه لا يمكننا الفصل بين الفاعل السياسي والفاعل في المجال الثقافي بصورة مطلقة؛ مثلما أنه لا يمكن الفصل بين الفاعل الاقتصادي والفاعل في مستوى الإنتاج الرمزي للمجتمع. فالأزمة عامة وشاملة، والعمل على تخطيها وتخطي نتائجها يتطلب إشتراك الجميع بدل التركيز على فئة بعينها. وما يدفعنا أيضاً لتعميق مسألة التشكيك في جدوى السؤال موضوع هذه الكلمة هو اعتقادنا أن الزمن الثقافي يختلف عن الزمن العام والزمن السياسي المباشر على وجه الخصوص. **فنحن نفترض أن الزمن الثقافي يتميز بصيرورته المنغرسة في أزمنة المدى المتوسط والطويل، خلافاً لأزمنة الفعل السياسي المباشر الموصولة بالحاضر في جريانه وغليانه.** ومعنى هذا أن تغيير الذهنيات وأنماط الوعي يقتضي زمناً أطول من زمن المبادرة السياسية والفعل السياسي القاطع. ولهذا السبب **يجب أن نفكر في أدوار المثقفين ووظائفهم ضمن أزمنة المدى المتوسط والطويل**، حيث تتواصل المخاضات والتناقضات والأفعال المتضادة راسمة **ملامح وعي مختلط**، وحيث لا يحصل الفرز، ولا ترفع الازدواجيات والتناقضات القديمة إلا في سياقات زمنية تغطي العقود بدل السنوات. وهذا الأمر يترتب عليه القول إنّ الفعل الثقافي يمتلك مواصفات تميزه عن مواصفات الأفعال التاريخية الأخرى **دون أن يمنحه هذا التميز أي امتياز**؛ بل إن الوعي بهذا الأمر تترتب عليه **مسألة التفكير بكثير من الاحتياط في مسألة وظيفة الثقافة وأدوار المثقفين في التاريخ والمجتمع، وفي تاريخ بناء الأفكار داخل الزمان وإعادة بنائها.**

لا نريد أن تفهم التحفظات التي وضعناها على صيغة سؤال التفكير في أدوار المثقفين العرب في مواجهة مِحَن مجتمعاتهم التاريخية أننا بصدد ترتيب معطيات تنتمي إلى الأفق الفكري العدمي. لقد كان هدفنا الأساسي منها هو نقد التصورات التي ترى أن بإمكان المثقف إنتاج تصورات الخلاص الناقدة. فهذه التصورات تسيء في نظرنا إلى وظيفة الفكر النقدي في التاريخ. إنها أقرب إلى تصورات الفكر التبريري الذي تصوغ إطاره نظريات الفكر الوحيد؛ وهي النظريات التي ارتبطت، كما وضحنا آنفاً، بأنظمة في التاريخ عفا عنها الزمن.

ولعلنا في العالم العربي، في مواجهة **إشكالات تاريخنا الجديد** بمختلف مآزقه السياسية والثقافية والتواصلية، بأمسّ الحاجة **إلى تعزيز دوائر الفكر النقدي والتاريخي، وذلك ضمن إطار من العمل الثقافي المؤسسي المفتوح على فاعلية الفكر الحرّ المستوعب لتجاربنا وتجارب الآخرين في المعرفة وفي السياسة وفي التاريخ**، عسى أن نتمكن من فهم ذاتنا وفهم الآخرين في العالم.

ينبغي أن لا نغفل هنا تأكيد **الطابع المركب للتحولات الجارية في الواقع العربي**، حيث تصبح أدوار الفاعل السياسي ومختلف الفاعلين في حقل إنتاج الرموز متداخلة، ولا تعود هنالك إمكانية لتصور وجود خلاص خارج **فعل المواجهة المركّبة لأفعال التاريخ بكل ما تقتضيه من يقظة ونقد**؛ بل بكل ما تقتضيه أحياناً من **قطائع وأفعال فاصلة**. ذلك أن التاريخ، كما نتصوره، يمتلك القدرة على استيعاب فكر التبرير، مثلما يمتلك، بالطريقة نفسها، القدرة على **دعم القطائع، بل التشريع لها.** ■

(٢)

إصلاح التعليم شرط ضروري لصحوة عربية جديدة[١]

دة. منى مكرم عبيد[٢]

تُعدُّ إشكالية التعليم ووظيفته التنموية واحدة من التحدّيات الكبرى التى لا تزال تواجه المجتمعات العربية. فهذه حقيقة لا نقاش فيها لأنها تحظى بإجماع الجميع، وتدعمها قرائن ووقائع تصب كلها فى الاتجاه القائل إن مصير مختلف الشعوب والأمم فى القرن الجديد وسبيلها إلى التطور والتقدم يتوقفان إلى حد كبير على مدى نجاعة نظمها التعليمية وفعالية سياساتها التربوية فى مجال تحديث المجتمع وتأهيل الإنسان لمواكبة تطورات العصر الجديد وتحدياته المهولة، خاصة فى مجال الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعرفة والإعلام.

فالأكيد أن المنظومة التربوية التى تمثل الأداة الأساسية لتنمية المجتمع، وتحديث بنياته عبر تحسين أحوال الناس وتطوير السلوكيات والممارسات لا تزال تتخبط عندنا نحن العرب في متاهات ودوائر من المشكلات والصعوبات التى غالبا ما تحكم على خططها وسياساتها بالتعثر، وعلى جهودها ووعودها باليأس، وعلى توجهاتها وآفاقها بالانسداد. وبالرُّغم من اختلاف الرؤى والتصورات وتباين الوسائل والطرق وتناقض المنطلقات والمرجعيات، فإن محددات هذه المنظومة لا تزال تقليدية فى محتوياتها ومضامينها، محافظة فى أسسها ومبادئها ، جامدة فى توجهاتها وآفاقها، ورافضة لمنطق التغيير والتجديد والتحديث.

وإذا كان المقصود بالتحديث هو تحقيق نمط حضاري متميز عبر الانتقال بالمجتمع من طابعه التقليدي العتيق إلى طابعه العصري الحديث، ومن حالة جموده وتخلفه إلى حالة حيويته وتقدمه، ومن عقليته التواكلية الخرافية إلى عقليته المتحررة العلمية ، فإن الشيء المؤكد هو أن بلوغ هذا الهدف

---

(١) ورقة وُزّعتْ على هامش **مؤتمر قضايا الإصلاح العربيّ : الرؤية والتنفيذ**، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤؛ مكتبة الإسكندريّة.

(٢) عضو فى مجلس الشّعب المصريّ سابقاً ، وأستاذة علوم سياسية/ الجامعة الأمريكية/ القاهرة؛ عضو مجلس الأمناء/المنتدى .

الذي ينشده كل إنسان تواق إلى التطور نحو الأفضل والتقدم نحو الأمثل يتوقف إلى حد كبير على مدى استعداد مجتمعاتنا العربية لتوسيع دائرة الاهتمام بالمجالات التربوية والتعليمية التي كانت، ولا تزال، تشكل المرتكزات الأساسية لكل تحديث حقيقي فى أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتأتى الأهمية البالغة التى ينطوى عليها موضوع التعليم فى الدول العربية فى واقعه الراهن وفى مستقبله القريب من اعتبارات ثلاثة أوجزها فيما يأتي:

١- يبدأ تحسين التعليم فى الوطن العربى بإعادة صياغة أهدافه وسياساته ومضمونه ووسائله وآلياته حتى تربطه بواقع مجتمعاته وبعالم العمل، ولابد أن يكون محور هذه الصياغة هو «المستقبل». فالتعليم المجدي اقتصاديا واجتماعيا هو تعليم المستقبل، وتعليم المستقبل هو الذي سيحدد مستقبل الأمة، وإذا قمنا بإطلالة سريعة على التعليم العربي فى الوقت الحاضر، سنجد أنه ما يزال تعليما للماضي.

٢- إن معالجة مشكلات التعليم، وهى كثيرة ومعقدة وبعضها متوارث منذ عقود طويلة ، هي المدخل الرئيسي لتصحيح الأوضاع العامة، ولتقويم المسار ، ولترشيد العمل العام الحكومي والشعبي على حد سواء. إصلاح التعليم، إذن، هو شرط ضروري للنهضة العربية ، لكنه شرط غير كاف ، وشروط الكفاية هى توفير مجالات واسعة أمام المواطن العربي للإنتاج والمشاركة السياسية. فهذه المشاركة هى التي تضمن أن يؤتي التعليم كل ثماره المرجوة. فالإنتاجية المرتفعة للمواطن العربي مضمونة إذا كان تعليمه جيداً ، وهى التى تضمن الموارد الكافية للاستمرار فى تمويل التعليم للأجيال الآتية. والمشاركة السياسية الإيجابية للمواطن العربي مضمونة إذا كان تعليمه جيداً، وهذه المشاركة هى التي تضمن الاستقرار الاجتماعي والاستمرار الحضاري للأمة العربية.

٣- شروط النهضة العربية مترابطة، وهى: التعليم للمستقبل، والتنمية الاقتصادية، والمشاركة السياسية. وبتوافر هذه الشروط، يكون أمام الأمة العربية أمل حقيقي ضخم لمواكبة القرن الحادي والعشرين، والتكيف معه. وإذا قمنا بإطلالة سريعة على التعليم العربي فى الوقت الحاضر، سنجد أنه لا يزل تعليما للماضي.

ومن المؤكد أن موضوع التعليم هو «حجر» الأساس فى عملية تطوير الفكر، والقدرة على الإبداع، والنهوض بالمجتمع من خلال الارتقاء بالإنسان من خلال النمو الجسماني والوجداني والعقلي. فبالرغم من أن المستقبل يعتمد على التنمية العقلية المكثفة، إلا أن ذلك فى غياب تنمية وجدانية يمكن أن يحيل الإنسان إلى كائن جاف العواطف ، غليظ السلوك، لا يتعاطف، ولا يتراحم، ولا يتواصل.

التعليم، إذن، قضية «مصير»، أو «أمن قومي»، بل هو «أم» القضايا، إن شئنا الدقة فى القول ، يتوقف على معالجتها وإيجاد الحلول العلمية لها إصلاح أوضاع الأمة إصلاحا حقيقيا ، لا إصلاحا وهميا ، يمتد تأثيره إلى أبعد الحدود ، وتستفيد منه المجتمعات العربية قاطبة.

إن المشكلات والتحديات المتجددة، خاصة تلك الناتجة عن عصر العولمة، هي من التعقيد والتشعب بحيث تتجاوز قدرة أي أجهزة حكومية مركزية لأي دولة. لذلك، لابد لمواجهة هذه التحديات من مشاركة الأفراد والجماعات المحلية والروابط المهنية والاتحادات النقابية والمنظمات غير الحكومية، أي المجتمع المدني والأهلي. لكن هذه المشاركة لا تتأتى فعليا وباقتدار إلا في ظل هامش واسع من الحريات العامة.

إن النظم الاجتماعية وفلسفة الحكم السائدة في الأقطار العربية تغلب عليها عموماً سمة الدكتاتورية، وتسلط الفئة السياسية الحاكمة والفردية فى اتخاذ القرارات العليا فى رسم السياسة العامة للدولة. وهكذا أصبحت الأنظمة التعليمية العربية، بحكم كونها أنظمة فرعية «تابعة» «ونابعة» من أنظمة الحكم الكلية، ذات طابع مركزي خانق يعد جيلا من الموظفين لتسيير شؤون الدولة القطرية وخدمة سلطاتها الحاكمة والولاء لها. لقد بينت الدراسات والأبحاث والتقارير الصادرة من منظمة اليونسكو والأيسيسكو العربية وبعض مراكز البحوث التربوية القطرية أن أهم السمات المشتركة والخصائص البارزة للأنظمة التعليمية فى الأقطار العربية هى :

١- فقدان التوازن فى محتوى التعليم وأنواعه بتغلب التعليم الأكاديمي النظري على التعليم التقني، واللفظي على العملي، وعدم تنمية التفكير المنهجي النقدي العقلاني، وهو ما يؤدي إلى شيوع ملامح التربية التلقينية التى تنمي لدى الفرد منذ سن مبكرة سلوكيات الطاعة والامتثال والاستجابة النمطية والسلبية فى اتخاذ القرار والتفكير «التقريري»، وذلك من خلال تعزيز أشكال العلاقات الاجتماعية المبنية على التسلط والقهر وتنفيذ الأوامر . وفى الوقت نفسه ، يؤدي إلى ذيوع ملامح التربية «التطبيعية» التي تسترشد بنمط الحياة المهيمن، وهو فى الغالب نمط متخلف عندنا نحن العرب ، لقولبة شخصية الفرد المتعلم وتشكيل مشاعره وعواطفه ومعارفه باعتماد استراتيجيات التكرار والثبات والتوكلية. كما أنه يؤدي إلى سيادة ملامح التربية التي تضفي على نمط التخلف السائد في المجتمعات العربية مصداقية ومشروعية استمراره واتساع دائرته، وذلك عبر تعزيز منطق الانفصال التام بين ما هو فكري معرفي، وما هو واقعي معيشي .

٢- عدم مواكبة كثير من مناهج التعليم لتطورات العصر وتقنياته ، وتخلفها عن مجاراة التطورات التي يشهدها الحقل التعليمي على الصعيد الدولي ومتابعتها بانتباه واهتمام ، مما يعمق من الهوة الفاصلة بين التعليم في الوطن العربي والتعليم في العالم المعاصر، وبالتالي يمنع الأجيال العربية الجديدة من التكيف مع الوتيرة المتسارعة للتغيرالذي يحدث في العالم.

٣- ضعف مستوى عدد كبير من المعلمين؛ إذ إن أصحاب النسب الضعيفة من حملة الثانوية العامة هم الذين يوجهون نحو كليات إعداد المعلمين رغم ارتفاع نسب القبول بكليات التربية في الجامعات المصرية، خصوصا في الآونة الأخيرة . وهؤلاء من نتاج النظام التعليمي السائد القائم على التلقين والاستذكار بدلا من التعليم للتفكير والإبداع ، وهم يمارسون بعد التخرج تطبيق هذا النظام ، حيث يلتحقون

بمؤسسات التعليم المختلفة .

٤- عدم توافر البيئة المدرسية في العديد من البلدان العربية على المتطلبات الأساسية لإنجاح العملية التربوية ، سواء تعلق ذلك بالمباني أو التجهيزات الفصلية والمعملية ، أو بفرص التعبير الحر عن الآراء. يضاف إلى ذلك المركزية الشديدة في الإدارة، مما يؤثر تأثيراً سلبياً في العملية التعليمية ، ويحد من حرية المبادرة والتصرف والتفكير في استنباط الحلول للمشكلات القائمة على مستوى الإدارات التعليمية ، وعلى مستوى أسرة التعليم في المدارس وهيئات التدريس، وفى المعاهد والكليات أيضا .

إذن، يمكن الإقرار بأن مظاهر الفقر والتخلف التي تعاني منها كثير من الشرائح الاجتماعية في البلاد العربية ، بحيث قدر عدد الفقراء والمتخلفين العرب عام ٢٠٠٠ بمائة مليون ، لابد أن تكون لها انعكاسات سلبية على الأساليب التعليمية والممارسات التربوية الموجهة لهذه الشرائح ، وهى السلبيات التي تتخذ، من جهة، أشكالا تربوية تتراوح بين السلطوية والفوضوية أو التذبذب بينهما ، ومن جهة أخرى، قد تتمظهر فى نتائج تتراوح لدى المتعلمين الفقراء بين الفشل والدونية والتمرد وغيرها . وهذا ما يجعل منها واحدة من التحديات الكبرى التي لا يمكن للدول العربية أن تنجح في تجاوزها إلا باستئصال أحد أسبابها الرئيسية المتمثل بالفقر والظروف المعيشية المزرية لفئات واسعة من الشرائح الاجتماعية العربية .

٥- تفشي الأمية بشكل كبير في العديد من البلدان العربية ، وعدم قدرة تلك الدول على محوها بشكل فعال وشامل على الرغم من الجهود المبذولة والأموال التي أنفقت في هذا المجال، حيث إن الأمر يتعلق بثلاثة أنواع من الأمية : الأولى أبجدية، والثانية ثقافية، والثالثة تكنولوجية .

إذن، فإن انتشار هذه الآفة واتساع قاعدتها سيعني بالضرورة انتشار واتساع أنماط الممارسات التربوية الخاطئة المتراوحة بين نماذج الممارسات الضعيفة المحكومة بأساليب كلها إهمال وتسيب وإباحية، ونماذج الممارسات الصادمة الموجهة بأساليب كلها تشدد وقسوة وعقاب. وهى النماذج التى تتولد عنها إنعكاسات سلبية بالنسبة لنمو الفرد وتكيفه ، قوامها الافتقار إلى مقومات الشخصية القوية القادرة على التكيف الجيد، من جهة، وعلى مواجهة مشكلات الحياة والتميز بشخصية ضعيفة ، فاقدة للثقة وعاجزة عن التوافق والتحصيل ومواجهة المشكلات، من جهة أخرى.

إننا نستطيع أن نضع تصوراً لما يمكن أن نقوم به فى مجال تطوير التعليم على ضوء استقرائنا للواقع واستشرافنا للمستقبل. ذلك أن هذا الاختيار هو الاختيار الأسلم والأوفى حظوظا للتقدم فى جميع المجالات ، عملا بالقاعدة العلمية المعتمدة فى التخطيط للبرامج والخطط والاستراتيجيات المستقبلية ، وهي أن التخطيط الجيد الذي يقوم على قواعد سليمة ويبنى على تصورات وتوقعات صحيحة لابد من أن ينطلق من معرفة عميقة ودقيقة ومتشعبة بالواقع فى جميع جوانبه ، ومن الاعتراف بالخطأ فى العمل القائم ، ومن الإقرار بوجوب التغيير ، والاستجابة لضرورات التجديد والتحديث ،

وصولا إلى ما هو أفضل وأنفع وأكثر استجابة لمتطلبات الحاضر والمستقبل فى آن واحد. ونقترح لذلك أن نسلك السبل الآتية :

* تبني فلسفة تربوية عربية مبنية على أسس اجتماعية ونفسية تتحدد فى ضوئها الأهداف التربوية للمدرسة العربية .

* العمل على تحقيق توازن بين الدراسات الإنسانية والأدبية والدراسات العلمية والتكنولوجية ، واعتبار التعليم الفني والمهني جزءا من النظام التعليمى العام، يضاف إلى ذلك ضرورة فك الارتباط بين الشهادة والوظيفة

* تحديث الإدارة التعليمية والإشراف التربوي باختيار القيادات التربوية التي يتوافر لديها الخبرة والمعرفة والتدريب البداجوجي.

* زيادة مدة إعداد المعلم المؤهل علميا ومهنيا على مستوى الجامعة، وتدريب المعلمين أثناء الخدمة ليواكبوا التطورات والتغييرات الحديثة فى مهنة التعليم. ويرتبط بذلك وضع شروط على العمل فى مجال التعليم.

* إعداد الإنسان القادر على صنع المستقبل : الابتكار والإبداع والتخطيط والتنظيم وسرعة الإستجابة للتغيير .

* توثيق الصلة بين المدرسة والبيت بتنشيط مجالس الآباء والمعلمين، وجعلها أكثر فاعلية فى تحفيز العائلة على تحمل مسؤولياتها فى المتابعة والتقويم .

* الإسهام فى تحقيق التنمية الشاملة وسد الفجوة التكنولوجية وتجاوزها.

* تحديث أساليب التقويم ونظام الامتحانات، وتزويد المدارس بالمختصين بالتوجيه التربوي والإرشاد النفسي .

* تطوير المناهج الدراسية وتنقيح الكتب المقررة لتتلاءم مع متطلبات المجتمع على المستوى القطري والقومي، والأخذ بالطرق التدريسية الحديثة التي تعطي للمتعلمين حرية التفكير، وترعى فروقهم الفردية حتى يتمكنوا من تدريب الطفل على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية، وغرس قيم العمل والإنتاج والإتقان وممارساتها .

* إعطاء أهمية خاصة لدعم تدريس اللغة العربية والتربية الوطنية والقومية من حيث عدد الساعات المخصصة أو طرق التدريس . والحاجة ماسة إلى إعادة النظر فى مناهج هذه المواضيع الدراسية وكتبها لتأثيرها المباشر فى ترسيخ الولاء القومي، والاعتزاز بالعروبة، والأمن الاستراتيجي الاقتصادي الثقافي لكل أقطارها.

ولاشك أن أمر تحقيق هذه الأهداف الرامية إلى تجويد نوعية التعليم وتجديده فى البلاد العربية يتطلب الأخذ بالإجراءات التنفيذية الآتية على المستوى القطري والقومي :

– إنشاء مراكز قطرية وقومية تهتم بالبحوث والتجريب والتخطيط لتطوير المناهج الدراسية، وتأليف الكتب المدرسية المقررة وتنقيحها،

وتوفير وسائل تعليمية وتقنيات تربوية جديدة، وتحديث الإدارة العلمية والإشراف التربوي وأساليب التقويم ونظام الإمتحانات.

- تقديم الدعم المالي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتقوية برامجها فى تزويد البلاد العربية بفرق من الخبراء والفنيين للمساهمة فى عمليات التطوير والتجديد فى بنية الأنظمة التعليمية ومدخلاتها .

- تقديم الدعم المالي للبرنامج الإقليمي للتجديد التربوي فى البلاد العربية التابع لليونسكو لتزويد الدول العربية بالخبرة الفنية المطلوبة للتطوير والتجديد .

- فتح جامعات مسائية وجامعات مفتوحة على المستوى القطري والقومي لتأهيل المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة لتطوير كفاءتهم العلمية والمهنية .

- تطوير دُور ومعاهد المعلمين الابتدائية إلى كليات جامعية لتأهيل معلم المرحلة الابتدائية علميا ومهنيا وتربويا، ومنحه الشهادة الجامعية الأولى.

لكن هناك صعوبة تجابه تنفيذ برامج ومشروعات تطوير التعليم وتجويده فى كثير من البلاد العربية تتمثل فى الموارد المالية . فهناك دول عربية تتوافر فيها الخبرات الفنية والأطر البشرية المدربة، لكن يعوزها التمويل . وهناك بعض الدول العربية خصصت لوزارة التربية نسبة عالية فى ميزانيتها العامة، إلا أن ما ينقصها الخبرة الفنية، وعملية ترشيد الإنفاق وعقلنة الصرف، وحسن الإدارة والتنظيم . وهناك دول عربية أخرى فقيرة ينقصها التمويل والموارد المالية، وتعوزها الخبرات الفنية والأطر المؤهلة، مما يستوجب الأخذ بمبدأ قومية المعرفة، وتعزيز العمل العربي المشترك والتضامن العربي في كلا المجالين : التمويل والخبرة المهنية. ويمكن أن يكون هذا التضامن والتكافل العربي عن طريق التعاون الثنائي بين دولتين ، والإقليمي بين عدة دول، والعربي عن طريق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وعن طريق المنظمات الدولية كاليونسكو .

وليس لدينا أدنى شك فى أن اهتمامنا بتطوير التعليم وتجويده ، وتقوية مؤسساته المختلفة ، لايعني ، بأي حال من الأحوال ، أننا نقوم بذلك استجابة لضغط خارجي أو إرضاء لجهة معينة ، وإنما تلبية لنداء داخلي صادر من مجتمعاتنا ، ونابع من ظروفنا ، وهادف إلى ما فيه الخير والفلاح لأمتنا .

ولنتذكر فى النهاية أنّ كثيراً من المحن والأزمات التى تلم بهذه الأمة العربية كان، ولا يزال، من الممكن تفاديها أو التخفيف من شرورها، لو كان لدينا نظام تعليمي ديموقراطي متطور. وبالتالي، ولكي نمنع الأمور من التدهور، علينا أن نعمل بطاقة مضاعفة. ولكي ندفع الأمور إلى الأمام وإلى الأحسن، فعلينا أن نعمل بطاقة مضاعفة مرتين. ونقطة البداية للعمل من أجل مستقبل أفضل هي التعليم لإعداد إنسان المستقبل . ■

(٣)

أهمّيّة العلم الطّبيعي في قيام النّهضة

د. أيّوب أبو ديّة*

درس الفكر العربي في النّصف الأوّل من القرن العشرين النّهضة الأوروبّيّة واعتبرها نموذجاً ممكناً للنّهضة العربيّة. وفي سياق دراسته للنّموذج النّهضوي الأوروبّي، اكتشف أنّ قيام الرّأسماليّة في أوروبّا مهّدت للنّهضة وسارعت في قيامها.

استشعر سلامة موسى، على سبيل المثال، أهمّيّة تطوّر الرّأسماليّة إلى حد أنّه كان يود إعادة تأليف كتابه **ما هي النّهضة؟** من جديد، وذلك ليوضّح «أنّ العامل الأوّل لقيامها كان قيام الرّأسماليّة الجديدة في أوروبّا».[1] فمتى قامت الرّأسماليّة الأوروبّيّة هذه؟ وما هي علاقة الرّأسماليّة بالعلم الطّبيعي، الّذي نحن نهدف إلى بيان أهمّيّته في النّهضة الأوروبّيّة؟

بالرّغم من اتّسام مدينة البندقيّة بسمات الرّأسماليّة منذ القرن الثّالث عشر، فإنّ التّاجر البندقيّ لم يعتبر نظامه عالميّاً كما رآه أوروبّا الأطلسيّة. وقد أدرك الأوروبّيّون قدرتهم على فتح العالم كلّه ابتداءً من تاريخ اكتشاف أمريكا.

ظهرت علاقات الإنتاج الرّأسماليّة في أوروبّا الغربيّة في أواخر القرن الخامس عشر للميلاد بصورة موازية للتّوسُّع الأوروبّي عَبْر المحيط. بذلك تكوَّن النّظام المركنتيلي التجاري، ذو الطابع الرّأسمالي، بوصفه أوّل نظام اقتصادي عالمي؛ نظام تميّز بسيطرة رأس المال الأوروبّي التّجاري على مستعمرات أمريكا، وباستغلال العبيد الأفارقة وسكان أمريكا الأصليّين لمصلحة تراكم رأس المال وتدويره.

إنّ اعتبار المرحلة المركنتيليّة مرحلة بداية الرّأسماليّة هو أمر مُختلَف عليه. فقد رأى موريس دوب[2] (Maurice Dobb) ارتباط نقطة التّحوّل وظهور الرّأسماليّة بتغيُّر في نمط الإنتاج. وهذا ما لم يحصل في حالة المرحلة المركنتيليّة المبكّرة. لذلك، فإنّ المرحلة الحاسمة للانتقال تمّت في النّصف الثّاني من القرن السّادس عشر وبداية القرن السّابع عشر، حين

---

* عضو رابطة الكتّاب الأردنيين.

١ - رؤوف سلامة موسى، **سلامة موسى... أبي**، ط١، القاهرة/الإسكندريّة: دار ومطابع المستقبل، ١٩٩٢، ص ٢٠٠.

٢ - موريس دوب، أستاذ الاقتصاد في كليّة الثّالوث الأقدس / كمبردج (Cambridge). له مؤلّفات كثيرة منها: **الاقتصاد السّياسي والرّأسماليّة** و **التّطوير الاقتصادي السّوفياتي منذ ١٩١٧** و **حول النّظريّة الاقتصاديّة والاشتراكيّة**. أمّا كتابه المشهور **دراسات في تطوّر الرّأسماليّة**، الّذي اعتمدنا عليه في هذا البحث، فقد صدر عام ١٩٤٦ في طبعته الأولى. والنّسخة الّتي بين يدينا هي الطّبعة الثّامنة الّتي صدرت عام ١٩٦٣.



شرع رأس المال في تثوير الإنتاج بصورة ملموسة. وقد تمظهر الانتقال في شكل علاقات شبه ناضجة بين الرّأسمالي والعامل المأجور[٣].

دخلت الرّأسماليّة المرحلة التّنافسيّة في القرن التّاسع عشر، وهو قرن الثّورة الصّناعيّة وغلبة رأس المال الصّناعي والصّيغة التّنافسيّة للسّوق الرّأسماليّة. لذلك، يجب التّمييز بين هذه المرحلة ورأسماليّة نهاية القرن التّاسع عشر والقرن العشرين. لقد حدث الانتقال إلى الإمبرياليّة خلال فترة الكساد الكبير بين ١٨٧٣-١٨٩٥ حين عزفت رؤوس الأموال الهائلة عن الاستثمار لعدم توافر ما ترتضيه من أرباح، فكان أن برزت الشّركات الاحتكاريّة للخروج من المأزق.

وتعمّقت الثّورة الصّناعيّة الأولى، الّتي قامت على المحرّك البخاري والفحم الحجري والسكك الحديدية، بالثّورة الثّانية، الّتي اعتمدت على الصّلب والكهرباء والبترول والمحرّك ذي الاحتراق الدّاخلي. وساعدت الأخيرة على إنضاج الرّأسماليّة الاحتكاريّة بصورة متسارعة، وتمخّضت الثّورة عن تصنيع محلّي في دول الأطراف ارتكز على قاعدة استيراد رؤوس الأموال الأجنبيّة، ونجم عنه انهيار الحرفيّة والإنتاج الزراعي؛ كما نجم عنه تراكم الدّيون. فقد قدّمت الدّولة الاستعماريّة القروض تلو القروض لخديوي مصر وللسّلطان العثماني؛ الأمر الّذي أدّى إلى إعلان الدّولة العثمانيّة إفلاسها، إثر بلوغ خدمة الدّين العثماني عام ١٨٧٤ نسبة ٩٠٪ من حجم موازنة الدّولة العثمانيّة كلّها. كما أدّت الدّيون المصريّة إلى بيع أسهم القناة عام ١٨٧٥ [٤].

أمّا على الصّعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ففي آسيا والوطن العربي تحوّلت «الإقطاعيّة» القديمة في النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر إلى ملاّكين ورأسماليّين كبار ينتجون من أجل السّوق العالميّة، كحال مصر الّتي تحوّلت على يد كبار الملاّكين إلى مزرعة قطن لمصلحة الصّناعة الإنجليزيّة. تمّ ذلك بعد أن حرص الإنجليز على إتلاف كل الصّناعات الّتي كانت قائمة، كمصانع الأسلحة والغزل والسّفن، وعلى تدمير اقتصاد الريف المكتفي ذاتياً [٥].

لقد نشأ الاستقطاب في شكله الحديث إثر انقسام العالم إلى بلدان مُصنّعة، وأخرى غير مصنّعة. وفيما كان الاستقطاب جنينياً في المرحلة المركنتيليّة، فقد نما وتقوّى في المرحلة التّنافسيّة • واعتبرت الدّول النّامية أنّ التّصنيع هو وسيلة «النّمو» لإلغاء الاستقطاب والتخلّف • لذلك، كانت استراتيجيّات حركة التّحرّر الوطني في العالم الثّالث تتمثّل في التّصنيع كمرادف للتّقدم والتّحرّر، وفي بناء الدّولة الوطنيّة على غرار الأنموذج الغربي. ألم تهيمن برجوازيّة وطنيّة في المراكز أدّت إلى قيام دولة ذات طابع برجوازي وطني تمكّنت من السّيطرة على عمليّة التّراكم؟ فلماذا لا يكون تحقيق ذلك ممكناً في الأطراف؟

لقد كشفت «مدرسة التّبعيّة»[٦] كيف تمّ تسويق

---

٣ - Maurice Dobb , *Studies in the Development of Capitalism* [8th Edition], London: Routledge & Kegan Paul, 1963, pp.17,18.

٤ - رزق الله هيلان، **المديونيّة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٧، ص ٣٤ ، ٣٥ .

٥ - كمال عبد اللطيف، **سلامة موسى وإشكاليّة النهضة** ، ط١، الدّار البيضاء : المركز الثّقافي العربي، ١٩٨٢، ص٣٩ .

٦ - أهم أعلام هذه المدرسة: سمير أمين، وأندريه غندر فرانك (Andre Gundre Frank)، وإيمانويل فالرشتاين (Immanuel Wallerstein)، وربّما كان بول باران (Paul Baran) أوّل من طرح فكرة استحالة التّنمية في الأطراف في ظل هيمنة المراكز الرّأسماليّة (أنظر الحاشية ٨).

أيديولوجيا تفيد أنّ دول الأطراف،«الإقطاعيّة» الطّابع، يمكنها أن تسير على درب «اللحاق» بالغرب؛ بالاعتماد على الرّأسماليّة الغربيّة• لذلك، نادت المدرسة بضرورة التّنمية المتمحورة حول الذّات، وجاءت لتؤكّد أنّ التغيير يبدأ من الأطراف، وينداح ببطء نحو المراكز. كما كشفت أسباب فشل البرجوازيّات الوطنيّة وعدم قدرتها، بحكم تركيبتها البنيويّة،على تحقيق المهمّات الكبرى الّتي أنجزتها البرجوازيّات الأوروبّيّة في سياق صعودها التّاريخي.

ولا بدّ من الإشارة إلى كيفية تطوّر فكرة اللحاق بالغرب من خلال التّصنيع، واستبدالها بفكرة التّنمية المتمحورة حول الذّات، بوصفها الحل الوحيد للنهوض العربي•

عارض رؤول بريبش[٧] (R. Prebish) نظريّة تقسيم العمل الدّولي والتّبادل التّجاري الخارجي باعتبارها «محرّكة للنّمو»؛ إذ افترض أنّ أسعار السّلع المُصنّعة ستنخفض بمرور الوقت، فيما ستحافظ أسعار المواد الخام على ثباتها لتتيح وفراً للبلدان النّامية من شأنه تحقيق التّثمير المحلّي في البنية التّحتيّة، والتّعليم، وغيرهما. هبّ بريبش لإثبات بطلان ذلك مدعّماً وجهة نظره ببحوث استقرائيّة، وأثبت أنّ الميزان يظل دوماً راجحاً لمصلحة أسواق التّصدير المتقدّمة. وانتهى إلى ضرورة التّصنيع لإحداث ثغرة في حائط التّخلّف المسدود.

شهدت أمريكا اللاتينيّة نمواً اقتصادياً ملموساً في الخمسينيّات ما لبث أن أُصيب بالرّكود بحلول السّتّينيّات؛ إذ تباطأ التّصنيع، وظهرت مشكلات موازين المدفوعات بالرّغم من محاولات إحلال المنتجات الوطنيّة محل المستوردات• واتّضح أنّ التّنمية تعطّلت، وأنّ الفجوة الإنمائيّة بين المراكز والأطراف قد اتّسعت. عند ذاك، قاد تيّار بول باران[٨] (Paul Baran)، الّذي شدّد على العوامل غير الاقتصاديّة في النّمو والتّنمية واعتمد منظوراً تاريخياً لتحديد العلاقات بين دول المراكز ودول الأطراف، إذ قامت الدّولة المستعمِرة باستغلال الفائض الاقتصادي من مستعمراتها، الّتي ما زالت في مرحلة بين الإقطاعيّة والرّأسماليّة في تطوّرها• وهكذا، تخلّى باران عن فكرة أنّ الرّأسماليّة ستمتد إلى الأطراف، وقال إنّ التّخلّف هو عمليّة نشيطة تتبع تنمية المراكز.

تعود جذور كتاب باران **الاقتصاد السّياسي للنّمو** إلى محاضرات أُلقيت في أكسفورد عام ١٩٥٣، كما يقول المؤلّف في مقدّمته؛ علماً بأنّ أوّل طبعة من الكتاب ظهرت عام ١٩٥٧. وفي كتابه رؤية واضحة لضرورة «فك الارتباط » لتحقيق النّمو في الدّول النّامية [٩] •

أما في الشرق، فلم تكن هناك حركات تحرّر وطني آسيويّة إفريقيّة كما كان الحال في أمريكا اللاتينيّة الّتي حصلت على استقلالها السّياسي مبكّراً منذ أوائل القرن التّاسع عشر. لذلك، تمحورت الأيديولوجيّة السّائدة حول الأنموذج الغربي و«اللحاق» في إطار منطق الرّأسماليّة.

٧ - رؤول بريبش، مفكر في الاقتصاد السّياسي من جنوب أمريكا، اشتغل في لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديّة لأمريكا اللاتينيّة، التي أُنشئت في مدينة سانتياغو عاصمة التشيلي، عام ١٩٤٨، واجتذبت العديد من المفكّرين الموهوبين (سمير أمين، **سيرة ذاتية فكريّة**: ص ٤٦،٥٦)•

٨ - بول باران، اقتصادي إنجليزي، هو أوّل من أشار إلى العلاقة غير المتكافئة بين المراكز والأطراف، وأوّل من طرح فكرة «**تنمية التخلّف**» (ص ٤٤) •

٩ - Paul Baran , *The Political Economy of Growth* , 2nd Edition, New York-London: Monthly Review Press, 1968, pp.249,274.

وبالرغم من أن تحليل مدرسة التّبعيّة قد حظي بقبول واسع في السّتّينيّات حتّى أواسط السّبعينيّات (علماً بأنّ فكرة فشل نظريّة التّصنيع في الأطراف و«اللحاق» بالغرب تعود إلى بداية الخمسينيّات، كما أشرنا سابقاً ؛ إلى محاضرات بول باران)، فإن التجربة العربية المعاصرة لم تستفد من تجارب مدرسة التبعية على ما يبدو. لكن نجاحات تجربة محمد علي المعتمدة على الذات إلى حد كبير كادت أن تنجز المشروع النهضوي العربي المطلوب. فلماذا لم يكتب لها النجاح؟

أدرك محمد علي الفجوة بين مصر وأوروبّا، وأنّ تحديث الجيش ضروري، وأنّه يتطلّب تملّك أكبر قدر ممكن من الفائض. لذلك، رأى ضرورة إبعاد البرجوازيّة المتوّسطة (الرّيفيّة والحضريّة) عن الاشتراك في تقاسمه. لكنْ أدّى تحالفه مع الأرستقراطيّة البيروقراطيّة إلى التّنازل عن انفراده في ملكيّة الأرض لصالحها؛ حيث بدأ عام ١٨٢٧ توزيع الأراضي على أفراد تلك الأرستقراطيّة[١٠]. واستمر تطوّر هذا الوضع لغاية عهد الخديوي إسماعيل، حيث تكوّنت أرستقراطيّة ريفيّة من كبار المُلاّك العقاريّة حوّلت الريف المصري إلى مزرعة لإنتاج القطن لصالح الصّناعة البريطانيّة.

أدرك محمّد علي أيضاً خطر تجاوز الثّورة الصّناعيّة الثّانية مصر؛ كما وعى خطر الإبقاء على سياسة الباب المفتوح الّتي كان لا بد أن تجعل الاقتصاد المصري أكثر تعرّضاً لخطر تعدّيات أوروبّا المنطلقة نحو التّصنيع. لذلك، أقام اقتصاداً مخطّطاً قوامه استيلاء الدّولة على كل الفائض المتاح، لإنشاء قطاع دولة كبير يتجسّد طموحه في التّصنيع، وفي تحديث النّظام التّعليمي، وفي اقتباس المعرفة العلميّة التّقانيّة الغربيّة، وما إلى ذلك[١١]. لكنّه خاف من الفكر الغربي وثقافته؛ لماذا ؟

تحسّس محمّد علي خطر الفكر البرجوازي الأوروبّي من حيث إنّه قد يعزّز نفوذ البرجوازيّة المصريّة؛ ذلك النفوذ الّذي شاء أن يتملّكه وحده. لذلك، اختار «الإسلام المحافظ». وشكّل هذا الاختيار الجذور الّتي انطلقت منها الثّنائيّة الثّقافيّة الّتي يَتميَّز بها الفكر المصري حتّى يومنا هذا[١٢].

ثم جاء فشل محاولات الخديوي إسماعيل في السّتّينيّات والسّبعينيّات من القرن التّاسع عشر في الاندراج في الخط العالمي؛ الأمر الّذي أدّى إلى زيادة التّناقضات الاجتماعيّة وتفاقم التّبعيّة. لكنْ بالرّغم من فشل المحاولات، فإنّها مهّدت للثّورة (١٨٨٠-١٨٨٢). وقد اتّخذت هذه الثّورة بُعداً مزدوجاً، وطنيّاً واجتماعيّاً، لاستنادها إلى قاعدة فلاحيّة. لكنّها انتهت بالاحتلال البريطاني لمصر.

من اللافت في التجربة المصرية أن البرجوازية الوطنية لم تقد التجربة النهضوية الأولى منذ محمد علي حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين. ولما كانت البرجوازية الأصيلة تتسلح بالعلم كي تتطور وتحسّن من أدائها لزيادة تراكم رأس المال، فقد أدى فقدان البرجوازية لأصالتها في الأطراف وحرمانها من أداء دورها القيادي إلى أن يصبح الاهتمام بالعلم أمراً ثانوياً.

وكي نوضح العلاقة التطورية الحميمة بين البرجوازية

---

١٠ - سمير أمين، **أزمة المجتمع العربي**، الطبعة (بلا تاريخ)، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥؛ ص١٢٨، ١٢٩.

١١ - فوزي منصور، **خروج العرب من التاريخ**، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيّد، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣؛ ص١٣٢.

١٢ - Samir Amin, *Eurocentrism*, translated by Russell Moore, 1st Edition, New York: Monthly Review Press, 1988, pp.128, 129.

والعلم، سوف نأخذ التجربة الأوروبية مثالاً للدراسة، خاصة خلال الفترة التي حدث فيها الانقلاب في المنهجية ومهّد للثورة العلمية الكبرى؛ إنها الفترة التي بدأت مع حرق جوردانو برونو، الذي وسمت شهادته القرن السابع عشر بسمة التحدي للفلسفة الأرسطية التي اعتنقتها الكنيسة الكاثوليكية.

كان غاليليو أكثر فطنة في تعامله مع الكنيسة ومحاكم تفتيشها من زميله برونو؛ كما أن اختراعه للمقراب الفلكي ورصده للكواكب مكّنه من رسم خريطة جديدة للسماء كانت السفن الإيطالية في مدن البندقية وجنوه وغيرها في أمس الحاجة إليها لتأمين ملاحة أكثر أماناً وكفاءَة. لذلك، لم تستطع الكنيسة التضحية بهذه الاكتشافات المهمة جميعها، خاصة في ظل هيمنة البرجوازيات الإيطالية والتجارة البعيدة المدى على مصالح المدن الإيطالية. وترشدنا قراءات في تاريخ الحروب الصليبية إلى هيمنة المدن التجارية الإيطالية على الأساطيل البحرية، واحتكارها نقل الجيوش الصليبية إلى الشرق، في الوقت الذي لم تتوقف التجارة المتبادلة بينها وبين العالم العربي، من شمال أفريقيا مروراً بسواحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً حتى القسطنطينية عاصمة بيزنطة.

فما هي التّغيّرات السّياسيّة والاجتماعيّة الموضوعيّة الّتي أدّت إلى هذا الانقلاب الفكري الّذي ترجمه فرانسيس بيكون (Francis Bacon) (١٥٦١-١٦٢٦) بإعلانه الحرب على المنطق الأرسطي، وعلى الفلسفة النّظريّة القروسطيّة؛ إذ اعتبرها محض كلام لم يؤدِّ إلى تحسُّن في أحوال النّاس الماديّة؟

ليس من السّهل تحديد عوامل معيَّنة نُفسِّر بها الانقلاب في المنهجيّة في القرن السّابع عشر، وفي إنجلترا على وجه التّحديد• فقد كانت التّركيبة الاجتماعيّة آنذاك في تغيّر مستمر ومتسارع، وكانت هنالك حاجة إلى بلوغ علم يقيني يُمهّد «للسّيطرة على الطّبيعة».

لقد كانت القوى الرأسمالية الصاعدة تحتاج إلى العلم كي تسيطر على هذا العالم وتخضعه لمنفعتها. لذلك، نجد فرانسيس بيكون يتوق لترؤس إحدى الكلّيّات أو الجامعات كي يحقّق طموحه في البحث والاختراع في عصر كان العلماء يسعون إلى اكتشاف الجسم البشري، وكانوا يحاولون فصل المعادن عن خاماتها. فقد حاول بيكون، مثلاً، صناعة الفولاذ بخلط الحديد الخام مع الحجر الصّواني[١٣] . حدث في ذلك العصر أيضاً اختراع البوصلة والطّباعة وملح البارود. كان عصر بيكون عصر تطوّر آلات التّنقيب عن المعادن، وتطوّر علم المناجم؛ عصر بداية تركيب إنجلترا المدافع الثّقيلة على سُفنها، وانتقال السّيادة البحريّة إليها من إسبانيا.

أدرك فرانسيس بيكون أنّ مشروعه الكبير يحتاج إلى أن يتبنّاه الملِك وتباركه الكنيسة وتوافق عليه الجامعات. وما هي إلا سنوات قليلة حتّى كانت الجمعيّة الملكيّة للعلوم مشروعاً متحقّقاً في لندن، وكان عدد أعضائها من رجال الدّين كبيراً[١٤] . ونلاحظ هنا كيف أن العلم كان شغل الناس الشاغل في سياق النهضة الأوروبية.

لقد ظنّ فرانسيس بيكون، ربّما بتأثير من فكرة أرسطو عن محدوديّة الكون (Finite Universe) ، أنّه يمكنه السّيطرة على هذا العالم الطّبيعي، وحصر مشاغله

١٣- Benjamin Farrington, *Francis Bacon: Philosopher of Industrial Science* , 2nd Edition, London: Lawrence and Wishart, 1951, p.119

١٤ - م. ن، ص ٧٤.

«المحدودة»! لذلك، نجد مشروعاته تحمل عناوين تعليميّة وبحثيّة ضخمة، وتلفها طموحات أضخم بكثير! ورأى بيكون أن هدف البحث العلمي النّهائي هو معرفة قوانين الطّبيعة، الّتي تُمثّل آثار الله وبصماته على العالم. أمّا عالم الله فلا يخضع للملاحظة؛ وبالتّالي لا داعي للبحث عن برهان لإثبات وجود الله عن طريق تسلسل العلل[١٥]. لم يرَ بيكون أي تعارض بين العلم والدّين؛ إذ إنّ أهمّيّة العلم مماثلة لأهمّيّة الدّين الّتي لا تُعرف إلاّ من فوائده. وبهذا توّج بيكون فصله بين العلم والله، وبين العلم والدّين، وبين الفلسفة واللاهوت. هذا الفصل الواضح لا توفيقيّة فيه، إنّما يمكننا أنّ نُطلق عليه صفة الانتفاع من الدّين بتطويعه، واستمداد المشروعيّة منه، بهدف صعود العلم وإعطائه المشروعيّة اللازمة للحصول على الدّعم الكافي، ماديّاً ومعنويّاً.

خلاصة القول إنّ أيديولوجيّة عصر التّنوير قامت على التّمييز بين ميداني العلم والدّين. وقد حطّم بيكون فكرة احتقار النّاس الانتفاع بالعلم لاعتقادهم أنّ الآخرة هي محور كلّ علم، وأنّ الزّهد في الدّنيا هو صبغة العلماء. لقد أقام في خياله جزيرة أطلنتس الجديدة، وتصوّر فيها حشداً من الآلات والأجهزة والاختراعات الّتي سيتحقّق أغلبها في القرون اللاحقة. لقد استشرف بيكون قدرات العلم الحديث على السّيطرة على العالم، وتغييره عَبر المعرفة الإنسانيّة.

أمّا توماس هوبز (Thomas Hobbes) (١٥٨٨-١٦٧٩)، فقد اتّصل بفرانسيس بيكون، وزار أوروبّا، ودخل في نقاش علمي في باريس، وفي إيطاليا (مع غاليليو بالذّات، عام ١٦٣٦). فلم تكن أوروبّا آنذاك منعزلة عن بعضها بعضاً.

كان القرن السّابع عشر عصر تطوّر صناعة السّاعات واختراع الأجهزة العلميّة، كالمقراب الفلكي والمجهر، ومقياس درجة الحرارة، ومقياس الضّغط الجوّي، ومضخّة الهواء. وقد ساهمت هذه الآلات في زيادة دقّة الملاحظة العلميّة وإقامة التّجارب. فالفلسفة التجريبية الميكانيكية لم تكن سوى نتاج ممارسات ذلك العصر النّظريّة والعمليّة التّطبيقيّة.

لقد بدأ نظام بطلمْيُوس[١٦] (Ptolemy) يتزعزع منذ وضع كوبرنيق نظريّة ترتكز إلى مركزيّة الشّمس. وفيما صدر كتاب كوبرنيق عام ١٥٤٣، يوم وفاة مؤلّفه، كان برونو[١٧] (Bruno) يستعد ليصبح أوّل شهداء الماديّة الحديثة. لقد أدّى قول برونو إنّ الله موجود في الطّبيعة، وإنّ الكون أزلي ...إلخ، إلى افتتاح القرن السّابع عشر بأوّل شهداء الماديّة الحديثة. كانت مسائل مركزيّة الشّمس، ودوران الأرض حولها، ودورانها حول نفسها، تُشكّل شغل العلماء الشّاغل، وكانت مسائل كثيرة لم تُفسَّر تماماً بعد، كمسألة: لماذا يسقط الجسم المقذوف عموديّاً إلى أعلى في مكانه طالما أنّ الأرض تدور؟

جاء كبلر[١٨] (Kepler) فيما بعد ليدمّر النّظام البطلمي نهائيّاً، ولينفي أنّ الحركة السّماويّة دائريّة منتظمة. أثبت كبلر أنّ المدارات إهليليجيّة، وأنّ السّرعات متغيّرة،

---

١٥ - قيس هادي أحمد، **نظريّة العلم عند فرانسيس بيكون**، ط١، بغداد: مطبعة المعرفة، ١٩٨٠، ص٨٩.

١٦ - بطلميوس، فلكي إغريقي، جمع في منتصف القرن الثّاني الميلادي التّصوّرات الرّياضيّة الفلكيّة وأضاف إليها بحيث أصبحت الأنموذج الّذي ظل يشكل محور علم الفلك حتّى القرن السّابع عشر الميلادي.

١٧ - برونو (١٥٤٨ - ١٦٠٠)، عالم وفيلسوف، اتهم بالزّندقة لقوله بمركزيّة الشّمس، ومات حرقاً لرفضه تغيير أفكاره الّتي أيّدت نظريّة كوبرنيق.

١٨ - كبلر (١٥٧١ - ١٦٣٠)، عالِم رياضي ألماني، مؤسّس علم الفلك الحديث.

حيث تزداد سرعة الكواكب أو تتناقص نِسبة إلى بُعدها عن الشّمس، وأنّ طبيعة المدارات والعلاقات بينها تشكّل نظاماً مادّياً واحداً.

جاء غاليليو، واستخدم المقراب الفلكي ليؤكّد بالعين المجرّدة مادّيّة القمر والكواكب، وليقدِّم الشّواهد العينيّة الّتي تُدعِّم النّظام الكوبرنيقي وتهزم البطلمي. كما دمّر نظريّة أرسطو في الحركة، وأرسى قواعد عِلميّ الدّيناميكا والكاينمتيكا (Dynamics & Kinematics)* بالمفهوم الحديث. لم تعد الكواكب آلهة؛ بل شاهد العلماء الكواكب بأم أعينهم، وشاهدوا تضاريسها التي لم تترك مجالاً للشك في ماديتها وواقعيتها.

وفيما سعى غاسندي[١٩] (Gassendi) إلى ترسيخ النّظريّة الذّرّيّة في أذهان الجماعة العلميّة، كان ديكارت يحاول تفسير الظّواهر الطّبيعيّة كلّها بواسطة تصادم الجسيمات. فالمشروع المادّي، الّذي هدفه إنشاء علم مادّي للطّبيعة، كان على أشدّه. كان ديكارت العالِم يعمل جنباً إلى جنب مع ديكارت الفيلسوف لإعطاء مشروعيّة للعلم وآليّاته. وجد ديكارت العَلاقة بين الجبر والهندسة، وهو صاحب التّمثيل المشهور لنظام الإحداثيّات الدّيكارتي، بحيث أصبح ممكناً ترجمة الجبر إلى هندسة، والعكس. في هذا العصر عاش هوبز، ولغرض خدمة العلم قامت فلسفته.

إذاً، قامت علوم عصر النهضة الأوروبية لخدمة طبقات اجتماعية كانت تسعى إلى بناء أمجادها وزيادة أرباحها وشراء نفوذها من السلطات السياسية والدينية المهيمنة. كان ضمان حريتها ونفوذها مرهوناً بتحْسين كفاءَة المنتَج العلمي للسيطرة على الطبيعة. والحقيقة هي أن الرأسمالية لم تتوانَ في السيطرة على الإنسان أيضاً أو استعباده، كما فعلت مع الهنود الحمر ومع الأفارقة، وكما تفعل اليوم مع شعوب الجنوب.

لا يسعنا في نهاية هذا البحث سوى إقامة مقارنة بين التّجربة العربيّة ونظيرتها الأوروبّيّة. ففيما قامت التّجربة النّهضويّة الأوروبّيّة وَفْق مشروع اجتماعي طبقي طموح انطلق من الواقع الموضوعي إفرازاً أصيلاً لحاجة اجتماعيّة ما، نجد أنّ المشروع النّهضوي العربي لم يأتِ استجابة لواقع موضوعي طموح، بل كانت مشروعاته تبدأ من فوق؛ أي من البناء الفوقي للدّولة (السّياسة، الأيديولوجيا، الدين) ثم يحاول فرض مشاريعه التّنموية على المجتمع.

ربّما كان مشروع محمّد علي الأكثر حظاً في النّجاح؛ لكنّه أقصى البرجوازيّة الوطنيّة وتحالف مع الأرستقراطيّة والإقطاع؛ فلم تكن هنالك حاجة لتطوير العلم وتنشيط البحث العلمي. أمّا المشروع النّهضوي الأوروبّي فقد كان في أمسّ الحاجة إلى الاكتشاف والاختراع لتحسين أدوات الملاحة وأدوات المناجم وغيرها، وهي الأدوات التي كانت تزوّده بالمال والجاه. بدأ المشروع النّهضوي الأوروبّي مشروعاً قطرياً في مدن منعزلة هنا وهناك، ثم أصبح مشروعاً قومياً أوروبّياً، ثم ما لبث أن تعولم وأصبح هدفه غزو العالم بأسره بقوّة العلم. وربّما نستطيع القول إنّ نجاح مشروع المراكز الرّأسماليّة في السّيطرة على العالم الأرضي قد حفزهم للانتقال إلى خارج نظامنا الشّمسي للسّيطرة على العوالم الأخرى، وهم يحضّرون لذلك منذ زمن؛ ونحن ما زلنا نحلم في نهضة أرضيّة مرتقبة. ■

---

* الدّيناميكا هي علمُ التّحريك، والكاينمتيكا هي علمُ الحركةِ المجرّدة. (المحرّر)

١٩ - غاسندي (١٥٩٢-١٦٥٥)، عالِم فرنسي، عمل أستاذاً جامعياً للبلاغة والرّياضيّات، واشتغل بعِلميّ الفلك والطّبيعة، ويَعدّه البعض مؤسّس المادّيّة الحديثة.



إتفاقية التربس TRIPS في المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف وأثرها على قطاع الأدوية في الدول النامية- حالة الأردن

حامد السعيد و محمد السعيد

الملخص

من خلال تفحص آثار اتفاقية تربس TRIPS المجسدة في اتفاقيات تجارة ثنائية ومتعددة الأطراف وأثارها على قطاع الأدوية في الأردن، تحذر هذه الورقة من أن الدول الصناعية تقوم باستغلال الاتفاقيات الثنائية لاستخلاص تنازلات أكثر من الدول النامية، أكثر من تلك التي استخلصت تحت النظام المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. وهذا يشمل إجبار الدول الصغيرة والفقيرة على تطبيق اتفاقية تربس بشكل يسبق التوقيت المثبت عام ١٩٩٥، وبطريقة تمنح مؤسسات الدول الصناعية حقوقاً عريضة لتقييد المنافسة من قبل شركات الدول النامية و/أو بناء حماية أشمل للملكية الفكرية من تلك التي كرست في اتفاقية التجارة العالمية. وحتى في منظمة التجارة الدولية لم تألُ الدول الصناعية جهداً لاستخلاص تنازلات إضافية من الدول النامية. وإن مثل هذه النتائج تهدد بتدمير قطاع الأدوية في الأردن، مما قد يؤدي إلى قلق اجتماعي وعدم استقرار سياسي.

١ - مقدمة

بعد أقل من مرور عقد على إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، باتت تعددية الأطراف في انحسار تتغلب عليها ثنائية الأطراف. وهذا الأمر تشير إليه ثلاثة أحداث قريبة:

أولاً : الطريقة المفاجئة التي فشلت بها محادثات التجارة التي جرت في كل من جولتي سياتل وكانكون في ٢٠٠١/١١ و٢٠٠٣/٩ على التوالي.

ثانياً : الاتهام الحديث الذي وجهه المسؤولون الأمريكيون إلى منظمة التجارة العالمية بأنها «لينة، منفتحة، وديمقراطية أكثر من اللازم» [١]. وهذا أول هجوم صريح وشرس من قبل المسؤولين الأمريكيين منذ بداية المنظمة عام ١٩٩٥.

• اللقاء الشهريَ رقم (٢٠٠٤/١) بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ : د. حامد كامل السعيد.

• يشكر المؤلفان السيدة مي شقم لقيامها بترجمة هذه الورقة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية. كما يتقدم المؤلفان بالشكر إلى الأكاديمية البريطانية (British Academy) لدعمها المادي لهذا المشروع؛ علما بأن جميع الأفكار الواردة تعكس آراء المؤلفين فقط.

(١) - *Economist*, September 26, 2003, "Too Soft , Too Open, Too Democratic?"

وأخيراً : انفجار أعداد الاتفاقيات الثنائية التي مرّ بها العالم، ليس فقط بين الدول المتقدمة، بل أيضا بينها وبين الدول الأقل تقدماً (LDCs) . فعلى سبيل المثال، لقد عقدت الولايات المتحدة الأمريكية ست اتفاقيات تجارة حرّة ثنائية، بما فيها ثلاث اتفاقيات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) مع كل من الأردن والمغرب وإسرائيل، وهي تفاوض حالياً بخصوص أربع عشرة اتفاقية مع عدد من الدول النامية في مناطق مختلفة من العالم. ويسير عدد آخر من الدول المتقدمة على نفس النسق، فقد عقد الاتحاد الأوروبي(EU) مؤخراً أكثر من ثلاثين اتفاقية تفصيلية ثنائية الأطراف مع دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) (بما فيها الأردن) وشرق أوروبا [٢] . وتهدف هذه التطورات إلى تحويل مركز ثقل حقوق الملكية الفكرية من نظام منظمة التجارة العالمية المتعدد الأطراف، الذي استخدمته الدول النامية مؤخراً لتعزيز موقفها التفاوضي مع الدول الصناعية، إلى نظام أكثر أحادية يمكن الدول الصناعية من إجبار الدول الفقيرة والصغيرة على أن تقدم تنازلات أكبر لها. وقد ذهب بعض المراقبين إلى القول إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تعمدتا إفشال جولة كانكون لملاحقة اتجاه أحادي الأطراف في التجارة الدولية وتطبيقه [٣] .

تهدف هذه الورقة إلى تحليل الآثار الاقتصادية المتعلقة بالاتجاه الجديد نحو الاتفاقيات الثنائية الأطراف بالنسبة للدول النامية على حساب النظام المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. وتركز على مظهر مهم من مظاهر الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وهو الملكية الفكرية متجسدة في معاهدة التجارة الدولية لحقوق الملكية الفكرية تربس. «من المعروف أنه حين تم توقيع معاهدة التربس عام ١٩٩٥، لم يكن هناك معلومات كافية عن آثارها الاقتصادية على الدول النامية. لذلك، لم يكن خبراء التجارة خلال جولة الأوروغواي متأكدين، وما زالوا، من الآثار المترتبة على اتفاقية تربس على الدول النامية» [٤] . ومن هنا، فإن هذه الورقة تملأ فجوة مهمة في المعلومات بتوفير حالة دراسة تجريبية على الأثر الاقتصادي لاتفاقية على قطاع الأدوية الأردني.

لقد قطع عدد قليل من الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الشوط الذي قطعه الأردن من حيث فتح اقتصاده ووصل نفسه بدول أكثر قوة وتقدماً من خلال كتلة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد قال السيد وليام بيرنز، السفير الأمريكي السابق في الأردن: «لا يوجد دولة تتحرك بالسرعة والشجاعة نفسها... في الاقتصاد العالمي الجديد كالأردن» [٥] .

إن التركيز على قطاع الأدوية ينبثق من أن هذا القطاع هو أكثر القطاعات تأثراً نتيجة لاتفاقية تربس [٦] .

تحذر هذه الورقة من أن الدول القوية تستغل التقسيمات السياسية بين الدول النامية، وحاجتها الشديدة إلى تخفيف الديون وإعادة الجدولة والمساعدة المالية لإجبارها من خلال اتفاقيات ثنائية على تطبيق اتفاقية تربس قبل الموعد المثبت عام ١٩٩٥، ومنح مؤسسات الدول الصناعية حقوقاً عريضة لتحديد المنافسة مع الدول النامية، إضافة إلى بناء حماية لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بهذه المؤسسات أكبر من تلك المكرسة من قبل منظمة التجارة العالمية. كذلك تستغل الدول الصناعية الحاجات السابق ذكرها للحصول على تنازلات من الدول الفقيرة والصغيرة في ظل منظمة التجارة العالمية بحد ذاتها.

(2) Council of Canadian and Polaris Institute, WTO-FTAA: Making the Links Report, Builetin Board, July 24.
(3) Economist, October 7,2003,
(4) F.M. Abot, Intellectual Property in the 21st Century,(1996) Vanderbelt for Internal law, pp479,471,473.and Bello, w. and Kwa, A.(2003) the Stalemate in the WTO: An Update on the Global Trends.
(5) Jordan Times, September,30, 2000 US Ambassador Praises Kingdom_s progress
(٦) ريم حلايقة: «دخول الأردن منظمة التجارة العالمية: التحديات والافاق(٢٠٠٠عمان، المنتدى الأردني للتنمية الاقتصادية، دار السندباد للنشر).

يوفر القسم الثاني من هذه الورقة إطاراً عاماً بالنظر لمنطق اتفاقية تربس وحماية حقوق الملكية الفكرية. ويلقي القسم الثالث الضوء على أهمية قطاع الأدوية في الاقتصاد الأردني. ويقوم القسم الرابع بمراجعة سريعة لقواعد الملكية الفكرية في الأردن وقوانينها قبل، وبعد، الالتحاق بمنظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ويحلل القسم الخامس أثر اتفاقية تربس على قطاع الأدوية في الأردن من وجهة نظر المصنّع الأردني. ثم يعرض القسم الأخير استنتاجات المؤلفين.

٢- المنطق من وراء اتفاقية تربس

إن موضوع حقوق الملكية الفكرية ليس جديداً، بل كان محط نقاش شديد بين المالك (المخترع) ومستعمل الاختراع خلال أكثر من قرنين من الزمان [٧]، ثم اكتسب أهمية متجددة خلال السنين العشر الماضية، خاصة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥ وتبنيها لهيكل عالمي وشامل لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهو اتفاقية تربس .ومنذ ذلك الوقت، أثار عدد قليل من المواضيع الاقتصادية الأخرى جدلاً ونقاشاً أكثر من ذلك الجدل والنقاش اللذين أثارتهما اتفاقية تربس.

إن تبني اتفاقية تربس كان نتيجة ضغط شديد من قبل الشركات المتعددة الجنسيات اليابانية والأوروبية، وخاصة الأمريكية، التي كانت تعترض بأنها تخسر مئات البلايين من الدولارات كل عام بسبب ما تدعيه من قرصنة في الدول النامية [٨] . فعلى سبيل المثال، إدّعت الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات بأن خسارتها السنوية من إساءة معاملة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية تراوحت بين ٤٣-٦١ بليون دولار [٩] . لذلك، أصرت حكومات الدول المتقدمة خلال جولة مفاوضات الأوروغواي الحامية على إدراج حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية. وبداية، فقد اعترضت الدول النامية بشدة على إدراج حقوق الملكية الفكرية في الجولة على أساس أن ذلك سيؤدي إلى رفع أسعار الأدوية لمستهلكي تلك الدول، كما أن فتح أبواب المنافسة قد ينتج عنه ضرر كبير على تطور صناعاتها المحلية غير ذات الخبرة. وعلى كل الأحوال، فقد تقبلت الدول النامية أخيراً اتفاقية تربس جزءاً من عملية تبادل تم التفاوض عليها مقابل التنازلات التي وعدت بتقديمها الدول الصناعية في حقول أخرى، (خاصة الأقمشة والزراعة)، وليس لأنها رأت أن الاتفاقية بحد ذاتها ستكون في مصلحتها. والأسوأ من ذلك أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية لم تقدر كفاية نتائج اتفاقية تربس على اقتصادها أو تفهمها، فوقعت (ببساطة) «على التزامات لم تفهمها كاملا» [١٠] .

إن المنطق الرئيسي وراء حماية حقوق الملكية الفكرية ينبثق من طبيعة هذه الحقوق المتسمة بالعمومية (Public goods [١١])، أي أن استعمال أي اختراع من قبل شخص واحد لا يحرم الآخرين من استعماله بحرية وبدون كلفة. وهذا يعني أنه يصعب على منتج الجهد الفكري السيطرة على استعمالات ذلك الجهد، والتأكد من أن يدفع مستعملوه ومستخدموه ثمن ذلك الاستعمال والاستخدام إذا لم تتم الحماية بشكل جيد، مما قد يؤدي إلى الإحباط وعدم تشجيع الإبداع. إذن، ما يشكل حجة الحماية الرئيسية هو الحاجة لإمداد المبدعين بحوافز للتغلب على مشكلة الراكب الحر "Free Rider ProblemS"، أي منع المستفيد من الاختراع من هذه الاستفادة دون أن يسهم في ثمن اختراعه [١٢] . ومن المعروف أن منتجي الملكية الفكرية

(7) Say, J.B.,1803, A Treatise on Political Economy: Or, the Production Distribution and Consumption of Wealth, New York, Augustus M. Kelley Plant, A., 1934, "The Economic Theory Concerning Patents for Invention" Neumeyer, F. Stedman, J., 1971, The Employed Inventor in the United States, Economica, New Series, 1, 30-51.Cambridge, Mass., MIT Press

(8) Apot, 1996, p.473.

(9) Economist, (November 13,2002) _Doubts About Doha_.

(10) Cassan, M., (1982) The Growth of International Business, George Allen& Unwin, London pp. 12-26.

هم بحاجة إلى الحوافز حتى يقوموا بالإنتاج، خاصة بعد الأخذ بعين الاعتبار الزيادة الكبيرة في كلفة الاكتشافات الجديدة. لكن المشكلة تكمن في اتخاذ قرار حول أفضل وسيلة للحوافز. فعلى سبيل المثال، تدعو نظرية «المكافأة» التقليدية المجتمعات لمكافأة المخترعين بمنحهم الاحتكار الكامل والحقوق القانونية المطلقة مقابل إبداعهم وإنتاجهم.و إن حقوق الاحتكار القانوني تمكن منتجي الملكية الفكرية من تسعير مقتنياتهم بأعلى من هامش الكلفة، مما يسمح لهم باستعادة كلفة الأبحاث و التطوير العالية التي صرفت خلال تطوير منتوجهم. وحجة هذا النظام هي أنه يمكن أن يخلق حوافز قوية لضمان استمرارية البحث والإبداع في المستقبل عن طريق ضمان أرباح عالية وحرية كاملة للتصرف بالإبداع من قبل المخترع.

يدافع مؤيدو الاحتكار عن فكرة وجود حقوق ملكية فكرية قوية على أساس أن هذا سيعود بالفائدة على الدول النامية، ليس فقط بطريقة مباشرة من خلال تحفيز البحث وإحداث الإبداع، بل أيضا بطريقة غير مباشرة من خلال جذب فيض من الاستثمارات الخارجية مقابل الحماية الكافية للملكية الفكرية. فالبعض يقول: «إن النمط يصحح نفسه مع الوقت... وستستفيد الدول النامية من فيض متزايد من الاستثمارات الخارجية حتى أن التكنولوجيا سيتم ترخيصها بحرية أكبر، وأن الدول النامية ستستطيع إنتاج كم أكبر من الملكية الفكرية» [١٣] . على أية حال، فبالرغم من أن نظرية المكافأة قد فازت بهذا الجدل، كما هو واضح في إدخال منظمة التجارة العالمية لاتفاقية تربس ، إلا أن ما قالت به هذه النظرية كان محط تساؤل من عدة جهات، خاصة فيما يتعلق بأثر النظرية التنموي على الدول النامية.

للبدء، فإن اتفاقية تربس سذوزت تفيد الشركات والدول المتصدرة في حقل التكنولوجيا فقط، وهناك عدد قليل جداً من الدول النامية التي تحتل مركزاً متقدماً في مجال التكنولوجيا. كما أن عدد حقوق الملكية الفكرية والإبداعات التي تسيطر عليها الدول النامية محدود جداً، والوضع أسوأ في الوطن العربي، كما جاء في تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ حول العالم العربي الذي يشير إلى وجود فجوة علمية وتكنولوجية كبيرة بين العالم العربي والغربي [١٤] . إضافة إلى ذلك، فإن أهم الأسواق التي تزود الشركات المتعددة الجنسيات بمعظم أرباحها توجد في الشمال (الدول الصناعية)، وليس في الجنوب(الدول النامية). لذلك، فإن من المشكوك فيه أن تؤدي حماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية في الجنوب إلى كم أكبر من الأبحاث والإبداع في الشمال، خصوصاً لو وضعنا بعين الاعتبار أن حقوق الملكية الفكرية هي في الأساس محمية في الشمال، بينما حجم الجنوب الاقتصادي ومدخوله المتدني لا يمكننا من دعم تركيبة الحجم والزخم الضرورين لجعل مشاريع الأبحاث والتنمية مقبولة تجارياً. وقد قاد هذا ديردوف إلى الجدل بأن المصلحة العالمية يمكن أن تخدم بطريقة أفضل لو أعفيت بعض الدول الفقيرة من متطلبات حماية الملكية الفكرية [١٥] .

إن مدى الفائدة أو الضرر الذي قد يلحق بدولة ما نتيجة لحماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية تعتمد بالدرجة الأولى على الميزة النسبية (Comparative advantage) لهذه الدول [١٦] . وتبعا لذلك، فإن الدول التي تتمتع بوجود قاعدة إنتاجية كبيرة للصناعات التقليدية، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول النامية بما فيها الدول العربية، فإن حماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية سيؤدي إلى تقليص، بل القضاء على، هذه الصناعات في

(11) Triblock D Howse,(1995), International Trade, Routledge, London
(12) Dunkley, G., 1997, The Free Trade Adventure, the Uruguay Round and Globalism: A Critique, London, Zed Books.
(13) Morrissey, O. and Ray, Y. (1995), The GATT Agreement On Trade Related Investment Measures: Implications for Developing Corporations, Journal of Development Studies, 31, (5), June, 702-24.
(14) UN Arab Human Development Report, 2002, New York.
(15) Deerdorf, A. (1990) Should Protection or Intellectual Property be Extended to Developing Countries? World Economy, No. 13, pp497-508.
(16) Correa, C. (2000), Intellectual Property Right, the WTO and Developing Countries, London, zed Books, pp. 36-37.

أسواق الدول النامية، والتي تسهم بشكل كبير في دعم اقتصادياتها الوطنية وتحل جزءاً كبيراً جداً من البطالة فيها. حتى لو استمر الإنتاج في الدول النامية عن طريق الحصول على تراخيص من الشركات المتعددة الجنسيات لإنتاج البضائع، فإن أثر ذلك على الإنتاج والإبداع العالمي قليل جداً. ويعزى ذلك إلى مستوى الدخل المتدني في هذه الدول وصغر أسواقها. لذلك، فإن تقديم حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية لن يؤثر كثيراً على الإنتاج والإبداع العالمي، بل على العكس من ذلك، سوف يؤدي إلى تخفيض الدخل العالمي وإيذاء الدول النامية. كما أنه سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، الأمر الذي سوف يؤذي المواطن المحلي ودخله دون تأثير كبير على الإنتاج والإبداع العالمي. أضف إلى ذلك أن الصالح العالمي قد يتأذى إذا ما وضعت الدول النامية كل ثقلها لنقل ميزتها النسبية من الإنتاج التقليدي إلى الإنتاج الإبداعي، حيث لا يوجد لديها ميزة نسبية في هذا القطاع لكي تضاهي الدول الصناعية بها. فهذه العملية في غاية التعقيد، وليس هناك أي ضمانة لنجاحها. وأسوأ من هذا وذاك أن حماية أقوى للملكية الفكرية قد تؤدي إلى إبطاء سرعة عملية تقليد المنتجات الجديدة في الدول النامية، أو حتى إنهائها كليا بسبب فرض التزامات أقوى عليها.

خلال مفاوضات جولة الأوروغواي، ركزت جهود الدول الصناعية ومؤسساتها على ما ينفعها فقط، مثل كلفة إساءة استغلال الملكية الفكرية وعمليات التقليد في الدول النامية، وعلى أرباحها وأسواقها [١٧]. وفي المقابل، لم يتم الاهتمام بالأثر التنموي لفرض حماية أكبر على حقوق الملكية الفكرية فيما يخص الدول النامية بحد ذاتها. واليوم هناك «عدد من الدراسات الموثوقة غير القابلة للدحض... التي تشير باستمرار... إلى أن الدول النامية سوف تعاني من الزيادة الملموسة في الأسعار والكلف الأخرى» نتيجة لاتفاقية تربس التي توفر حماية مطلقة لمالكي حقوق الملكية الفكرية. ولن يكون هناك انتقال في الأرباح من الجنوب إلى الشمال فحسب، بل إن قيمة هذه الأرباح على الأغلب لن تكون كافيةً لتشكيل حافز لزيادة الإبداع في هذه الدول. بمعنى آخر، إن خسارة الإنتاج القائم على التقليد في الدول النامية سيكون لها أثر أكبر بكثير من هامش الزيادة في الأرباح لمالكي حقوق الملكية الفكرية.

عبّر العديد من خبراء التجارة الدوليين عن تشككهم بخصوص أطروحة تصحيح الذات [١٨]، إذ إن الدليل المتوافر لا يدعم الفرضية أن هناك أي علاقة ما بين اتفاقية تربس والاستثمار الخارجي. إن من أهم الأعمال في هذا المجال هو دراسة الأمم المتحدة للشركات المتعددة الجنسيات وتقسيمات الإدارة لعام ١٩٩٣، حيث خلصت إلى أن هناك دلائل تجريدية قليلة على وجود أي علاقة بين المستويات المرتفعة لحماية حقوق الملكية الفكرية والمستويات المرتفعة من الاستثمارات الخارجية. وتشير الدلائل إلى أن الدول ذات المستويات الأدنى لحماية حقوق الملكية الفكرية-جمهورية الصين الشعبية، تايوان، البرازيل، الأرجنتين، تايلند ...الخ - كانت صاحبة أكبر فائض من الاستثمارات الخارجية خلال العقد الماضي [١٩]. لذلك، فإن التربس قد تؤدي إلى تخفيض الاستثمارات (المحلية منها والخارجية) في الدول النامية بدلا من جذبها إليها، خاصةً إذا ما أدى تقديم حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية إلى عدم تشجيع المستثمرين المحليين على الاستثمار في نشاطات التقليد، وامتنع المستثمرون الأجانب عن تأسيس مصانع إنتاج في مناطق أقل تطوراً وأكثر خطورة. على أي حال، ليس هناك أي ضمان بأن الشركات المتعددة الجنسيات، حتى لو توفر نظام حماية أقوى، ستعطي رخص ملكياتها الفكرية لمنتجين

(17) Dunkley, 1997.
(18) For example see Correa, C. (2000) Intellectual Property Rights: The WTO and Developing Countries, London. Zed Books.
(19) Ibid

محليين في الدول الفقيرة في محاولة منها لحماية اختراعاتهم والاحتفاظ بأسرارهم التكنولوجية. إن هذا أمر معروف ويمثل أقوى تفسير للاندماج العمودي للشركات المتعددة الجنسيات الذي يعكس خوفها من أن تخسر اختراعاتها لصالح المقلدين، خاصة فيما يتعلق بالمنتوجات ذات الأساس المعرفي والكثافة التكنولوجية. وإن هذا هو جوهر النظرية الدولية للاستثمار التي تقول: «إن التكنولوجيا تشكل الميزة الأساسية للشركات متعددة الجنسيات، ولن تقوم أي من هذه الشركات بنقل مثل هذه التكنولوجيا بسهولة، حتى لو كانت حقوق الملكية الفكرية معرفة جيداً»[٢٠].

وخلاصة ما سبق أن الملكية الفكرية تمثل معضلة اقتصادية، إذ إن تقديم حماية مطلقة يعتبر أمراً في غاية الأهمية لتشجيع الإبداع، إلا أنه في الوقت نفسه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويؤذي المستهلك بذلك، كما أنه يمنع عملية استغلال الإبداع في الدول النامية. فالاحتكارات هي ميزة مقيدة للاقتصاد الحر. وهذا يعني أن المنتوجات المبنية على الملكية الفكرية الجديدة ستكون مكلفة جداً وليست متوفرة بشكل كافٍ وسريع. إن هذا الأمر يركز مشكلة القرار الاقتصادي حول التوازن الذي يجب إيجاده بين خدمة مصلحة المستهلك والمبدع على حد سواء، علما بأن هناك طرقاً أخرى غير الاحتكار لمكافأة الإبداع وتشجيعه مثل المنح العامة للإبداع الجديد، أو نظام الترخيص التنافسي لأول من يدخل السوق، بالإضافة إلى عروض أخرى سنلقي الضوء عليها لاحقا في الجزء الأخير من هذه الورقة. لكن، لا بد أولاً من أن نقوم بإلقاء الضوء على الأهمية الاقتصادية للقطاع الأكثر تأثراً بحماية أكبر للملكية الفكرية في الأردن، وهو قطاع الأدوية.

٣- أهمية الأدوية في الاقتصاد الأردني

إن انتاج الدواء في الأردن يعود إلى أوائل الستينيات عندما تم إنشاء أول شركة أردنية لصناعة الأدوية في عام ١٩٦١. وبالرغم من دخول عدة شركات أخرى للسوق الأردني في السبعينيات والثمانينيات، إلا أن قطاع الأدوية اكتسب أهمية خاصة في التسعينيات من القرن الماضي، فقد تضاعف عدد الشركات ثلاث مرات تقريباً، من ٦ شركات في أواخر الثمانينيات إلى ١٧ شركة في أواخر التسعينيات[٢١]. وقد تزايدت القيمة الكلية من الإنتاج المحلي للدواء أكثر من ثلاث مرات، من ٧٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٢٣٨ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٨[٢٢]. ولقد كان المسؤول عن ارتفاع عدد الشركات والإنتاج المحلي الصيدلي في الأردن في التسعينيات ثلاثة عوامل رئيسية:

أولاً : أدى الحصار التجاري الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق بعد حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ إلى ازدياد طلب العراق على الدواء الأردني، مما خلق فرصاً جديدة للدخول إلى السوق الأردني من أجل التصدير إلى العراق. ومما يجدر بالذكر أن العراق أصبح شريك الأردن الرئيسي في التجارة في أواخر الثمانينيات وخلال التسعينيات.

ثانياً : الزيادة الكبيرة في عدد الفقراء وفي مستوى الفقر في الأردن[٢٣]، مما أدى إلى زيادة الطلب المحلي على العقاقير المحلية رخيصة الثمن، وخلق فرصاً أخرى لدخول شركات جديدة إلى السوق.

وأخيراً : إن الفقر وتراجع مستوى المعيشة للأردنيين في التسعينيات أجبر الحكومة على التدخل لتشجيع ودعم الإنتاج المحلي للأدوية بأسعار رخيصة، بما فيها الأدوية الحديثة، حتى لو أدى ذلك إلى خرق حقوق الملكية الفكرية كما سنشير له لاحقا.

(20) Cassen, 1982.

(٢١) جمعية الدواء الأردنية، قاعدة بيانات، عمان ٢٠٠٣.

(٢٢) البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، عدة نشرات.

(23) World Bank, (2001) Poverty Alleviation in Jordan: Lessons for the Future, Washington, World Bank.



لقد أصبح قطاع الدواء يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الأردني. ففي عام ٢٠٠٠، غطى الإنتاج المحلي حوالي ٤٥ من الطلب المحلي للدواء. وفيما يخص قيمة الصادرات، يمثل قطاع الدواء ثاني أهم مستقطب للعملات الأجنبية بعد الألبسة[٢٤] . كما يساهم قطاع الدواء بشكل أساسي في التوظيف والعمالة المحلية. فقد ارتفع عدد العاملين بشكل مباشر في قطاع الأدوية الأردنية من١٧٠٠ عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٤٠٠٠ عامل عام ٢٠٠٢. وبالرغم من نقص البيانات، فإن المصادر المحلية تقدر أن قطاع الأدوية يوفر أكثر من ٣٠٠٠ وظيفة بشكل غير مباشر في التزويد والصناعات المتعلقة بها[٢٥] . وهذا يجعل قطاع الصيدلة أحد أهم مصادر التوظيف في الأردن.

وأخيرا، فإن قطاع الأدوية هو صاحب أعلى رواتب بالمعدل في الأردن، حيث يفوق هذا المعدل معدل الراتب الشهري المدفوع من قبل أي قطاع آخر في الأردن[٢٦] . ويبقى أن نشير إلى حقيقة أن قطاع الدواء في الأردن مملوك بالكامل تقريباً من قبل مستثمرين محليين. وهذا في غاية الأهمية، إذ إن الدراسات المتوفرة تبين أن الشركات المحلية هي أكثر حساسية من الشركات الأجنبية تجاه الحاجات المحلية للاقتصاد والعمال، وهي أكثر تردداً في الاستغناء عن خدمات العاملين فيها ضمن فترات التقلص[٢٧] . لذلك، فإن تدمير شركات الدواء نتيجة لحماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية يمكن أن يكون له آثار اجتماعية جدية على دولة تعاني من مستويات مرتفعة في البطالة والفقر كالأردن.

٤ - نظرة على قواعد حقوق الملكية الفكرية في الأردن

في أواخر عام ١٩٩٩، وتقريبا بين ليلة وضحاها، طرأت تغييرات مهمة، إن لم تكن درامية، على قواعد الملكية الفكرية وتنظيماتها في الأردن. فلقد كانت قواعد الملكية الفكرية وأنظمتها في المملكة ما قبل ١٩٩٩ غير متماشية مع اتفاقية تربس . ولخص أحد المتابعين لتطور حقوق الملكية الفكرية في الأردن لفترة ما قبل عام ١٩٩٩ كالتالي: «لو اعتبرنا أن منظمة التجارة الدولية تشكل ١٠٠٪، فإن حماية براءة الاختراع في الأردن تقف عند ٧٠٪، وإن حماية العلامة التجارية الحالية عند ٨٠٪، والحماية الحالية لأسرار التجارة عند ٦٠٪ ... والحماية الحالية لحق المؤلف تقف عند ٢٠٪» [٢٨] .

حتى الوصف المذكور أعلاه، لا يعطي الصورة الكاملة عن مرحلة ما قبل الاصلاح. مثلا، تحت قواعد براءات الاختراع والعلامات التجارية القديمة (وهي الأهم بالنسبة لقطاع الدواء)، أعطت القوانين الأردنية (١٩٥٣/٢٢، ١٩٨٦٨ و١٩٥٢/٣) حماية لبراءة الاختراع لمدة ١٦عاماً بدلاً من عشرين، كما هو دارج لدى الدول الصناعية. كما تم إعطاء فترة ٧سنوات لتسجيل حق المؤلف بدءاً من تاريخ تقديم الطلب، وفُرضت غرامات قليلة على من يخرق حق المؤلف أو براءة الاختراع (أقل من ٣٠٠دولار أمريكي)، وسُمح بالترخيص الإجباري للأدوية والعقاقير. والأهم من ذلك أن هذه القواعد والأنظمة استثنت الأدوية العلاجية والمركبات الكيماوية والأدوية وأنواع الأطعمة من حماية براءة الاختراع. وذهبت هذه القوانين نفسها إلى أبعد مما ذكر. فشجعت الإنتاج المحلي لعقاقير محلية حديثة وأدوية جديدة، بما فيها تلك التي تتمتع بحماية حقوق ملكية فكرية دولية، طالما أنه يتم إنتاجها محلياً «بطريقة مختلفة» عن تلك المستعملة في الإنتاج لدى دول أخرى.

---

(٢٤) البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، عدة نشرات.
(٢٥) جمعية الدواء الأردنية، قاعدة بيانات، عمان ٢٠٠٣.
(٢٦) نفس المصدر السابق.

(27) Stiglitz, J. (2002) Globalization and its Discontents, London.
(28) Lackert, C. (1996),"Intellectual Property Rights Reform in the Middle East", 2 Middle East Commercial Law Review (MECLR) 3, at pp. 74-82

كان من أهداف الحكومة الأردنية الرئيسية قبل ١٩٩٩ تكثيفُ القدرات الإبداعية لدى الشركات المحلية بتسهيل مسألة نقل المعرفة الجديدة والتكنولوجيا. وقد أعطت الشركات المحلية يداً حرة في تقليد إنتاج الأدوية الحديثة، إذ كانت هناك، ولا تزال، حاجة لإنتاج وتوفير أدوية مناسبة السعر للمواطنين الأردنيين الذين أصبح عدد كبير منهم يعيش تحت خط الفقر في التسعينيات.

لقد مر الأردن في بداية التسعينيات بوضع اقتصادي وسياسي لا يحسد عليهما. فتبعا لموقفه حيال حرب الخليج الأولى، الذي لم ينل رضا القوى العظمى وعدد كبير من الدول العربية، قامت هذه الدول بقطع المعونات الاقتصادية والمالية السنوية للأردن، التي تشكل عصب الميزانية للحكومة، للضغط عليها من أجل تعديل سياستها الخارجية. ونتيجة لذلك، وقع الأردن عدة اتفاقيات دولية كان أولها اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤. كما إن مؤتمر برشلونه عام ١٩٩٤، الذي كان هدفه الرئيسي خلق منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي و١٢ دولة شرق أوسطية بحلول عام ٢٠١٠ وعدل لاحقاً حتى عام ٢٠١٢، وفر للأردن فرصة جيدة لتحسين علاقته مع الاتحاد الأوروبي، وإعادة الاتصال بروؤس الأموال الأوروبية. فقام الأردن في عام ١٩٩٧ بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي لتحل محل اتفاقية التعاون التي وقعت عام ١٩٧٧ بين الأردن والمجتمع الأوروبي. وكانت المعاهدة الجديدة تختلف بشكل كبير جداً عن المعاهدة القديمة. ففي حين فتحت معاهدة عام ١٩٧٧ الأسواق الأوروبية للمنتوجات الأردنية دون أية قيود جمركية، لم يطلب من الأردن في ذلك الوقت أن يقدم التنازلات نفسها للمنتوجات الأوروبية. أما المعاهدة الجديدة، فهي تعامل الأردن معاملة المثل، وتطلب منه أن يفتح أسواقه كاملة دون شروط أو قيود مقابل إبقاء الميزات القديمة للمنتوجات الأردنية في الأسواق الأوروبية. وقد ذهبت المعاهدة الجديدة إلى أبعد من ذلك لتلزم الأردن بتقديم حماية لبراءة الاختراع أكبر من تلك التي طلبتها اتفاقية تربس في مفاوضات منظمة التجارة الدولية، وهي نقطة سنعود إليها فيما بعد.

لقد تبع هذه التطورات صعود نظام شاب إلى السلطة في الأردن عام ١٩٩٩ بعد وفاة الملك حسين في شباط من ذلك العام. وقد كان النظام الجديد أكثر التزاماً بالتعديل والتصحيح والانفتاح من سلفه. ولذلك، فقد تسارعت التعديلات منذ عام ١٩٩٩، واشتمل هذا على عملية تحرير تجاري أبعد وأكبر، وتسهيل مالي، وخصخصة في مؤسسات القطاع العام، وتفعيل قانون جديد لتسهيل الاستثمار وتشجيعه، بالإضافة إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتقديم أنظمة وقواعد جديدة لحماية الملكية الفكرية.

لقد تبعت عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية فوراً إتفاقية تجارة حرّة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١. ويجب تحليل هذه الاتفاقية ضمن الظروف الشاملة الكلية التي كان يمر بها الأردن، مثل زيادة الفقر والبطالة وارتفاع المديونية وحاجة الأردن إلى العملة الصعبة، الأمر الذي أدى إلى توقيع هذه الاتفاقية دون أن يكون هناك تحليل لعواقبها الاقتصادية والاجتماعية. فعندما سئل بعض المسؤولين الأردنيين عن الفوائد المتوقعة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كان الرد الوحيد هو أن «هذه الاتفاقيات سيكون لها أهمية مادية كبيرة لنا، وأنها ستجر مساعدات مالية كبيرة للأردن من الولايات المتحدة، هذه هي أهم الفوائد» [٢٩].

تعديلات ما بعد ١٩٩٩ على قوانين حقوق الملكية الفكرية وأنظمتها

لقد كان على الأردن أن يصمم قوانين وأنظمة جديدة لحماية الملكية الفكرية كمتطلب أساسي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقد تم الإعلان عن هذه القوانين قبل أيام قليلة من انطلاق الفريق المفاوض إلى سياتل للتفاوض حول دخول الأردن إلى منظمة التجارة الدولية. وتضمنت هذه التعديلات قوانين جديدة كثيرة، منها قانون براءات الاختراع الجديد(رقم ١٩٩٩/٣٢)، وقانون العلامات التجارية الجديد(رقم ١٩٩٩٣٣، وقانون حق المؤلف الجديد(رقم ١٩٩٩/٢٩). وباختصار، فقد وفرت القوانين الجديدة حماية أكبر بكثير لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، ويشمل ذلك ما يأتي:

عدلت فترة حماية براءة الاختراع إلى ٢٠ عاماً من تاريخ إيداع الطلب، بدلاً من ١٦ عاماً تحت القانون القديم. وقد منح صاحب البراءة الحق بالتصرف ضد أية اعتداءات على حقوقه، كما منح حق المطالبة بالتعويض عن جميع أنواع الجرائم المندرجة في القانون، والتي قد تسري على البراءات. كما إن العقوبات على مخالفة البراءة وحق المؤلف والعلامة التجارية قد ارتفعت بشكل كبير لتبلغ في بعض الحالات ٦٠٠٠ دولار أمريكي. وقد سمح بالترخيص الإجباري في ظل شروط أكثر صعوبة، كما تمت تقوية حماية حق المؤلف لترخيص جميع أصناف البضائع، أو ترخيص نوع معين من البضائع فقط، لو رغب في ذلك. وقد رفعت فترة تسجيل العلامات من ٧ أعوام لتصبح ١٠ أعوام في ظل القوانين الجديدة، مع إمكانية تجديد العلامة لمدة ١٠ أعوام أخرى. وقلص حجم دور الدولة السابق في دعم الشركات المحلية عن طريق التعرفة الجمركية ومساعدة الإنتاج والتصدير.

لكن الأمر الأكثر أهمية هنا هو أن اتفاقية تربس جعلت جميع الأدوية الطبية المحلية والكيماويات وأنواع الأطعمة خاضعة لحماية براءة الاختراع. وهذه الحماية الآن لا تغطي طريقة الإنتاج فقط، بل المنتج أيضا.

من أهم ما جاء في القوانين الجديدة لحماية الملكية أنها مدت يد هذه الحماية لتشمل المنتج وطريقة الإنتاج أيضا. ولقد خلق هذا التحول إلى حماية طريقة الإنتاج والمنتج على حد سواء نقاشاً كبيراً بين الدول المتقدمة والدول النامية. فقد مكن احتضان نظام براءة طرق الإنتاج فقط الحكومة الأردنية، على سبيل المثال، من الوصول إلى أحد أهدافها الرئيسية في تأمين موجودية العقاقير الحديثة للمواطن الأردني بأسعار مقبولة. كما سمح هذا الأسلوب لشركات الأدوية المحلية بالتخصص في إنتاج وتصدير أدوية مشابهة للدواء الأصلي الجديد المتمتع ببراءة اختراع في الدول الصناعية، لكن بسعر أقل. وإن الانتقال لحماية طريقة الإنتاج والمنتج أيضا سيكون له عواقب وخيمة، وسيحول معظم أعمال شركات الأدوية الأردنية إلى أعمال غير قانونية وغير مسموح بها. وهذا يجعل من المستحيل تفادي زيادة كبيرة في الأسعار، مما يزيد الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية على المرضى الفقراء. وقد قادت مثل هذه العواقب رئيس الديوان الملكي ونائب رئيس الوزراء ووزير العمل ووزير الصناعة والتجارة الأسبق د.جواد العناني إلى الاعتراف مؤخراً بأن الأردن قد دخل إلى منظمة التجارة الدولية بسرعة كبيرة، وقبل الأوان، وبدون تحضير كافٍ[٣٠]. كما تنظر الصناعة الدوائية الأردنية إلى منظمة التجارة الدولية على أنها «حرب غير عادلة» انفتحت عليها دون إعطائها فترة كافية للتأقلم مع الوضع الجديد [٣١] . وقد استغرب عدد كبير من الشركات الأردنية سرعة الدخول إلى هذه المنظمة «بينما أرضيتنا غير خصبة، وليست مستعدة» [٣٢] .

(٢٩) مقابلة مع بعض المسؤولين في البنك المركزي الأردني، كانون أول ٢٠٠٢.

(30) Anani, J. (2001), "The Political Sociology of Jordan: An Analysis for the Map of Gains and Pains" in H. El-Said, K. Becker, (eds), Management and International Business Issues in Jordan, Binghamton, Haworth Press Inc.

و كما هو الحال في الاتفاقية الأردنية الأوروبية، كانت اتفاقية تربس التابعة لمنظمة التجارة الدولية قد كيفت على أن تكون أيضا الإطار الرئيسي لاتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية التي وقعت في عام ٢٠٠١. وكذلك، كما هو الحال في الاتفاقية الأردنية الأوروبية، فإن اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية اشتملت على حماية للملكية الفكرية أقوى من تلك التي طلبتها منظمة التجارة الدولية. ومع ذلك فلم ينضم الأردن إلى المنظمة الدولية العملاقة بسرعة ودون تحضير كاف فحسب، بل وقع اتفاقيات تجارة حرة ضخمة أخرى مع أقوى الدول وأكثرها صناعية في العالم دون استشارة القطاع الأهم الذي يقع على أكتافه عبء هذا التعديل والتشكيل، وهو قطاع الأدوية.

تداعيات السوق المحلية

لاحظ كاتبا هذه الورقة خلال سفرهما الحثيث إلى الأردن، ومراقبتهما للجهود التي بذلتها الدولة في التعديل خلال العقد الماضي، سواءاً في فهم طبيعة حقوق الملكية الفكرية ونتائجها على الاقتصاد المحلي. وسوء الفهم هذا كان واضحا حتى في أعلى المستويات الرسمية. فعلى سبيل المثال، عندما سئل د. الحلايقة، رئيس الفريق الذي فاوض على دخول الأردن منظمة التجارة الدولية، عن المنطق وراء تطبيق اتفاقية تربس في الأردن، أجاب بقوله:«أنا لست خبيرا في الموضوع...أنا فقط...رئيس الفريق الأردني المفاوض لدى منظمة التجارة الدولية» [٣٣] . وقد اعترف د. الحلايقة مؤخراً أن فريقه قد استعجل في الدخول إلى منظمة التجارة الدولية قبل المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل عام ١٩٩٩، ودون أي نقاش عام، «وذلك لأنه كان معروفاً لدينا أن الجولة ستبدأ النقاش حول أمور جديدة. وقد كان معلوماً لدينا من عدة مؤشرات بأن شروط العضوية ستكون أصعب وأقسى، وأن بعض الالتزامات الاختيارية ستصبح إجبارية، وسيتم فرض شروط جديدة... وأنه لن يكون هناك فترات انتقالية. ولذلك، فقد كان هدفنا الانضمام لمنظمة التجارة الدولية قبل بدء الجولة، وقبل فرض شروط جديدة علينا» [٣٤] . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدول العربية الأخرى، التي وقعت اتفاقية التربس التابعة لمنظمة التجارة الدولية بالسرعة والطريقة نفسها التي وقع بها الأردن، قد ندمت على ذلك، وعلى التزامها ببعض الأمور التي لم تكن قد فهمتها بشكل كامل، أو ناقشتها ودرست نتائجها [٣٥] .

تهميش الخسائر وتضخيم الفوائد

لقد تم تضخيم الفوائد المتوقع جنيها من منظمة التجارة الدولية واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الأردنية في محاولة لإقناع الجمهور بها. ويجادل المسؤولون الأردنيون بأن «انضمامنا لمنظمة التجارة الدولية هو إنجاز كبير... وحالة استثنائية. وهي حالة دولة تنضم دون أن تكون قوانينها جاهزة... وستفتح ١٣٥ سوقاً لبضائعنا» [٣٦] . وقد صرح المسؤولون الأمريكيون علناً بأن الولايات المتحدة قد ميزت الأردن عندما وقعت معه اتفاقية تجارة حرة، «إن الأردن هي فقط رابع دولة توقع اتفاقية كهذه مع الولايات المتحدة بعد كندا والمكسيك وإسرائيل»، وبأن هذه الاتفاقية لن تزيد من صادرات البضائع والخدمات الأردنية إلى شمال أمريكا فحسب، بل إن تطبيق اتفاقية تربس سيجذب استثمارات خارجية مباشرة إلى البلاد [٣٧] . وقد صرح السفير الأمريكي الجديد إلى الأردن، إدوارد غنيم، بأن «اتفاقية التجارة

(٣١) عرموطي، الأردن ملاحظة على قوانين البراءة الجديد، دورية القانون العربي، ٢٠٠٠ ÷ ص. ٧-١٠.
(٣٢) نفس المصدر السابق.
(٣٣) د. حلايقة، ٢٠٠٠.
(٣٤) نفس المصدر السابق.
(35) Economist, November 2002.
(٣٦) نفس المصدر السابق

الحرة هي قصة نجاح أخرى لجعل الأردن المكان الذي يجب التواجد فيه» [٣٨].

إن الأدلة التجريبية لا تدعم الحجج المذكورة أعلاه، حيث تظهر هذه البراهين بشدة أن اتفاقيات الأردن الثنائية أو المتعددة الأطراف قد فشلت في جذب استثمارات أوروبية أو أمريكية إلى الأردن، أو زيادة الصادرات إلى أوروبا أو شمال أمريكا [٣٩]. وقد اضطر هذا الوضع في أوائل عام ٢٠٠٤ مسؤولين من الأردن والاتحاد الأوروبي لعقد اجتماع طارئ في محاولة لإنقاذ اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية التي «تركت المسؤولين الأردنيين والأوروبيين والصناعيين في خيبة أمل... ولم يتم إنجاز أهداف الاتفاقية في تحسين تجارة بين الشمال والجنوب وزيادة صادرات المملكة إلى السوق الأوروبية، بل إن مؤشر الصادرات الأردنية إلى أوروبا في تنازل مستمر، وميزان التجارة بين الأردن وأوروبا زاد عدم توازنه لصالح الاتحاد الأوروبي» [٤٠].

إن تحليلا أعمق شمولية لاتفاقيات الأردن الثنائية والمتعددة الأطراف يظهر أن هذه الاتفاقيات كان لها ثمن عال جداً، أعلى من أن تتحمله دولة صغيرة مقيدة بالديون ومعتمدة على المساعدات الخارجية مثل الأردن. فكل اتفاقية من هذه الاتفاقيات تحتوي على شروط أكثر وأشد قسوة من تلك التي سبقتها، وفيها تورطات جدية لمنتجي الأدوية المحليين.

شروط أقسى وحقوق عريضة وحماية أكبر

لقد تأثر قطاع الأدوية في الأردن، كما هو الحال في أماكن أخرى، ببيئته العامة. فنظرا لتشجيع عملية التقليد، لا تغطي قوانين حقوق الملكية وقواعدها اليوم أكثر من ٨٥ من منتوج الأدوية الأردني. فقبل الانضمام لمنظمة التجارة الدولية بأشهر قليلة، أي في أواخر عام ١٩٩٩، تذمرت شركات الأدوية الأمريكية والأوروبية بأنها تخسر ملايين الدولارات سنوياً في الأردن بسبب مخالفات حقوق الملكية الفكرية الكثيرة [٤١].

أعطيت الدول النامية بموجب اتفاقية منظمة التجارة الدولية فترة انتقالية تبلغ ١٠سنوات(حتى عام ٢٠٠٥) لتطبيق اتفاقية تربس بالكامل. وقد اعتبرت هذه الفترة طويلة للغاية بالنسبة للشركات الأوروبية متعددة الجنسيات القائمة على الربح. ولتسريع تطبيق اتفاقية تربس، قامت الشركات الأوروبية ونجحت بالتحالف مع حكوماتها في حمل الأردن «على التعهد بتوفير حماية كافية ومناسبة لبراءات اختراع الكيماويات والأدوية بما يتماشى مع... اتفاقية منظمة التجارة الدولية واتفاقية تربس مع نهاية السنة الثالثة من توقيع هذه الاتفاقية، أو منذ دخول الأردن لمنظمة التجارة الدولية، أيهما يأتي أولا» [٤٢]. وبما أن الاتفاقية الأردنية الأوروبية قد تأخرت لمدة خمسة أعوام، فقد كانت اتفاقية منظمة التجارة الدولية هي التي بدأ سريانها قبل الأخرى في منتصف عام ٢٠٠٠.

لكن، حتى في منظمة التجارة الدولية بحد ذاتها، تم الضغط بشدة على الأردن من قبل الحكومات الغربية لقبول شروط وبنود تعطي سلطات أكبر لأصحاب الملكية الفكرية، وهي مؤسسات معظمها من الدول الصناعية. وفعلا، فقد تم معاملة الأردن كدولة متقدمة بدلا من دولة نامية في منظمة التجارة الدولية، على الأقل فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية تربس. في مقابل ما يراه المسؤولون الأردنيون على أنه «معاملة استثنائية»، فإن الأردن لم يؤسس قوانين جديدة لحقوق الملكية

(37) Access to Microfinance & Improved Implementation of Policy Reform (AMIR), (2001), Amman, USAID, Final Report, February, at p. VIII & 14.R
(38) Jordan Times, October 7, 2003, "Ambassador Gnehm reiterates US commitment to enhance trade with Jordan".
(39) Sawalha, F. (October 20, 2003) Jordan-Euro Partnership Agreement, Jordan Times.
(40) Farawati, O. 2004, _EU, Jordan try to salvage agreement_ in The Daily Star, Amman, January 15.
(٤١) عرموطي، ٢٠٠٠.
(42) European Union "Euro-Mediterranean Agreement Establishing an Association Between the European Communities and their Member States, of the One Part, and the Hashemite Kingdom of Jordan of the Other Part" (1997), Brussels, European Council, 11119/97ADDRHJ 3, at. pp.28.

الفكرية قبيل العضوية فحسب، بل أجبر على إلزام نفسه بتطبيق اتفاقية تريبس فوراً ودون فترة سماح» [٤٣]. ومع ذلك، فإن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ذهبت أبعد بكثير في بناء الحماية للملكية الفكرية من منظمة التجارة الدولية، أو حتى من اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. «ففي اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية طلب منا تحقيق أمور أكثر وقبول شروط أقسى من تلك الموجودة في منظمة التجارة الدولية،ح وضعت علينا قواعد أكثر بسبب ضغوطات فارما، المجموعة الرئيسية لتحالف الصناعات الدوائية الأمريكية وتمثيلها» [٤٤] .

وبالإضافة إلى تبني اتفاقية تريبس التابعة لمنظمة التجارة الدولية، فقط ضيقت اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة عملية المصادقة على تسويق الأدوية بوصلها مع مقاييس وأنظمة أمريكية معقدة. وقد نادت أيضا بوجوب التبليغ عن هوية أي طرف ثالث يطلب مصادقة على التسويق خلال مدة البراءة. وقد تابعت اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية مطالبتها بحقوق عريضة للشركات الأمريكية في محاولة لتقليل منافسة الشركات الأردنية لها ، وذلك بمنع الشركات الأردنية من استخدام الإبداعات الجديدة لأغراض مختلفة. لذلك، فقد أضافت بنداً آخر ينص على أن «الحماية للمركبات الكيميائية الحديثة ستشمل أيضا الحماية على استعمالات جديدة لمركبات كيميائية قديمة لمدة ٣ سنوات، وهذا يضاف إلى فترة الحماية البالغة ٥ سنوات المعطاة لتسجيل نوع جديد». ويجب تطبيق جميع هذه التغييرات بالكامل خلال عامين من تصديق هذه الاتفاقية من قبل حكومات الدول الأعضاء، وهذا ما حصل عام ٢٠٠٢. ويصف صانعو الأدوية في الأردن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: «تريبس زائد» (TRIPS PLUS) [٤٥].

٥- آثار ملموسة قبل أوانها

بعد تأسيس منظمة التجارة الدولية عام ١٩٩٥ فوراً، نشر بنك الإنماء الصناعي الأردني دراسة حذر فيها من أثر اتفاقية تريبس المحتمل على الصناعة الدوائية في الأردن. وقد خلصت الدراسة إلى أن حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية ستؤدي إلى معاناة كبيرة من قبل المنتج المحلي فيما يتعلق بالاستثمار والإنتاج. وسوف ينخفض مستوى العمالة نظرا للتقلص المتوقع في الإنتاج المحلي. وسوف تزداد واردات العقاقير وتنخفض صادراتها وتسبب آثاراً سلبية على ميزان المدفوعات. وسوف تزداد أسعار الأدوية بشكل كبير عموماً نظراً للطبيعة الاحتكارية في إمداد صاحب البراءة. وسوف تنقرض فرص البحث والتطوير في إيجاد طرق جديدة لتصنيع المنتوجات الجاهزة ذات البراءة. ولم تكن المسألة مسألة «ماذا لو»؟ بل مسألة «متى» ستتجسد هذه النتائج؟ [٤٦] . ولا شك أن معظم هذه النتائج أصبحت اليوم ملموسة في الأردن.

لقد قدر بعض الخبراء «أن أثر اتفاقية تريبس المباشر سيتم لمسه في الدول النامية بحلول عام ٢٠٠٥، بينما يمكن لمس الأثر الكامل، وهو الاختفاء الكامل للصناعة التقليدية، بحلول عام ٢٠١٥». لكن بعكس هذه التوقعات، فإن الأثر المباشر قد بدأ الإحساس به في الأردن قبل أوانه وبوقت شبه فوري. فلم تستطع شركات الأدوية الأردنية التنافس نظراً لمحدودية رؤوس أموالها وقدرتها الضعيفة على البحث

(43) World Trade Organisation, "Draft Report of the Working Party on the Accession of the Hashemite Kingdom of Jordan to the World Trade Organisation" (1999), Geneva, WTO, November 23.

(٤٤) مقابلة مع منتج دواء أردني، عمان، صيف ٢٠٠٣.

(٤٥) المصدر السابق.

(46) Industrial Development Bank (DB), "Study for the Development of the Pharmaceutical Industry in Jordan" (1995), Final Report draft, Amman.

والتطوير، ومن غير المحتمل أن تستطيع التنافس على المدى القصير والمتوسط من خلال الإبداع وتصنيع أدوية حديثة. لذلك، فقد تخلت هذه الشركات عن تصنيع الأدوية الحديثة، وبدأت تعتمد على استراتيجية تصنيع جديدة تدعى Generic production ، التي تعني «إننا نبحث عن التركيبة على شبكة الانترنت ومن مصادر أخرى ونقوم بإنتاجها، والبعض يقوم بنسخ التركيبة بالكامل، لكن في معظم الأحيان نقوم بتعديلات بسيطة ثم ننتجها تحت إسم آخر طالما أنها لم تعد محمية» [٤٧] . وكما علق رئيس الاتحاد العربي لمصنعي الأدوية والأدوات الطبية: إن عدم استمرارية تصنيع الأدوية الحديثة... دفع صناعة الأدوية الأردنية عشرين عاماً إلى الخلف على الأقلح وهي مدة مساوية لمدة حماية براءة الاختراع، مما جعل صناعة الأدوية تتأخر وراء الصناعات المشابهة في العالم» [٤٨] . ولقد استطاع عدد قليل من الشركات المحلية الدخول في اتفاقيات دولية للحصول على ترخيص من الشركات المتعددة الجنسيات من أجل الإنتاج المحلي للأدوية الحديثة. لكن لم تختر حتى الآن أي شركة متعددة الجنسيات لصناعة الأدوية السوق الأردنية موقعاً لإنتاج دوائها فيها، كما لم تقم أي شركة من الشركات المتعددة الجنسيات بتسجيل براءة اختراع واحدة في الأردن [٤٩] . وكانت التجارة، خاصة التصدير، هي الطريقة المفضلة لها لاختراق السوق الأردنية وخدمتها. والجدير بالذكر أن واردات الأردن من الأدوية قد ارتفعت بانتظام منذ منتصف التسعينيات، من ٥٨ مليون دولار إلى ٢٠٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣. كما تعدت الواردات الدوائية خلال أول ثمانية أشهر من عام ٢٠٠٣ فقط كل ما استورده الأردن في عام ٢٠٠٢ بما يبلغ ٢٥ مليون دولار. وبهذا سجلت أعلى نسبة نمو للواردات الدوائية منذ منتصف التسعينيات [٥٠] .

تشير الدلائل الأولية إلى أن حصة الشركات المحلية في السوق الوطني بدأت تتضاءل إلى نسبة ٣٠٪ في السنوات الأخيرة، بعد أن كانت تبلغ ٤٥٪ قبل عام ٢٠٠٠. وللتعويض عن الحصص الضائعة في السوق المحلي، استطاعت الشركات الحديثة بنجاح أن ترفع من صادراتها إلى الأسواق الأجنبية . فقد ارتفعت صادرات الأدوية الأردنية من ١٤٤ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ٢٠٠مليون دولار عام ٢٠٠٣ [٥١] . لكن الأردن «لا يبيع منتوجاته لأي دولة أوروبية أو أمريكية شمالية. إننا نبيع فقط لدول عربية وإفريقية فقيرة لا تستطيع أن تشتري المنتوجات الأوروبية والأمريكية الشمالية. معظم الدول التي نصدر لها ليست أعضاء في منظمة التجارة الدولية، وبالتالي مازالت توفر الحماية لمنتوجاتنا. وهكذا سنبقى نعمل خلال الأعوام الخمسة المقبلة. فإننا نعمل بجد، وسنظل نعمل على البحث عن دول وأسواق ليست مسجلة في منظمة التجارة الدولية» [٥٢] . طبعا هذا له عواقب كبيرة. فليس من الممكن لأي منتج أو صناعة أن تستمر في السوق عن طريق الهروب من المنافسة، خاصة في ظل عصر العولمة.

٦ - الخلاصة

نظرت هذه الورقة إلى تطور قواعد حقوق الملكية الفكرية في الأردن قبل عام ١٩٩٩ وبعده ضمن نطاق

(٤٧) نفس المصدر السابق.
(٤٨) موجود في عرموطي، ٢٠٠٠.
(٤٩) مقابلة مع مسؤلين في جمعية الدواء الأردني، عمان، صيف ٢٠٠٣.
(٥٠) البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، عدة نشرات.
(٥١) نفس المصدر السابق.
(٥٢) مقابلة مع منتج دواء أردني، عمان، صيف ٢٠٠٣.

الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي وقعها الأردن مؤخراً مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الدولية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد اعتمدت هذه الورقة على العمل الميداني في تحليلها للآثار الاقتصادية المتوقعة لهذه الاتفاقيات على السوق المحلية والمستهلكين. وإن الدليل المساق في هذا المقال يقترح أن الفوائد المرجوة من معاهدة التربس الموقعة من خلال منظمة التجارة الدولية، أو غيرها من الاتفاقيات الثنائية، قد تم تعظيمها، بينما تم التقليل من أهمية الخسائر.

إن تقديم حماية الملكية الفكرية المبنية على حقوق مطلقة في الدول النامية، خاصة في قطاعات لم تكن محمية في السابق، سيكون له آثار سلبية حقيقية على الاقتصاد المحلي، مما قد يؤدي إلى إحداث ضرر كبير في الإنتاج المحلي القائم على التقليد وما قد يصاحبه من أضرار أخرى، خاصة فيما يتعلق بتقليل فرص العمل المحلية. كما قد تؤدي الحماية الأكبر لحقوق الملكية الفكرية إلى ارتفاع أسعار المنتوجات المستوردة والمحلية نتيجة حتمية للرسوم العالية التي سوف يدفعها أصحاب الإنتاج لأصحاب الرخص العالمية ومالكي حقوق الملكية الفكرية.

إن الملكية الفكرية هي معضلة اقتصادية فعلا بالنسبة للدول النامية، إذ إنها تحتوي على عملية تنازل كبيرة (Trade off) بين مالكي الملكية الفكرية ومستعمليها أو بين السعر والإبداع. فالحقوق المطلقة قد تنمي الإبداع فيما يخص العقاقير الحديثة، لكن، في الوقت نفسه، سيكون ذلك مقابل أسعار عالية. كما أنه من المشكوك فيه أن تؤدي حماية أكبر للملكية الفكرية في الدول النامية إلى تنمية البحث والتطوير، إذ إن حجم هذه الدول الاقتصادي صغير جداً ومدخولها أصغر من أن يحتمل تركيبة السعر الضرورية لجعل مثل هذه الأبحاث والإبداعات مقبولة تجاريا. وقد أدى هذا الأمر حديثا إلى نقاش دولي كبير لإيجاد حل بديل لحماية الملكية الفكرية ومكافأتها. وقد أظهر أطراف هذا النقاش عدة مقترحات مهمة، بما فيها نظام ترخيص تنافسي لمن هو الأول في السوق، والترخيص الإجباري، وتدرج الأسعار، والواردات الموازية، والتنظيم الداخلي لتسعير العقاقير، و الالتزام المسبق بحجم شراء كبير. وبعض هذه المقترحات لها ميزة إضافية، وهي أنها قد تمنع الهدر الزائد في الموارد نتيجة للمنافسة بين المبدعين للحصول على الاحتكار، كما أنها قد تمنع المنافسة بين الشركات في مجال الاختراعات غير المرغوب فيها، بالإضافة إلى تسهيل عملية نشر العلم والمعرفة. وتستحق هذه المقترحات دراسة جدية وأخذها بعين الاعتبار في إطار اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول النامية والدول المتقدمة.

هناك اتفاق عام اليوم على أن يكون نظام تعددية الأطراف ضمن إطار منظمة التجارة الدولية أكثر شفافية وديمقراطية وعدلاً على المدى البعيد، والرغبة فيه أكبر، وفوائده للدول النامية أكثر مما في نظام الاتفاقيات الثنائية مع الدول المتقدمة. ولقد أظهر التعاون والتنسيق ضمن بعض الدول النامية، مثل مجموعة كيرنز والتجمع الإفريقي في منظمة التجارة الدولية، أن مثل هذه التجمعات يمكن أن تفعل جهود الدول النامية للوصول لنتائج أفضل، وتسمح لها باستخلاص تنازلات مهمة من الدول المتقدمة. وهذا بالضبط هو سبب الهجوم الحالي على نظام تعددية الأطراف من قبل الدول الصناعية. فقد عادت هذه الدول إلى الاعتماد بشدة على الاتفاقيات ثنائية الأطراف وسيلة لإضعاف منظمة التجارة الدولية بعد

أن أدركت أنها لن تستطيع استعمال المنظمة لفتح طريق لأجندتها التجارية بعد الآن، حيث أن أكثر من ٨٠٪ من أعضاء منظمة التجارة الدولية هم اليوم من الدول النامية، مما يضعف من موقف الدول الصناعية داخل هذه المنظمة التي تبني قراراتها على الإجماع. لذا أصبحت الاتفاقيات ثنائية الأطراف تستعمل لتحصيل تنازلات أكبر من الدول النامية، بما فيها حماية أوسع وأقوى وأسرع لحقوق الملكية الفكرية.

لقد أخرت عدة عوامل ظهور موقف عربي مشترك في المفاوضات المتعددة الأطراف. وتتضمن هذه العوامل تقسيمات وخلافات سياسية تاريخية عميقة: اختلافات اقتصادية في المنطقة، وضعف الاقتصاد الإقليمي والاندماج السياسي، والأهم من ذلك، رغبة بعض الأنظمة، كنظام الأردن مثلا، بعقد ترتيبات ثنائية مع الدول المتقدمة مقابل الحصول على تنازلت تجارية وأمنية وعسكرية .

إن المسؤولين الأمريكيين مشغولون حاليا بالمفاوضة على اتفاقيات مشابهة مع المغرب، وتونس، وقطر، والبحرين، وغيرها من الدول العربية الصديقة. وإن مثل هذه الاتفاقيات يمكن أن تكون، وقد كانت في الماضي، مضرة بالمصلحة الإقليمية. فهي تحتوي على ثمن سياسي كبير، وأجندة خفية غير اقتصادية. فعلى سبيل المثال، علقت الولايات المتحدة خططاً لإكمال اتفاقية تجارة حرة مع مصر لأن الأخيرة رفضت الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في شكواها لمنظمة التجارة الدولية ضد سياسة الاتحاد الأوروبي المانعة لاستيراد الأطعمة المعدلة جينياً.

يمكن تعلم دروس مهمة من خلال تحليل تجربة الأردن في المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف. ومن أهم هذه العبر أنه ينبغي على الدول النامية التي تواجه إغراءات لعقد اتفاقيات فردية مع دول متقدمة أن تفكر مرتين أو أكثر قبل إبرام مثل هذه الاتفاقيات. إن ثنائية الأطراف بين الدول المتقدمة والدول النامية غير متساوية أبداً في ظل عالم تسيطر عليه قوى غير متكافئة. وإن ثنائية الأطراف ستبقي الدول النامية في نمط صناعي موجود منذ الحرب العالمية الأولى أو قبلها، وهو نمط ليس في مصلحة هذه الدول على المدى البعيد. ومثل هذه الاتفاقيات تربط الدول النامية بشبكة من الاتفاقيات ليس لديها أي سيطرة عليها. لذلك، فالأحرى بالدول النامية أن تدعم الاتفاقيات الإقليمية فيما بينها، وأن تشكل أحلافاً بين بعضها، وفي الوقت نفسه، أن تتجنب توقيع اتفاقيات ثنائية الأطراف غير متزنة مع الدول الصناعية. وتصل هذه الورقة إلى نهايتها بكلمات السيدين بيلو وكوا، التي تفسر لنا لماذا يجب أن تكون هذه هي القضية: «لم تأت السيطرة الأمريكية الموضوعة في مؤسسات متعددة الأطراف، ولا السيطرة الأمريكية المطبقة أحاديا بأي خير للدول الفقيرة والمضطهدة» [٥٣]. ■

(53) W. Bello, and A. Kwa, "The Stalemate in the WTO: An Update on the Global Trends", *Focus on the Global South*, Special Series, June 11, 2003, p. 5.

الاتحاد الأوروبي: الواقع والتحديات*

د. أحمد سعيد نوفل**

تعتبر تجربة التكامل والاندماج الأوروبي أكبر تغيير يتم في الجغرافيا السياسية لأوروبا، وهي الأهم في التجارب الاندماجية في العالم، ورائدة بكل المعايير بسبب النجاح الكبير الذي حققه الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص على الصعيد الاقتصادي. وترتبط دول الاتحاد بعلاقات دينية وثقافية واقتصادية وتاريخية وسياسية خاصة ومميزة أهلتها لتشكيل تكتل إقليمي مشترك، ومنظومة أوروبية موحدة تنافس التكتلات الدولية الأخرى. كما أن تجربة الاتحاد الأوروبي يمكن الاحتذاء بها في أماكن أخرى في العالم لم تعش شعوبها ويلات الحروب التي خاضتها الشعوب الأوروبية في القرن العشرين. ومع ذلك، وجدت دول الاتحاد أنه من أجل مصالحها وحاضرها ومستقبلها، عليها أن تترك خلافاتها التاريخية وحروبها الدموية خلفها.

وسأتحدث بشكل سريع عن نشأة الاتحاد الأوروبي، وتحليل واقع المنظومة الأوروبية من خلال الاطلاع على مؤسسات الاتحاد الأوروبي الدستورية، ومكونات القوة الأوروبية وعناصرها، والتحديات الداخلية والدولية التي تواجه الاتحاد ومستقبله في ظل النظام الدولي الجديد.

نشأة الاتحاد وتطوره

خرجت فكرة توحيد أوروبا لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في عام ١٤٦٤، بعد ١١ عاما على سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك، عندما طالب ملك بوهيميا بوديبراد Podiebrad بوضع ميثاق عدم اعتداء بين الشعوب المسيحية، وإقامة سلطة قضائية ذات صلاحيات، ونوع من البرلمان يضم الدول الأعضاء. وتطورت الفكرة عند المفكر الفرنسي المعروف جان جاك روسو؛ إذ دعا في كتابه «الحكم في السلام الدائم «Jugement sur la Paix Perpétuelle» الذي كتبه عام ١٧٨٢، إلى إقامة فيدرالية أو كونفدرالية بين الأمراء الأوروبيين. وجاء اقتراح الأديب الفرنسي المعروف

* اللقاء الشهري رقم (٢٠٠٤/٢) بتاريخ ٠٤/٢/١٨.

** أستاذ العلوم السياسيّة/ جامعة اليرموك؛ عضو المنتدى.



فيكتور هوغو Hugo Victor في شهر آب/أغسطس عام ١٨٤٩ ليكمل ما بدأه الآخرون. فقد وجه هيجو خطابا في مؤتمر السلام المنعقد في باريس دعا فيه لإقامة (الولايات المتحدة الأوروبية)، وإقامة مجلس شيوخ كبير مستقل يكون لأوروبا بمثابة ما هو البرلمان بالنسبة لإنكلترا. وتطورت الفكرة إلى مطالبة الكونت النمساوي ريتشارد كودنهوف - كاليرجي Richard Coudenhove-Kalergi عام ١٩٢٣، بإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية. ونشر كتابا أسماه بان - أوروبا Paneuropa ، وجال الأقطار الأوروبية ليسوق أفكاره التي جاءت في كتابه الداعي إلى إقامة الوحدة الأوروبية.

ونتيجة لذلك، عقد في فيينا عام ١٩٢٦ المؤتمر الأول للاتحاد الأوروبي وشارك فيه ٢٠٠٠ مندوب من ٢٤ دولة أوروبية. ووافق المؤتمر على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فيدرالي لأوروبا. وبعد ثلاث سنوات، دعا وزير الخارجية الفرنسية أريستيد بريان Aristide Briand في ١٩٢٩/٩/٥ إلى إقامة اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم لتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها. وعاد المشروع إلى البحث من جديد بعد الحرب العالمية الثانية، إذ عقد مؤتمر في مونترو Montreux في شهر آب/أغسطس عام ١٩٤٧ ضم حركات محافظة وديمقراطية ومسيحية واشتراكية، ودعا فيه المؤتمرون إلى إقامة «ولايات متحدة أوروبية». ومهد مؤتمر مونترو إلى عقد مؤتمر آخر في لاهاي La Haye في شهر أيار/مايو ١٩٤٨ شارك فيه أكثر من ألف مشارك من ١٩ بلدا أوروبيا، وكان من ضمن المشاركين فرانسوا ميتران François Mitterrand ، الذي أصبح رئيسا لفرنسا عام ١٩٨١، والمفكر الفرنسي المعروف ريمون آرون Raymond Aron. ويعود الفضل لهذا المؤتمر في إنشاء المجلس الأوروبي بعد عام على انعقاده، الذي فتح الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (European Coal and Steel Community) عام ١٩٥٠. ودعا وزير خارجية فرنسا روبرت شومان Schuman لإنشائها، بناء على اقتراح من قبل أحد مستشاريه، وهو جان مونيه Jean Monnet ، رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية، الذي اعتبر الأب الروحي لفكرة الاندماج الأوروبي. فقد وجد مونيه أن فرنسا، التي خرجت ضعيفة بعد الحرب العالمية الثانية، لا تستطيع أن تنهض لوحدها من دون التعاون مع الدول الأوروبية الأخرى. ولهذا فقد وجد أن إقامة سوق مشتركة بين الدول الأوروبية بشكل تدريجي سيساهم في حل مشاكل التنمية ورفع مستوى المعيشة في أوروبا. ووقعت معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس في ١٩٥٠/٤/١٨ ضمت فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ. وعقد مؤتمر ميسين Messine في حزيران/يونيو عام ١٩٥٥، الذي مهد الطريق لعقد اتفاقية روما في١٩٥٧/٢/٢٥، التي أنشأت الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية بين ست دول أوروبية، بعد توقيع إيطاليا عليها إثر انضمامها. وأصبح يطلق عليها المجموعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community.

وتوسعت العضوية بعد ذلك، إذ دخلتها بريطانيا

والدانمارك وأيرلندا في عام ١٩٧٢، واليونان في عام ١٩٨١ بعد زوال النظام العسكري وعودة الديمقراطية إليها، و كذلك إسبانيا والبرتغال عام١٩٨٦ بعد سقوط أنظمتها الدكتاتورية . وأصبحت المجموعة الأوروبية تضم في عضويتها ١٥ دولة . وفي عام ١٩٩٢ وقعت اتفاقية ماستريخت، التي أطلق عليها اتفاقية الاتحاد الأوروبي European Union ، وبدىء بتنفيذها في العام التالي . وسيرتفع عدد أعضائها إلى خمسة وعشرين عندما تنضم الدول العشر لعضوية الاتحاد في شهر مايو/أيار ٢٠٠٤ .

مؤسسات الاتحاد

لعبت مؤسسات الاتحاد دورا مهما في تقوية بنية الاتحاد وتطوره ، وأصبحت تشكل نواة لنظام سياسي ديمقراطي تتكامل فيه السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، مع محاولات للفصل بينها لتحقيق الرقابة المتبادلة . فهناك برلمان منتخب بشكل مباشر من قبل الأوروبيين في الدول الأعضاء يمثل السلطة التشريعية ، ويستطيع محاسبة المفوضية وسحب الثقة منها؛ ومحكمة تتشكل من ١٥ قاضيا ، وتتمتع بالاستقلال عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ . كما يوجد جهاز للمحاسبة يلعب دورا مهما في الرقابة على الموارد المالية والنفقات؛ ومجلس أوروبي يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد ، وهو عبارة عن اجتماعات قمة الرؤساء؛ ومجلس الاتحاد الأوروبي الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب التخصصات المختلفة (الخارجية والدفاعية والزراعية الخ . . .)، ومقره في العاصمة البلجيكية بروكسل، ويتكون من ٨٧ عضوا ، وتتخذ قراراته بأغلبية ٦٢ صوتا؛ والمفوضية الأوروبية التي تعتبر التجسيد الفعلي لفكرة الاندماج الأوروبي على أساس أنها تمثل إطارا عاما يعبر عن مصالح الوحدة الأوروبية ، وليس عن مصالح الدول الأوروبية. ويبلغ عدد أعضاء المفوضية ٢٠ عضوا ، بواقع اثنين لكل دولة كبرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا)، وعضو واحد لكل دولة أخرى من دول الاتحاد، ويتم تعيينهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، إلا أنه لا يتم الموافقة على تعيينهم إلا بعد موافقة البرلمان الأوروبي . وتضم المفوضية ٢٤ دائرة مختلفة ، ويعمل فيها ٢١ ألف موظف ، منهم ١٧ ألفاً في دولة المقر بلجيكا. وتجتمع المفوضية مرة واحدة ـ على الأقل ـ أسبوعيا. ويعتبر البرلمان الأوروبي الواجهة الديمقراطية للاتحاد ، ومع أن سلطاته أقل من سلطات البرلمانات الوطنية ، إلا أنه يمثل السلطة التشريعية في الاتحاد. ويضم ٦٢٥ عضوا موزعين على دول الاتحاد حسب كثافتها السكانية: من ألمانيا التي لها ٩٩ مقعدا، وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ٨٧ مقعدا، إلى لوكسمبورغ التي لها ٦ مقاعد . وبعد الانتخابات النيابية في كل دولة من الاتحاد لا يقوم النواب بتمثيل دولهم ، بل يتكتلون حسب التيارات السياسية الموجودة في البرلمان، وهي الكتلة الاشتراكية ، والكتلة الديمقراطية المسيحية ، وكتلة البرلمانيين الديمقراطيين الإصلاحيين، والكتلة الشيوعية ،وكتلة الخضر ، وتضم أحزاب البيئة في دول الاتحاد.

دستور الاتحاد

تعتبر المؤسسات الموجودة في الاتحاد مؤقتة لحين صدور دستور جديد للاتحاد . ولهذا فقد تم تشكيل فريق أوروبي برئاسة الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان لإعداد الدستور الجديد للاتحاد لمناقشته وعرضه على الأعضاء. وتوصلت

اللجنة الأوروبية المكلفة بصياغة الدستور المؤقت، والمكونة من ١٠٥ من الأعضاء، إلى وضع المسودة الأولية لأحكام الدستور الأوروبي بعد ١٦ شهرا. وجاءت الوثيقة من ٤٠٠ صفحة، وعرضها جيسكار ديستان على قمة الوحدة الأوروبية التي انعقدت في مدينة سالونيكي اليونانية في ٢٠٠٣/٦/١٢. وتظهر الوثيقة أنها لم تصل إلى دمج الدول الأوروبية في دولة واحدة، ولم تبحث في إقامة كيان واحد يلغي وجود كل دولة أوروبية على الساحة الدولية، بل إن كل دولة تريد المحافظة على كيانها المستقل، لكنها تعمل تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، أي أنها تريد إقامة تعاون وليس الانصهار في كيان جديد هو الاتحاد. ولهذا فقد جاء في مسودة الاتحاد «أن الوحدة الأوروبية كيان له شخصية معنوية وقانونية وسياسية واقتصادية مستقلة عن كل الدول الأعضاء».

كما نصت وثيقة الدستور على شروط العضوية في الاتحاد، وهي:

١- وجود نظام ديمقراطي
٢- احترام حقوق الإنسان والقانون
٣- حماية الأقليات الوطنية
٤- وجود مستوى معين للتشريعات الاجتماعية وحماية البيئة
٥- التمتع بنظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية
٦- القدرة على النهوض بأعباء العضوية وتعزيز أهداف الاتحاد في الوحدة الأوروبية.

مكونات القوة الأوروبية وعناصرها

يمتلك الاتحاد الأوروبي من القوة ما يؤهله للعب دور ريادي في النظام العالمي، خاصة أن معظم دول الاتحاد لها تاريخ حافل بالتأثير على سياسات الدول الأخرى خارج القارة الأوروبية. وانعكس هذا التأثير على الصعيد الدولي منذ القرون الوسطى حتى وقتنا الحالي. ويعترف أستاذ العلوم السياسية الأمريكي، وصاحب نظرية صدام الحضارات، صموئيل هنتنجتون بأنه «إذا ما أصبحت الأسرة الأوروبية متماسكة، فإنها بسكانها ومواردها وثرواتها الاقتصادية وتكنولوجيتها وقدراتها العسكرية الفعلية والكامنة ستكون القوة الكبرى في القرن الحادي والعشرين».

وبعد مضي أكثر من نصف قرن على وجود المجموعة الأوروبية، أصبحت قوة اقتصادية وسياسية مهمة في النظام العالمي الجديد، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، واقتربت إلى تحقيق وحدة حقيقية. ومن مكونات القوة الأوروبية أنها تحتل الآن أكبر قوة اقتصادية في العالم. وكانت تشكل في عام ١٩٩٤ أكبر سوق في العالم يبلغ عدد سكانه ٣٧٠ مليون نسمة، مقابل ٢٨٥ مليون نسمة هو عدد سكان الولايات المتحدة، علما بأن عدد سكان القارة الأوروبية كاملة يبلغ ٨٥٠ مليون نسمة.

وبلغ الناتج القومي الاجمالي لدول الاتحاد ٩,٢ تريليون دولار عام ٢٠٠١، أي ما يعادل الناتج القومي الأمريكي، ونصيبها من التجارة العالمية ٢٠٪ من الصادرات، مقابل ١٦,٣٪ للولايات المتحدة و ٨,٢٪ لليابان.

ويحقق الاتحاد الأوروبي سنويا حجم تجارة خارجية في المتوسط ١١٥٠ مليار دولار، ويمتلك أكبر دخل قومي في العالم، حيث يزيد على ٧٠٠٠ مليار دولار. ومن بين أكبر عشر دول متاجرة في العالم، هناك سبع من دول الاتحاد. كما تنتج دول الاتحاد مجتمعة أكثر من أي دولة أخرى في العالم من صناعة السيارات والمواد الطبية والأدوات الصناعية والسلع الهندسية. وتعتبر أكبر سوق

عالمي في مجال الإنفاق على البحث العلمي وتطويره، وفي مجالات التكنولوجيا وحقول الفضاء والسوبر كمبيوتر والقطارات . كما أن أربع دول منها (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا) تمثل نصف أعضاء الدول الصناعية الثمان التي يطلق عليها G 8 . واثنتان من دول الاتحاد (فرنسا وبريطانيا) هما عضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي ، ويملكون السلاح النووي.

أدوات القوة الأوروبية

لا شك أن الاتحاد الأوروبي يمتلك من الإمكانات وأدوات القوة المتعددة ما يجعله قادرا على لعب دور متميز على الصعيد الدولي والنظام العالمي. وسنعالج هذه الأدوات من خلال التركيز على القوة الاقتصادية، وبالذات توحيد العملة الأوروبية (اليورو)، وعلى قدرتها على تشكيل قوة عسكرية موحدة .

أ) العملة الأوروبية الموحدة

دعمت اتفاقية ماسترخت عام ١٩٩٢ التوجه الأوروبي للإسراع في إنشاء وحدة النقد الأوروبية. واتخذت في عام ١٩٩٤ إجراءات تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية، التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي ومقره فرانكفورت ، واتفق على هذه التسمية في عام ١٩٩٥ .

وفي عام ١٩٩٩ وافقت ١١ دولة من دول الاتحاد (فرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وهولندا ، والنمسا ، وبلجيكا، وإسبانيا ، والبرتغال ، وأيرلندا ، وفنلندا ، ولوكسمبورغ) من أصل ١٥ دولة ، على اعتماد اليورو رسميا . وأعلنت بريطانيا والدانمارك والسويد عن تأجيل دخولها لنادي اليورو حتى توافق شعوبها على هذا الانضمام . ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تقوية اليورو أيضا تزايد الفارق في العائدات على الودائع لصالح اليورو بعد خفض الإحتياطي الفدرالي الأمريكي نسبة الفائدة على الدولار الأمريكي في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ . ويلاحظ أن زيادة الفارق بين نسب الفائدة على العملتين الأوروبية والأمريكية قد تسبب في إضعاف الدولار وتقوية اليورو، إلا أن بعض الاقتصاديين يرون أن قوة اليورو نابعة من ضعف الدولار الأمريكي وليس من قوته .

ب) إنشاء قوة عسكرية

شهدت الدوائر الأطلسية والأوروبية منذ بدء انهيار الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٨٩ وانتهاء الحرب الباردة حوارا ساخنا حول مستقبل حلف الناتو وعلاقته مع المجموعة الأوروبية . وتباينت المواقف بين الولايات المتحدة ، المؤيدة لاستمرار قيادتها للحلف وتعظيم دوره الدولي ، وبين الموقف الأوروبي ، المطالب بتقليص صلاحياته ، خاصة في القارة الأوروبية ، وبناء قوة عسكرية أوروبية مستقلة . وأقر رؤساء الدول الأطلسية في مؤتمرهم الذي عقدوه في بروكسل في ١٩٩٤/١/١١ مشروع المشاركة من أجل السلام الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق كلينتون، والذي كان عبارة عن إعلان مبادئ يحدد التزامات الدول المشاركة فيه على قدم المساواة، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، وسيطرة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية، وشفافية موازنات الدفاع ، وتطوير القوات المسلحة التي سيضعها الأعضاء تحت تصرف الهيئة المنبثقة عن الحلف . وكان الهدف من ذلك إعطاء الفرصة للدول الأوروبية الشرقية لإقامة مزيد من علاقات التعاون مع الحلف الأطلسي، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تكن مرتاحة للموقف الذي تصر الولايات المتحدة على لعبه في الشؤون الأوروبية

. وكانت وجهة النظر الأوروبية ترى أنه لا داعي لاستمرار الناتو بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفييتي . ولهذا فقد أوصى المجلس الأوروبي في اجتماعه في هلسنكي عام ١٩٩٩ بتشكيل وتجهيز قوة عسكرية مسلحة أوروبية للتدخل السريع في عام ٢٠٠٣ تكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية والإقليمية. لكن بريطانيا أصرت أن لا تتدخل تلك القوات المزمع إنشاؤها في الأماكن التي تستطيع قوات حلف الأطلسي (الناتو) أن تتدخل فيها ، وأن تكمل مهمات قوات الحلف، بينما أرادت فرنسا وألمانيا أن تكون القوة الأوروبية مستقلة عن حلف الأطلسي . واتفق الجميع على أن تتكون تلك القوات من ٦٠ ألف عسكري موزعين بالتساوي على بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، وهي ما أطلق عليها القوة الأوروبية Eurofor وعلى البدء بقيامها عام ٢٠٠٣.

التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي

يلاحظ أن أوروبا قد قطعت مرحلة مهمة في تحقيق الوحدة بين دولها الرئيسية ، وأنها تمتلك مكونات القدرات الذاتية والدولية لبناء قوتها المستقلة والمؤثرة في النظام العالمي . ومن التحديات التي تواجهها :

١- إيجاد حلول للخلافات الموجودة بين الأعضاء لبعض القضايا التي تواجه الاتحاد ، كالخلافات بين ألمانيا وفرنسا من جهة، مع بريطانيا وهولندا من جهة أخرى، حول الإنفاق الزراعي . وكذلك الخلاف القائم بين بعض الأعضاء في كيفية دعم الدول الجديدة من دون أن تتأثر الدول الأصلية ، خاصة أن الدول العشر الجديدة سوف تحصل على تمويل كامل من الاتحاد مع حلول عام ٢٠٠٧ .

٢- قضية اختلاف الثقافات في أوروبا . ووجود ١٥ مليون مسلم ذي ثقافة غريبة عن الثقافة الأوروبية السائدة في أوروبا أمر يقلق بعض الأطراف في الاتحاد . ومن المحتمل أن يرتفع العدد إذا دخلت تركيا بملايينها السبعين، ويزداد بذلك التناقض الثقافي.

ولحل هذه المعضلة، فقد صرف الاتحاد ٥٠٠ مليون يورو على السياسة الثقافية في أوروبا من أجل تقريب الثقافات الأوروبية المختلفة داخل الاتحاد، على أساس وجود ثقافة الموزاييك في أوروبا بين الثقافات المختلفة ، كالثقافة الفرنسية والألمانية والإيطالية والإنجليزية والثقافات الأخرى ، حيث توجد ١٥ لغة مستعملة بين شعوب دول الاتحاد. وفي استطلاع للرأي العام، وافق ٣٨٪ فقط من الذين شملهم الاستطلاع من مواطني دول الاتحاد على وجود ثقافة أوروبية موحدة في أوروبا .

٣- مشكلة الخلافات التاريخية بين دول الاتحاد ، خاصة بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا . ويقول وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر في هذا المجال: «إن القوانين العدوانية لسياسة القوة في أوروبا قد ألغيت . وحدث ما هو أعجب من الجغرافيا السياسية ، حيث جلس الأسد الألماني على العشب إلى جانب الحمل الفرنسي.»

٤- الاختلاف في مواقف كل دولة من الاتحاد. فألمانيا تريد توسعة الاتحاد وتحويله إلى فدرالية بعد انضمام دول أوروبا الشرقية ليصبح كالاتحاد الفدرالي الأمريكي. وفرنسا من المتحمسين للاتحاد، بعكس بريطانيا الحذرة من الاندماج، والتي ما زالت مترددة في تطبيق استعمال عملة اليورو بدلا من الجنيه الإسترليني في أراضيها .

٥- مشكلة النمو السكاني في الاتحاد بسبب ارتفاع نسبة الشيخوخة في أوروبا وانخفاض معدل النمو السكاني . ففي فرنسا، هناك عشرة ملايين فرنسي تجاوزوا سن السبعين سنة، وسيرتفع عددهم عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ١٥ مليون . كما يتوقع بعض المراقبين تراجع عدد سكان دول الاتحاد خلال العشرين سنة القادمة . ففي ألمانيا سيتراجع عدد الألمان من ٨٣ مليوناً حاليا إلى ٦٠ مليوناً عام ٢٠٢٠. وإذا لم تزد عدد سكانها بنصف مليون مهاجر من الشباب إليها ، أو من المواليد خلال الثلاثين سنة القادمة، فإن عدد سكانها سوف ينخفض إلى ٧٠ مليوناً في أواسط القرن الحالي بدلا من أن يزداد. وسينخفض عدد سكان أوروبا بمقدار ٤٠ ـ ٥٠ مليون نسمة خلال الخمسين سنة القادمة. وحسب تقرير صادر عن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن، فإن أوروبا، باستثناء بريطانيا ، غير جاهزة للتعامل مع المشكلة العمرية ، وستكون فرنسا وإسبانيا وإيطاليا من أكثر الدول الأوروبية المهددة بهذه المشكلة .

وإذا كان عدد سكان الاتحاد الآن ٥٠٠ مليون (بعد انضمام الدول العشر)، فسوف يتناقص ليصل إلى ٤٥٠ مليوناً بعد خمسين سنة ، بعكس ما هو مفروض من زيادة طبيعية في عدد السكان. ومن المعروف أن عدد سكان فرنسا في مطلع القرن العشرين (١٩٠٠) كان ثلاثة أضعاف عدد سكان المكسيك ، وألمانيا ثلاثة أضعاف عدد سكان البرازيل، أما في مطلع القرن الحادي والعشرين ، فقد أصبح عدد سكان المكسيك أكبر من عدد سكان ألمانيا وفرنسا، وسكان البرازيل أكبر من عدد سكان ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والنمسا والسويد مجتمعة.

٦- مشكلة الخلافات في السياسة الخارجية للاتحاد. فهناك خلاف في المواقف الأوروبية من الصراع في الشرق الأوسط ، ومن الحرب ضد العراق، ومن (الإرهاب)، حيث أن بريطانيا تؤيد الولايات المتحدة ، بينما فرنسا وألمانيا تنتقدان الموقف الأمريكي . والخلافات في مواقف الاتحاد في السياسة الخارجية تتناقض مع ما تم الاتفاق عليه في معاهدة ماستريخت من حيث ضرورة التنسيق في السياسة الخارجية للاتحاد.

٧- دخول دول أوروبا الشرقية (بولندا والمجر والتشيك) لعضوية الاتحاد، وهي الدول التي أطلقت عليها الولايات المتحدة صفة أوروبا الجديدة، بينما الدول الأخرى، خاصة فرنسا وألمانيا، أوروبا القديمة .

ومن التحديات المهمة الأخرى التي سوف تؤثر على مستقبل القوة الأوروبية: قضية دخول تركيا للاتحاد، وقضية العلاقة مع الولايات المتحدة . وقد بدأت تظهر آثار الخلافات في المواقف بين أوروبا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، ومن مظاهر هذه الخلافات اتفاق دول الاتحاد على إصدار عملة أوروبية موحدة. ولا شك أن أوروبا تبحث عن أفضل الطرق لحماية مصالحها المتناقضة مع المصالح الأمريكية . ويبدو أن معظم الخلافات القائمة بين الطرفين تتركز على أساس تنافس على المصالح الاقتصادية . فقد تصاعدت الخلافات التجارية بينهما خلال التفاوض على تعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية. وظهر خلاف آخر على تجارة الموز والذرة واللحوم المعالجة بالهرمونات. لكن الخلافات تصاعدت بعد إصدار عملة أوروبية موحدة

أخذت تنافس العملة الأمريكية. وهناك خلاف في وجهات النظر على صعيد السياسة الخارجية بين الاتحاد والولايات المتحدة بسبب الاختلاف في مواقف كل منهما من القضايا الدولية، كالصراع العربي الإسرائيلي، والعراق، وكوريا، والإرهاب الدولي. وظهر هذا الخلاف بسبب عدم تأييد الاتحاد الأوروبي للقرارات الأمريكية بفرض حظر على إيران وكوبا وسوريا، ومطالبة واشنطن حلفاءها بتطبيق تلك القرارات.

وكشفت الأزمة العراقية عن انقسامات عميقة في داخل أوروبا في مجالي الدبلوماسية والدفاع، وأظهرت مدى الصعوبات التي تعوق وجود الاتحاد وتأثيره على الساحة الدولية، أي ذهابه أبعد من هدفه الأول الأساسي، وهو السوق الاقتصادية الكبرى. والخلاف، كما يبدو بين الاتحاد والولايات المتحدة في هذا المجال، هو الرفض الأوروبي لاستعمال القوة بدلا من القانون، وينتقد الأوروبيون المفهوم الأمريكي بأن «القوة هي التي تضع القانون». ويبدو أن الأمريكيين قد تبادلوا الأدوار مع الأوروبيين، حيث كانت الولايات المتحدة تدعو في السابق إلى حل الصراعات بين الدول عن طريق المفاوضات، وأصبحت الآن تعتمد أسلوبا آخر قائماً على استعمال القوة بدلا من المفاوضات؛ بينما كانت الدول الأوروبية في عصر الاستعمار هي التي تستعمل القوة للهيمنة على الشعوب الأخرى، وأصبحت الآن تفضل استعمال أسلوب التفاوض والحوار لحل الخلافات. وكان الأوروبيون يستعملون القوة للدفاع عن مصالحهم الاستعمارية، بينما كان الأمريكيون يهتمون بالقانون الدولي ويقفون ضد سياسة القوة. ويبرر الأمريكيون هذا التغير في الاستراتيجية الدولية بأحداث ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١. ومن المشاكل التي تواجه العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كذلك، دعوة بعض دول الاتحاد لإنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة عن قوات الحلف الأطلسي، والخلاف على مشروع الدفاع الصاروخي الذي اقترحته الولايات المتحدة ولم تتحمس له دول الاتحاد. وأبدى شرويدر تحفظه على مشروع نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي، وطالب الاتحاد أن يتشاور مع واشنطن قبل أن ينفذ المشروع، بينما دافع دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي، عن المشروع الذي كان الرئيس الأمريكي جورج بوش (الإبن) قد اقترحه، وقال إن الخطة الأمريكية تهدف إلى حماية الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين. ويعتبر مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي من أهم الموضوعات التي أثارت الانقسامات داخل حلف الناتو منذ انتهاء الحرب الباردة. وانتقل الخلاف إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ومن القضايا الخلافية الأخرى، قضايا النفط لأن الولايات المتحدة تريد أن تتحكم بالنفط العالمي وتسيطر عليه، وهي تعرف جيدا أن الدول الصناعية بحاجة ماسة إليه، وأن مستقبل اقتصاد تلك الدول مرتبط بحصولها على النفط. ولهذا، فإن الولايات المتحدة تريد أن تتحكم بوصول النفط إلى الدول الأوروبية لكي تؤثر على اقتصاد تلك الدول، خاصة أن زيادة الطلب العالمي سوف تؤدي إلى زيادة في الصادرات الخليجية من ٤٨و١ مليون برميل يوميا الآن إلى ٣٣و٥ مليون برميل يوميا حتى عام ٢٠٢٠. وهذا من الأسباب التي أدت إلى احتلال الولايات المتحدة للعراق، وإحكام سيطرتها على النفط العربي.

وأصبحت أوروبا لا تتقاسم وجهات النظر نفسها مع الولايات المتحدة من قضايا السياسات الخارجية

الدفاعية، والقضايا القومية ، والمصالح الاقتصادية المشتركة . ولم تعد هناك استراتيجية مشتركة ولا أرضية مشتركة تربط بينهما كما كانت من قبل خلال الحرب الباردة. وإن الظروف التي أدت إلى قيام الاتحاد الأوروبي أنتجت مجموعة من المبادئ المتعلقة بفعاليات القوة الدولية تختلف كلياً عن مبدأ القوة الذي تنادي به الولايات المتحدة ، مما أدى إلى زيادة الخلافات بين المعسكرين الأمريكي والأوروبي .

الخلاصة

أثبت الاتحاد الأوروبي أنه يمتلك قوة سياسية واقتصادية وعسكرية لها وزن كبير على الصعيد الدولي لا يستهان بها ، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة لتنامي هذه المنظومة في النظام العالمي الجديد . واستطاع الاتحاد الأوروبي أن ينجح على الصعيد الاقتصادي في بناء قوة اقتصادية مهمة، إلا أن ذلك لا يعني أن الاتحاد قادر على مواجهة التحديات الأخرى التي تواجهه على صعيد السياسة الخارجية والدفاعية . كما أن توسيع عضوية دول الاتحاد إلى ٢٥ دولة (من الممكن أن ترتفع إلى ٣٠) سوف يزيد من تلك التحديات لاختلاف سياسة الأعضاء الجدد عنها للدول الأخرى (أوروبا الجديدة وأوروبا القديمة) . وسوف يصبح الاتحاد أكثر تنوعا وتعددا في الاتجاهات بحيث لا يستطيع أن يعبر عن سياسة وإرادة مشتركة واحدة على الصعيدين الدبلوماسي والدفاعي. كما إن الإنجازات التي حققها الاتحاد عبر مسيرته الطويلة تؤكد على أنه تجاوز مرحلة الخطر ، وأنه لا عودة إلى ما كانت عليه القارة الأوروبية عشية الحرب العالمية الثانية من تناحر وصراعات، وأنها بحاجة الآن إلى قهر التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها لكي تدعم مسيرة الاندماج وتصل إلى بر الأمان .

وبالنسبة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، فهناك احتمال أن تتراجع واشنطن عن مطالبها في الاستمرار بلعب الدور الأساسي على مسرح الأمن الأوروبي عبر مظلة حلف الناتو، مقابل حصول الحكومة الأمريكية على ضمانات باستمرار تدفق صادراتها للأسواق الأوروبية من دون قيود. لكن احتمال استمرار الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أمر وارد في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي ، ومنعها أوروبا من المشاركة في لعب دور مهم على الساحة الدولية ، خاصة في ظل وجود المحافظين الجدد على رأس السلطة في الولايات المتحدة. كما إنه على الرغم من قوة أوروبا الاقتصادية، فهي لم تستطع أن تحول تلك القوة إلى قوة سياسية أو عسكرية . وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة، التي تمتلك قوة اقتصادية تعادل القوة الأوروبية، تمتلك في الوقت نفسه من القوة السياسية والعسكرية أضعاف ما تمتلكه أوروبا، مما يدل على أن الطريق أمام الاتحاد ما زال طويلا لكي يوظف قوته الاقتصادية إلى قوة سياسية وعسكرية يستطيع من خلالها أن يلعب دورا أكثر فعالية في النظام العالمي .

ويبدو أن عوامل التوافق الاستراتيجي بين الاتحاد والولايات المتحدة تتضاءل لوجود أسباب كثيرة لهذا التباعد وعدم التفاهم. وإذا وصفنا النصف الثاني من القرن العشرين بعصر الحرب الباردة والصراع الأمريكي السوفييتي، فمن الممكن أن يكون الصراع القادم في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين صراعاً بين أوروبا وأمريكا . ■

الشباب طاقة *

د. سري ناصر **

أودّ في مستهل حديثي أن أطرح بعض الملاحظات العامة حول عالمنا العربي وما يعانيه من اضطراب وتمزّق، ثمّ أنتقل إلى الحديث عن الشباب، وبعد ذلك سنعرض فيلم فيديو قصيراً عن تجربة قمنا بها أثناء التدريس في الجامعة الأردنية، وهي تظهر طاقة الشباب، ونختم بفتح الباب للنقاش والتعليق.

لا شك أن العالم العربي يقف اليوم على أعتاب كارثة قد تفقده هويته الثقافية. إن مجتمعاتنا العربية مستهدفة ومستباحة من قبل هؤلاء الطامعين في الاستيلاء على خيراتها وثرواتها وطاقاتها. ونحن نقف اليوم مشدوهين أمام نجاح أعدائنا في تمزيق التضامن العربي، بالإضافة إلى أنهم ما زالوا يحاولون تفكيك كل مجتمع عربي على حدة.

تتلخص القضية اليوم ببساطة في بقائناأو عدمه. وإذا اخترنا الحفاظ على وجودنا، فهناك أعمال وجهود جبارة علينا القيام بها قبل فوات الأوان، فالوقت متأخر والخطر داهم.

إن المسؤول الأول والأخير عن وضعنا المتردي هو نحن. فمؤسساتنا ابتداءً من الأسرة والمدرسة والجامعة، بالإضافة إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية، قصرت عن القيام بواجباتها نحو بناء الإنسان.

كلنا يذكر أن المرحوم جلالة الملك حسين المعظم رفع شعار الإنسان أغلى ما نملك. وكان رحمه الله يؤمن بأن مستقبل العالم العربي مرهون بإعلاء قيمة الإنسان. ولا شك أن جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم يسير على النهج نفسه، فهو لا يألو جهداً في العمل المتواصل الدؤوب لتوفير حياة كريمة للمواطن.

لكن، لسوء الحظ، إن ما رفع من شعارات عن قيمة الإنسان العربي ذهب أدراج الرياح. ونحن الآن أمام حقيقة يجب علينا أن لا نتهرب من مواجهتها، وهي أن الإنسان العربي هو أرخص ما نملك.

نحن نعرف أن عالمنا العربي يزخر بالطاقات والثروات، لكنها مهملة أو معطلة. فعندنا العقول والأيدي، لكن الأيدي معطلة مشلولة، والعقول صامتة خائفة أو مهاجرة.

إن من أهم الطاقات المهملة، أو المعطلة، في عالمنا العربي طاقة الشباب. الشباب، تلك الفئة التي تكمن فيها القوة ويكمن العنفوان والأمل، تمثل الثروة الحقيقية

* اللقاء الشهري رقم (٢٠٠٤/٣) بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٩ .

** أستاذ علم الاجتماع في الجامعات الأردنية.

للمجتمعات الإنسانية. فهي أعمدة المجتمع، يتوقف عليها ازدهاره أو تدهوره وفناؤه. وهي الفئة التي تواصل مسيرة المجتمع، وتعمل على الرفع من شأنه والدفاع عن أمنه. ولسوء الحظ، فإن فئة الشباب العربي لا تلقى الاهتمام والرعاية الكافية في النظام العربي، وهي مهمشة بالرغم ممّا نسمعه عن أهميتها.

إن جميع المؤتمرات التي تعقد وتنادي بأهمية الشباب لم تستطع أن تخرج بمشروع نموذجي للتعامل مع هذه الفئة. وأنا لا أرى أن هناك محاولات جادةً لاستثمار طاقات الشباب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. فهناك الخوف من هذه الطاقة على أمن الأنظمة العربية التي تعمل على استنزاف طاقات الشباب عن طريق أعمال مثل مباريات كرة القدم والنوادي والمخيمات.

إن وضع الشباب في المجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام التعليمي. فالمؤسسة التعليمية تلعب دوراً محورياً في تهيئة الشباب للمستقبل من خلال بناء طاقاتهم وتوظيفها في عملية الإنتاج والتنمية. لكن، لسوء الحظ، إن أكثرية الجامعات في عالمنا العربي فشلت في إنتاج شباب مؤهل ومنتج. ولذلك، فإني أرى أنها تساهم في تفاقم مشكلات مجتمعاتها، لا سيما أنها في الأغلب لا تعمل على تهيئة الشباب بشكل جيد للمساهمة في التقدم والتنمية. وللأسف، هناك عدد كبير من جامعاتنا قد تحولت إلى مؤسسات تجارية هدفها الربح المادي. ونحن نعرف أن هناك جامعات عربية تبيع الألقاب العلمية للشباب مقابل ثمن يدفعه الطالب على أقساط خلال عدة سنين دون المحافظة على مستويات علمية.

ولو تابعنا نسبة الناجحين في الجامعات العربية، لوجدنا أن أكثر من خمسة وتسعين في المائة ممن يسجلون في الجامعات يتخرجون حاملي ألقاب علمية، والكثير من الشهادات التي يحملونها لا تؤهلهم للقيام بالأعمال التي قضوا سنين طويلة في دراستها. لكن علينا أن نعترف بأن هناك ثلةً من الخريجين المؤهلين يبرّزون في حياتهم العملية، إلا أنهم قلة، ويعود الفضل في ذلك لمثابرتهم الشخصية.

من هنا نجد أنّ أعداد الشباب العاطلين عن العمل في ازدياد مستمر. وهم يقضون معظم أوقاتهم إما في البحث عن وسائل تمكنهم من الهجرة، أو في التسكع في المقاهي والأماكن العامة، أو في تعاطي الكحول والمخدرات. وتشير بعض الإحصاءات إلى أن نسبة عالية من الشباب يصيبهم الاكتئاب نتيجة الإحباط والاغتراب.

ولذلك أرى أنه من الضروري، بل من الواجب على الحكومات والجامعات، التخطيط للاستفادة من هذه الطاقة المهملة التي تعتبر ثروة كبيرة عند المجتمعات التي تعرف قيمتها. فمثلاً، لو أخذنا المجتمع الأردني، لرأينا أن هناك ٢٢ جامعة رسميّة وخاصّة، بالإضافة إلى ثمان وأربعين كليّة مجتمع، وأن عدد الطلاب في هذه المؤسسات يربو على ١٨٦٠٠٠ شاب وشابة. فلو طلب من كل طالب، مثلاً، إعطاء ساعة واحدة من وقته في الأسبوع لعمل منتج منظم، مثل زراعة الشجر، لاستطاع الأردن أن يضيف حوالي مليون شجرة كل عام تحدّ من زحف التصحّر. وتصوّروا معي لو قام كل طالب في العالم العربيّ بزراعة شجرة واحدة كل أسبوع، فسنستطيع إضافة ثروة جديدة لعالمنا العربيّ.

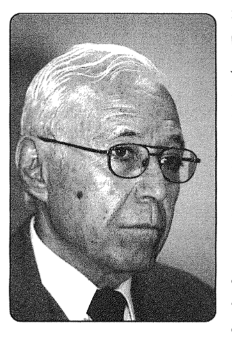
لقد قمنا بتجربة رائدة أثناء التدريس في الجامعة الأردنيّة. فقد أحدثنا مادة إسمها التنظيم والتنمية. وقد استطعنا العمل مع الشباب على إنشاء مراكز اجتماعية في مناطق شعبية. ونجحت هذه التجربة، إذ أخذت هذه المراكز تلعب دوراً محورياً في الحياة اليومية للأحياء الشعبية، حيث نعمل على مساعدة أبناء الأحياء على تحسين أحوال معيشتهم.

ولسوء الحظ، فإن هذه التجربة الرائدة أجهضت، ولم تقم الجامعة بالاستفادة منها واستغلالها للبناء عليها وتطويرها. ■

حـوار مع د. طيّب تيزيني

أجرى الحـوار : أ. نزيه القسوس*

الدكتور طيب تيزيني من الفلاسفة والمفكرين العرب الذين وضعوا بصمات واضحة على مسار الفكر العربي الحديث. وقد أسس لمشروع نهضوي فكري، وأغنى المكتبة العربية بمؤلفاته الفكرية المتعددة، فطرح آراءه الجريئة والشجاعة من خلال هذه الكتب. ويعد واحداً من المفكّرين العرب الكبار أصحاب المشروعات الفكرية النهضوية.



نشأ الدكتور تيزيني في مدينة حمص وأنهى دراسته الثانوية فيها. وقد استفاد خلال دراسته الثانوية من مكتبة والده رجل الدين، ومن مكتبة شقيقه الأكبر، إلى أن انتقل إلى جامعة دمشق للدراسة هناك. إلا أنه لم يستطع إكمال دراسته لأسباب سياسية واجتماعية، وكانت الوحدة قد نشأت بين سورية ومصر.

غادر الدكتور تيزيني سورية إلى أوروبا، حيث تجول في عدد من البلدان الأوروبية إلى أن استقر به المقام في ألمانيا. فدرس هناك الفلسفة والعلوم الاجتماعية، وحصل على شهادتي الماجستير والدكتوراة، ودرّس في الجامعات الألمانية حتى حصل على لقب الأستاذية وعاد بعدها إلى دمشق ليعمل أستاذا للفلسفة في جامعة دمشق.

حصل في العام ١٩٩٨ على لقب واحد من مئة فيلسوف في العالم في القرن العشرين من مؤسسة كونكورديا الفلسفية الفرنسية الألمانية. وفي العام ٢٠٠١ انتخب عضواً في لجنة الدفاع عن الحريات في الوطن العربي ومركزها القاهرة.

من مؤلفاته: مدخل إلى مفهوم الهيولي في الفلسفة العربية والإسلامية، و مشروع رؤية جديدة في الفكر العربي في العصر الوسيط ، وحول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث (الوطن العربي نموذجاً)، وروجيه غارودي بعد الصمت، **والكتاب الأول من مشروع اطلق عليه عنواناً عاما وهو** مشروع رؤية جديدة للفكر العربي منذ بواكيره حتى المرحلة المعاصرة، ومن التراث إلى الثورة، والفكر العربي في بواكيره وآفاقه الأولى، **وكتاب** من يهوه إلى الله **(في جزءين)**، ومقدمات أولية في الإسلام المحمدي الباكر نشأة وتأسيساً، **وكتاب** النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة ، ومن اللاهوت إلى الفلسفة العربية الوسيطة، وفصول في الفكر السياسي العربي المعاصر ، وفي السجال

* كاتب صحافيّ في جريدة الدّستور الأردنيّة.

الفكري الراهن، وبيان في النهضة والتنوير العربي.

كما أصدر كتباً بالاشتراك مع آخرين، منها: نحو فلسفة عربية معاصرة ، والإسلام والعصر ، وكتاب حول قضايا الإسلام والعولمة.

- لقد درست وحصلت على شهادة الدكتوراة والأستاذية من ألمانيا ودرّست هناك لعدة سنوات. كما أقمت لفترة طويلة في اليمن. ماذا استفدت من هاتين التجربتين؟

في ألمانيا، وهي الأسبق، أفدت الكثير على صعيد الدراسات المنهجية في الفلسفة وفي العلوم الاجتماعية، خصوصاً أني حاولت أن أطلع على عموم ما كانت تنتجه المؤسسات العلمية هناك، إضافة إلى الجامعات؛ بل إني قمت برحلات متقطعة إلى هذه الجامعة أو تلك، وإلى هذه المؤسسة أو تلك، لأتلقف ما كان ينتج في حينه. وقد بلورت في ألمانيا فكرة حاسمة هي محاولة إعادة كتابة التاريخ الفكري العربي، وكان يشغلني مفكر كبير في تاريخنا هو ابن خلدون؛ إضافة إلى الفيلسوف العربي ابن رشد. هذه المسائل أخذت تكتمل باتجاهاتها العامة هناك، وقد تابعتها فيما بعد مع بروز مسائل أخرى نشأت لاحقاً بعد عودتي من ألمانيا. وأضيف إلى ذلك أيضا أنني أخذت من ألمانيا مسألة مهمّة هي ضرورة الاهتمام بالدراسات الاستشراقية بهدفين: هدف نقدي، وهدف تعلمي؛ لأنني لاحظت أن الاستشراق لا يمثل بنية واحدة بقدر ما ينطوي على بنيتين اثنتين: واحدة حاولت أن تقارب الفكر العربي بكثير من الدقة، وأخرى لاحظت أنها كانت تمثل نسقاً من أنساق الغزو الفكري باتجاه الوطن العربي.

أما في اليمن، فيهمني جدا أن أقول إنني اطلعت على تجربتين اثنتين باعتبار أنني مارست التدريب في عدن، وكانت عاصمة الجمهورية اليمنية الديمقراطية، وفي صنعاء، عاصمة الجمهورية اليمنية. وقد درّست هناك نماذج مما كنت قد حاولت أن أدرّسه في إطار مفهوم التخلف والتخليف، وهذه فكرة أعتبرها أساسيّة، حيث اكتشفت أن اليمن الشمالي، إضافة إلى أنه كان متخلفاً، فقد لاحظت أن هناك من يسعى إلى إبقاء هذا التخلف وتحويله إلى تخليف. وهذه المعلومة أفادتني كثيرا في كتاباتي اللاحقة، خصوصا أنني كتبت قياسا عليها ما أطلقت عليها في كتاب بعنوان: من ثلاثية الفساد إلى قضايا المجتمع المدني، ووضعت يدي على مقولتي الفساد والإفساد؛ الفساد الذي ينشأ في حالات كثيرة بسبب ظروف موضوعية تحول دون الشفافية والدقة والديمقراطية. هذا الفساد ما يفتأ أن يتحول إلى عملية قاصرة؛ إذ يحاول البعض في النظام السياسي، كما في مؤسسات أخرى، أن يجعلوا منه ظاهرة مؤبدة، فيحولونه إلى عملية إفسادية.

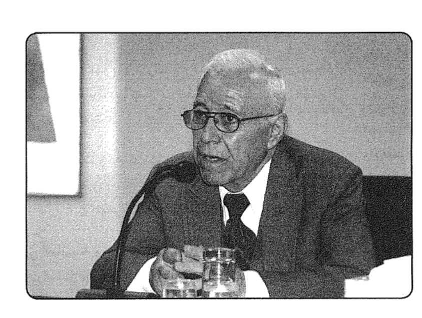
- كيف دخلت إلى الفلسفة؟

دخلت إلى الفلسفة منذ بداياتي الباكرة، بل لعلي أقول منذ أن كنت يافعاً، إذ كنت أشعر على الأقل بحاجة حثيثة للتعرف إلى شخصيات كبيرة سمعت بها وقرأت عنها على الأقل عناوين أولية في مكتبتين كانتا موجودتين في بيتي: مكتبة الوالد، وكان الوالد رجلاً من رجال الدين، لكنه كان مجتهداً يحاول أن يقرأ الدين عموماً، والإسلام بصورة خاصة، قراءة تأويلية تجعل هذه القراءة قابلة بمعنى أو بآخر لأن تستجيب لاحتياجات العصر.

أما في المكتبة الثانية، وكانت قد تأسست على أيدي أخوين لي كانا يدخلان شيئاً فشيئاً في إيقاع العصر. وفي سورية في ذلك الحين، أي حين كنت يافعاً في الأربعينيات والخمسينيات، كان هناك حراك سياسي وثقافي تمثل بنمو مجتمع سياسي أولي اخترق بانقلابات عسكرية متعددة، إضافة إلى الحراك الثقافي الذي كان تعبيراً جديداً عن فكر جديد في سورية يسعى إلى طرح مفاهيم جديدة، مثل المجتمع المدني، والعقلانية، وتحرّر المرأة، وهكذا.

في هذا البيت، الذي لا أقول عنه إنه كان مزوّداً بمكتبتين مختلفتين، وإنما كان بيتاً يتمم شطره الأول شطره الثاني، نشأت واكتشفت أني أميل إلى الإجابة عن مسائل كنت أسمع كثيراً من الحوار حولها، مثل مسألة تحرر المرأة،

ومسألة العلم والدين، ومسألة العلمانية، ومسألة السلفية. لذلك دخلت في الفلسفة، وإن كان هناك أيضاً حال آخر شاركني هذا الهم، وهو الاهتمام بالنقد الأدبي. فوجدتني متجها إلى قراءة أدبية نقدية، مما دعاني أن أقرأ طه حسين، وأن أقرأ الشاعر الفيلسوف أبو العلاء المعري، وآخرين. وشيئاً فشيئاً وجدتني أتجه اتجاهاً أكثر تخصيصاً نحو الفلسفة. وهذا ما برز حين اخترت دراستي في دمشق التي لم أتمها، حيث اخترت الأدب الانجليزي كي أؤسس نفسي لغوياً حتى أتمكن من الدخول في إطار الفلسفة. لكن ذلك حسم في ألمانيا، بالرغم من أن دراسة الطب كانت قد لاحقتني أيضاً ، فتوقفت عنها وتابعت دراساتي الفلسفية.



- ما حال الفلسفة في سورية والوطن العربي؟ وماذا يمكن أن تقدم هذه الفلسفة لهذا الوطن؟

لا شك أن الفلسفة بعد أن ظهرت بعض الشيء في سورية، خصوصاً في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، ازدهرت بعض الازدهار تقريباً من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٥٧، حيث كانت قد تبلورت بشكل أو بآخر وأجابت عن مسائل كان المثقفون يتحدثون عنها؛ لكن هذا الازدهار كان عمومياً غير عميق أولاً، وكان قصير العمر ثانياً .

وبعد ذلك جاء من جعل من الفلسفة مسوّغاً أيديولوجياً لمصالح سياسية جديدة، وهذا بالطبع ارتبط ببروز النظام السياسي الجديد في سورية الذي بدأ عام ١٩٦٣ وقبله مع الوحدة السورية المصرية.

بدأت الفلسفة تتراجع شيئاً فشيئاً بسبب تعاظم الفكر الواحد، اللون الواحد، النزعة الواحدة، مع أن الماركسية، مثلا، كفلسفة، وجدت ازدهارا لها في تلك المرحلة. لكن الفلسفة عموماً في المجتمع السوري وفي المؤسسات التعليمية السورية لم ترقَ إلى مستوى واسع؛ بل أخذت تتحول إلى مواقع ثانوية، كما أشرت، بعد أن أصبحت الأيديولوجيا الجديدة سيدة الموقف. وهذا الحال نفسه كان مهيمنا في العالم العربي مع استثناءات هنا وهناك، خصوصاً في تونس وفي المغرب وكذلك في لبنان؛ إذ إن لبنان شكل في مرحلة ليست قصيرة بعداً كبيراً لازدهار الفكر الفلسفي، سواء على صعيد المؤسسات الثقافية أو على صعيد الجامعات. ثم أتت مرحلة الحرب لتوقف مدّاً كبيراً كان يخيف الجميع ممن كانوا يسعون إلى الحفاظ على مواقعهم السلطوية.لكن الفلسفة بقيت؛ إنما ظلت تمثل ظاهرة تهمشت شيئا فشيئا إلى أن تحولت إلى عبء على الفكر الفلسفي. فالمؤسسات الفلسفية في سورية تحولت إلى هذا العبء بعد أن ربطت الجامعات والمؤسسات الثقافية بسياسات الحزب. وهذا ما نقوله الآن برؤية نقدية باتجاه إصلاح جديد، لأن عملية التعليم العالي وغيرها ألحقت إلحاقاً بسياسة الحزب نظراً إلى أن حزب البعث أتى واعتبر نفسه قائدا للمجتمع والدولة. وهنا بدأت عملية لم تكن في صالح النمو الفلسفي بقدر ما كانت حالة فتحت آفاقاً كثيرة لفكر واحد ونمو واحد وبلون واحد.

لهذا لم يحدث تراكم ملحوظ على صعيد التفكير الفلسفي، وظلت الفلسفة تمارس أدوارها التعليمية البسيطة بالرغم من نشوء أشخاص كانوا مبرزين في التفكير الفلسفي؛ لكنهم لم يتمكنوا من أن يتحولوا إلى ظاهرة، أو إلى

مدرسة، فلسفية. وهذا ما لاحظته في الجامعة السورية في حينه حين عدت من ألمانيا؛ إذ لاحظت أن قسم الفلسفة في هذه الجامعة لم يكن قسماً يعنى بالفلسفة، بل كان قسم عمل فلسفي لبضعة أفراد. فلم يتحول إلى ظاهرة فاعلة، ولم يكوّن كوادر جديدة تنتج الفلسفة وتعيد إنتاجها وتعمم التفكير الفلسفي في سورية. لهذا، نحن الآن نعاني فعلاً من غياب فكر فلسفي فاعل يستطيع أن يسهم في عملية الترميم الجديدة التي نسميها الآن في سورية مشروع الإصلاح والتحديث والتطوير. لكن هذا المشروع لا يزال متعثراً الآن، مثله مثل باقي المشروعات في الوطن العربي. ولعلي أشير هنا إلى النخب وبعض الزملاء في قسم الفلسفة بدمشق، حيث استطعنا معا أن نعمل بعض الشيء. لكن هذا نقد أوجهه للمفكرين والمثقفين السوريين الذين لم يستطيعوا حتى الآن أن يؤسسوا تياراً فاعلاً ذا حضور كبير في سورية وفي الوطن العربي. لقد عشت مأساة كبيرة تمثلت في انفضاض الأساتذة، أي أساتذة الفلسفة والمفكرين، عن أن يعملوا معاً. وهنالك مع الأسف حالة من التشرذم لم تسمح بنشوء اتجاه يجعل من الفلسفة ظاهرة فاعلة ومؤثرة في حياة الناس العامة.

- ما مستقبل الفلسفة في العالم العربي؟

أعتقد أن مشروع الإصلاح المطروح الآن، الذي يجب أن ينطلق من الداخل العربي، لا بد أن يأخذ بالفلسفة بوصفها أحد أركان هذا المشروع؛ بل لعلي أقول بأن هذا الركن الفلسفي قد يكون أحد المداخل الكبرى إلى مفهوم الإصلاح لأن من شأن التفكير الفلسفي الآن في الوطن العربي أن يصوغ عملية جديدة تقوم على إعادة النظر في المفاهيم والمصطلحات والمقولات التي نتعامل فيها وبها على مجمل الصُعد، الفلسفي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وغير ذلك. لهذا نقول في سورية الآن إننا نسعى باتجاه إصلاح يكون للفلسفة فيه دور فاعل وتأسيس؛ إضافة إلى مدخل آخر هو المدخل السياسي. والمدخل السياسي الذي نعنيه في سورية هو ذلك المدخل الذي يؤسس لما عليه أن ينجز عملية الإصلاح. وهي عملية معقدة لكنها ذات أهمية كبيرة. الإصلاح السياسي الذي يؤسس لمجتمع سياسي، لمجتمع تقوم فيه تعددية الأحزاب، تعددية الفكر السياسي والفكر الثقافي. وهذا يقتضي وجود المدخل الآخر، أي المدخل الفلسفي والنظري معاً. وأعتقد أن هذا ينال قبولاً الآن في أوساط كثيرة من المثقفين والمفكرين، بل السياسيين في سورية وبعض الأقطار العربية.

- كيف تفسر لنا حالة التشابك بين الجمعيات الفلسفية العربية؟

حالة التشابك لا تعني في ظني ظاهرة ثراء وازدهار قدر ما تعني تشتتا؛ إذ ليس المهم أن تكون جمعية فلسفية هنا وأخرى هناك، لأن هذه الجمعيات في بنيتها الراهنة لا تعرف بعضها بعضاً. فأنا عضو في الجمعية الفلسفية في الأردن؛ لكني لا أعرف شيئا عنها وحتى منشوراتها لا تصلني. وكذلك الأمر فيما يتصل بمصر ولبنان وغير ذلك. فهي جزر تقوم في علاقاتها ليس على التواشج، وإنما على حدود لا تصل إلى حد التداخل والفعل المشترك. ومن ثم، فغالباً ما كنت أقول إن وجود هذه الجمعيات الفلسفية العربية يجسد ما تدعوه البنيوية علاقات بين البنى لا تعدو أن تكون علاقات بين جزر. فهذا أولا خطأ معرفي، وثانياً خطأ فكري وسياسي بالنسبة للوطن العربي؛ مما يعني ضرورة الدعوة إلى تنسيق العمل بين هذه الجمعيات دون أن يعني ذلك غياب هوياتها. يعني أن تبقى هذه الجمعيات بحيث يبقى لها علاقات وثيقة، إن لم تكن لها إستراتيجية واحدة.

إن من الضروري في إطار مشروع الإصلاح الجديد أن ينتبه إلى هذه المؤسسات التي تمارس دورين كبيرين: أولا، بوصفها مؤسسات أهلية؛ أي أنها جزء من المجتمع المدني، مؤسسات تنحو نحوا خاصّاً لتُغني المجتمع وتقدم آليات مع الآخر؛ وثانياً، بوصفها مؤسسات خاصة لها خصوصيتها الفلسفية؛ أي إنتاج الفكر الفلسفي والتأسيس لإنسان جديد، الإنسان الذي لا يمكن أن يكون ذا عمق تاريخي إذا لم تتطرق الفلسفة إلى معالجة قضاياه.

- هل لديك مشروع فلسفي نهضوي عربي؟

هذا السؤال في الحقيقة يتجه إلى أهم ما أشتغل عليه. فأنا منذ أن كنت في ألمانيا، بل قبل ذلك، لاحظت أن شيئاً ما ينبغي أن ينجز عربيّاً. هذا الذي كنت أخمنه تخميناً عاماً، وضعت يدي عليه لاحقاً تحت إسم: مشروع عربي في النهضة والتنوير. وأظن أنني الآن على مدى أربعين عاما أشتغل على هذا الأمر؛ لكن شغلي عليه يكتسب الآن وتائر قصوى بقدر ما أستطيع مع نشوء النظام العولمي، واستباحة بغداد، ومحاولة استباحة كل العواصم العربية.

فالمشروع أراه الآن رداً على المشروع الأمريكي الصهيوني الذي يسعى إلى ابتلاع الطبيعة والبشر، ومن ثم إلى هضمهم وتمثلهم وتقيئهم سلعاً؛ أي باتجاه سوق كونية تبتلع كل الهويات في سبيل هوية واحدة، هي الهوية السلعية السوقية.

- هل لديك ما تقول في شأن مشروعات فلسفية عربية أخرى، مثل مشروع محمد عابد الجابري أو محمد جابر الأنصاري؟

أنا سعيد بأن تكون هناك مشروعات كثيرة في الفكر العربي. ولا يعني أن يكون المشروع الواحد يتضارب مع غيره من المشروعات؛ بل إن هذه التعددية هي من مطالب المشروع الذي أشتغل عليه. لكن هذه التعددية لا بد أن تجري حواراً منسقاً منضبطاً بضوابط المهمات التي تنمو بشكل أو بآخر في الفكر العربي. ولهذا آخذ على كثير من الزملاء والأصدقاء الذين يشتغلون على هذا الأمر الكبير، كما آخذ على نفسي، أننا حتى الآن لم نستطع أن نصل إلى عمل مشترك إلى حد ما. هذا العمل المشترك الذي يؤسس ويصمم وينتج ويعيد إنتاج ما يؤسس.

- حضرت مؤخراً في مدينة الإسكندرية مؤتمراً حول قضايا الإصلاح العربية. ما رأيك حول هذا الإصلاح؟ وما الرؤيا والتنفيذ؟

لقد حضرت هذا المؤتمر وشاركت فيه مشاركة أعتقد أنها فاعلة. لكنني شعرت بالأسى حينما استمعت إلى الوثيقة الأخيرة التي أرادت أن تلخص ما جرى في المؤتمر، أي ما جرى في أربعة محاور هي: السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي.شعرت بالأسى حين لاحظت أن ما جرى في هذه المحاور، أو معظم ما جرى، لم ينعكس في هذه الوثيقة، إذ كان هناك إسقاط لمسائل مهمّة، بل حاسمة، في ما حدث من حوارات. وتبين لي أن ذلك ربما أتى استجابة (ولا أجزم بذلك) للوثيقة الأمريكية التي نشرت مؤخراً، وهي الوثيقة الأمريكية تحت عنوان «الشرق الأوسط الكبير»، الذي يقوم على فكرة تأسيسية تتمثل في أن هذا المشروع، وإن كان مشروعاً للعرب، إنما عليه أن يأخذ الخط الأخضر من الخارج بحيث أن العرب لا يستطيعون أن ينجزوا مهماتهم التاريخية، ومن ثم، على الآخرين أن يقوموا بدور المهماز في دفعهم، وهذا ما لا يمكن أن ينجز. وهاتان هما الملاحظتان اللتان أخذتهما على الوثيقة المصرية.

وأؤكد هنا، رغم ذلك، بأن ندوة الإسكندرية كانت مهمّة بمعنيين؛ إذ جمعت الكثيرين من المفكرين والمثقفين العرب، كما أنه بالرغم مما قد يكون من نواقص فيها، فقد حفزت على التفكير في قضية حاسمة هي ضرورة الإصلاح العربي من الداخل، أي أن الداخل هو الذي يستطيع أن يكتشف آلياته وخصوصياته، وكما يقال: أهل مكة أدرى بشعابها.

- كيف تنظر إلى التراث، خصوصا تراثنا العلمي، وقد أسهبت في ذلك في مؤلفاتك؟

يمكن أن أقول إن همي الأكبر كان، وما زال، متمثلا في قضية التراث راهناً. وهذا يعني أنني اهتممت بقضية التراث ليس من حيث هي، إنما من موقع الإجابة عن السؤال الآتي: كيف نجعل من التراث العربي تراثاً فاعلاً محفزاً باتجاه التقدم التاريخي؟ ومن ثم، كنت في البدء أعلم أن سؤالي هذا سؤال معرفي وسؤال أيديولوجي. وحينما يصبح السؤال المعرفي أيديولوجياً، فإنه يكون

مثمراً ومحفزاً. ولهذا صرفت كثيراً من اهتماماتي باتجاه دراسة هذا التراث. وقد أصدرت حتى الآن ستة أجزاء من اثني عشر جزءا ما أزال أشتغل عليها. هذه الأجزاء الستة حاولت أن أستنبط من نتائجها أن هناك ضرورة قصوى في اتجاه أن نفهم الجذر التاريخي الذي ينمو أكثر فأكثر دون أن أعني أن هذا الجذر عليه أن يكون رائدنا الأول. وقد وصلت إلى نقطة حاسمة في عملي أعتبرها نقطة مفصلية في كل ما أنجزت، وهي أن العودة إلى التراث هي بأساسها ليست عودة مملاة من التراث ذاته بقدر ما هي عودة مملاة من العصر الذي ينطلق منه الباحث. وهذا سمح لي أن أفكك بعض ما تقدمه الأصولية، سواء الإسلامية أو غيرها. هذه الأصولية التي تقوم على وهم أيديولوجي كبير، وهو الاعتقاد بأنها إذ تتحدث عن الإسلام أو المسيحية أو اليهودية الباكرة، فإنها تفقد أنها قادرة على استجلابها من الماضي كما هي دون أن تعلم أن عملية الاستجلاب هذه مشروطة بشرطين هما قناتان لا بد لأي باحث من أن يمر بهما: القناة المعرفية، وأعني بها مستوى البحث المعرفي العلمي للباحث، والمستوى الأيديولوجي، أي المصالح التي تحكم العلاقات بين الباحث ومجتمعه.

هذه فكرة حاسمة حاولت من خلالها أن أبعد أخطاء كبيرة ارتكبت في الدراسات التراثية التي تمت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وإلى الآن بحيث إننا لن نكون أبداً تراثيين بالمعنى السلبي، وإنما سنكون دائما متطابقين، بقدر أو بآخر، مع قضايا هذا العصر الذي هو ما يملي على الماضي كيف يأخذه على عوائله، أو بطريقة أو بأخرى.

- ماذا ترد على كبير أساقفة بريطانيا السابق الذي اتهم العلماء المسلمين بأنهم لم يقدموا شيئاً للإنسانية في مجال العلوم؟

هذا كلام ليس جديراً بأن يرد عليه لأنه كلام جاهل. كلام على الأقل لا يُري أن الرجل المعني هنا لديه قراءة كافية لما حدث في تاريخ العرب والإسلام والمسيحية الشرقية باعتبارها جزءاً من التاريخ العربي. وعلى العكس من ذلك، فإن هذا الأسقف كان عليه أن يتعرف إلى آراء الكبار من المستشرقين الغربيين الذين وضعوا أيديهم على إنجازات عظمى في تاريخ العلم في التاريخ العربي. ومن ثم، فإن القول هذا مردود. لكننا نستطيع أن نفهم لماذا يبرز مثل هذا الرأي . فليس هناك قصور معرفي، وإنما هناك أيديولوجية تسعى إلى إخفاء شيء ما من الحقيقة، خصوصاً إذا اشتبكت المصالح واشتبكت الصراعات السياسية بدءاً من الصراع بين العرب والصهيونية، وانتهاء بالصراع الآن مع المشروع الأمريكي الصهيوني.

- ما رأيك في مسألة العلمانية اليوم؟ وهل الإسلام هو الحل؟

هذا العنوان الذي يطرح الآن تحت إسم «الاسلام هو الحل» بالمعنى الدلالي المنطقي لا معنى له لأننا سوف نسأل: أي إسلام؟ الإسلام يُقرأ قراءات متعددة؛ فأية قراءة؟ لذلك لا بد من الإشارة إلى أن الإسلام في إحدى قراءاته المهمّة، وهي القراءة التي أدعوها قراءة عقلانية صافية محتملة، يستطيع أن يقدم أقصى ما يقدمه بوصفه محفزاً على التقدم وليس منتجاً للتقدم، وهذا أمر ذو أهمية كبرى. الإسلام مجموعة مبادىء أساسيّة كثير منها محفز على التقدم، لكن آلية التقدم تأتي من العلم ذاته ومن النموّ التاريخي. لذلك، أقول: الإسلام، مثله مثل نظريات أخرى في الأخلاق والقيم، يستطيع أن يحفز على التقدم؛ لكنه لا ينتج التقدم بالمعنى المباشر.

أما العلمانية، هذا الإسم الذي ساء كثيراً في أسماع مجموعات كبيرة من العرب ومن المسلمين بصورة خاصة، فأعتقد أنها هي الحل. وهنا أريد أن أشير إلى مسألتين:

المسألة الاولى أن العلمانية تلقفها جمع من المفكرين المسيحيين العرب، وفي طليعتهم المفكر السوري اللبناني فرح أنطون، إذ إن المناظرة التي تمت بينه وبين الشيخ محمد عبده هي من أهم المناظرات التي كان الشيخ يحترمها احتراما عميقاً، ودارت حول السؤال الخاص بالعلمانية. كيف نستطيع أن نقيم مجتمعاً لا يكون للدين

فيه قوة سياسية؟ وقد كان الإمام محمد عبده يعجب بكلام فرح أنطون، وهو أنه لا بأس أن يأتي إلى السلطة رجل غير مسلم. وكان الإمام يتساءل: كيف ذلك في أكثرية مسلمة؟ فقال فرح أنطون: هذا ليس حاسماً لأن من يأتي إلى السلطة، سواء كان مسلما أو مسيحيا أو أمرا آخر، فإنه سينصاع إلى البنية الدستورية والقانونية القائمة لأن الإمام محمد عبده اعترض بأن هذا الذي سوف يأتي إلى السلطة لن يترك اعتقاداته، فرد عليه أنطون بأن ذلك صحيح، لكنه سيجد نفسه مرغماً على الإنصياع للبنية الجديدة. إذن، ليأتِ من يأتي، وهذا سيؤسس لحال جديد.

هنالك فكرة أخرى لم يتعرف إليها غالبية المسلمين، ويسعدني أن أقول إنني وضعت يدي عليها عبر بعض الدراسات والكتب التي قدمتها، وهي أن العلمانية قد نكتشفها في التاريخ الإسلامي ذاته، بل في باكورة الإسلام. وأعني بذلك تلك الوثيقة المهمّة في التاريخ الإسلامي المسماة «دستور المدينة» الذي أسسه النبي الكريم محمد، صلى الله عليه وسلم، حين دخل إلى المدينة وحاول أن يؤسس دولة جديدة وكان له ذلك. وقد تأسست تلك الدولة من تعددية مذهبية كثيرة، المسيحي واليهودي والصابئي والمسلم. وكان من شروطها أن يعود كل فريق لمرجعيته الدينية في مسائله الخاصة، وأن يعود الجميع إلى مرجعية واحدة في شؤون المدينة وشؤون الدولة.

هذا المثال الرائع البديع يوجد في تاريخنا، ونستطيع أن نستعيده عبر تطورات العصر وعبر التقدم الذي تحقق من خلال ألف وأربعمئة عام. إننا نستطيع أن نقول إن العلمانية ليست غريبة عنا، لكنها تأسست تأسيساً مضبوطاً في أوروبا دون أن نصل إلى القول بأننا إذا أخذنا بهذه الفكرة، فإننا مرغمون على أن نأخذ المسألة يداً بيد وكلمة بكلمة. فنحن نستلهم أوروبا والعالم كله، ونبقى ننطلق من داخلنا الذي علينا أن نفهمه فهماً تاريخياً عقلانياً مفتوحاً.

- ما هو الأسلوب الأمثل للخروج من مأزق التطرف والأصولية الذي يلصقه الغرب بالإسلام ويتخذه حجة ضد العرب والمسلمين؟

هناك مبدأ في علم الإجتماع السياسي يقول: كل تطرف يمثل رد فعل على فعل ما، وبعد أن يكون رد فعل يتحول إلى فعل يجيب على الباعث الذي أنشأه. وهذا ما يتحقق الآن. فالأصولية هنا نموذج لذلك، وهي كما هو معروف ليست مقصورة على فكر ديني أو أخلاقي واحد، وإنما هي ظاهرة يمكن أن تنشأ في معظم المراحل الصعبة المعقدة التي يمر بها شعب أو آخر في مراحل إنعطافية لا يستطيع فيها هذا الشعب أن يجيب عن مشكلاته، كأن يكون هناك من يقتحمه أو من يعمل على تقويضه. لذلك، يشعر بأنه مدعو للعودة إلى ماضيه كي يتلمس منه ما يستطيع أن يواجه به مشاكله الراهنة. وهذا ما حدث في الفكر العربي، ليس الآن فحسب، وإنما من مراحل طويلة. لكن ما يحدث الآن هو ذو خصوصية بالغة الأهمية والخطورة. وهذا يتمثل في إخفاق النهضة العربية، التي أخذت تفصح عن نفسها منذ أواخر القرن الثامن عشر، عبر تلك المصادفة التاريخية الهائلة، وهي بروز المشروع العربي النهضوي وتعاظم المشروع الرأسمالي الإستعماري الإمبريالي. هذه المصادفة تكونت على أساس وجود قزم وعملاق – هذا القزم الذي تمثل بالنهضة العربية في بواكيرها، أما العملاق فهو الغرب– وقد أطاحت بهذا الذي كان يحبو. وهذه العملية أرى فيها تأسيساً أولياً لكثير من، إن لم أقل لجل، ما سيأتي لاحقا. ونحن حتى الآن نعيش هذا التدفق الغربي، ليس باتجاه التحرير أو الدمقرطة أو أي هدف من أهداف التقدم، وإنما في سبيل الهيمنة. وهذا جزء من عملية التأسيس للتشدد والتعصب، إضافة إلى أن المجتمع العربي، الذي أخفق، أخذ يعيش حالة من الإستبداد الذي ينمو من الداخل. الإستبداد الذي عنى، وما يزال يعني، استفرادا رباعيا، أي استفرادا بالسلطة، واستفرادا بالثروة، واستفرادا بالإعلام، واستفرادا بالحقيقة.

الأصولية بهذا المعنى ليست تلك التي نعيشها بإسم الأصولية الإسلامية أو المسيحية أو غيرها؛ إنما هي أصولية النظام السياسي ذاته الذي يرفض الآخر،

وبالتالي يحكم القبضة على الجميع. تلك الأصولية التي خرجت من الإسلام بوصفها إحدى القراءات وليست الإسلام ذاته – وهنا علينا أن نشدد على ذلك لأن الأصولية الإسلامية ليست الإسلام ذاته، وإنما هي إحدى القراءات المحتملة للنص الإسلامي – نشأت في الداخل تحت قبضة النظام الداخلي الإستبدادي، وتحت قبضة النظام الغربي المتواطىء مع الداخل. لذلك، فغالباً ما نلاحظ أن الأصولية الإسلامية أنشأها الآخر، وهذا الكلام يستعمل للتعمية على الجذر التاريخي للأصولية، فهي داخلية، ولكن بعد أن نشأت اكتشفها الغرب بوصفها فزاعة جديدة مع النظام، فزاعة نواجه بها البديل التاريخي المتمثل بالخيار الوطني والقومي الديمقراطي.

فهذه الأصولية، إذاً، الرد عليها له جانبان: الجانب الأول جانب نقدي معرفي، النقد المعرفي لها تفكيك بنيانها وآلياتها. أما الجانب الثاني، فهو إعادة بناء الوطن بحيث يصبح الوطن للجميع، وبحيث لا يبحث الأصوليون عن واحد من طرفين، عن واحدة من هجرتين: هجرة إلى السماء، وهجرة إلى أمام السفارات الأجنبية التي يعتقدون أن الخروج عن طريقها إلى أوروبا أو أمريكا سوف يجيب عن مشكلاتهم.

وهنا يأتي المشروع العربي النهضوي والإصلاح الذي يمثل جزءاً منه.

- هل هناك علاقة بين الديمقراطية والتنمية؟

مشروعات التنمية العربية تحولت إلى مشاريع لتنمية الدولة الأمنية. وقد كتبت كتابا بهذا الخصوص سميته من ثلاثية الفساد إلى قضايا المجتمع المدني. ومشروعات التنمية في ظل اللون الواحد من الحكم والسلطان تحولت فعلاً إلى مشروعات هذه الدولة التي عنت، وما زالت تعني، أنها تلك الأجهزة التي رفعت شعاراً كبيرا هو الآتي: أن يُفسد من لم يُفسد بعد بحيث يصبح الجميع ملوثا ومدانا تحت الطلب. وقد أصبح هذا ممكنا بدءاً من مرحلة السبعينيات التي أطلت من خلال اكتشاف ما نسميه: علم اقتصاد النفط السياسي. النفط الذي اكتشفه مَنْ وأد النهضة، أي الغرب الإستعماري الإمبريالي. هذا الحدث الكبير أسس لسيولة مالية هائلة قوضت المشروعات الأربعة، وفككت الفئات الوسطى بصفتها الحامل الاجتماعي والثقافي والسياسي لتلك المشروعات، وأنتجت حالة من الإفقار والإفساد جعلت المجتمع ينقسم إلى فريقين اثنين: الأعلى والأدنى. الأعلى الذي أخذ يضمر أكثر فأكثر بحيث أنه لا يضم سبعة بالمئة من المجتمع، والأدنى الذي يكاد أن يضم الحد الأقصى؛ إضافة إلى بعض الحواف التي ما تزال تتحرك هنا وهناك.

مشروعات التنمية هذه توقفت ولو كانت قد بدأت بشكل أولي في المراحل الأولى، خصوصاً قبل السبعينيات حين كان الوهج الثقافي والسياسي مرتبطا بمعركة التحرير الوطني والقومي.

في تلك المرحلة، ولوقت قصير، بدأت هذه المشروعات تفصح عن نفسها، لكن ذلك لم يطل؛ إذ إن عملية التفكك الإجتماعي عصفت بنا من خلال تعاظم المعضلات الاقتصادية، وتعاظم نسب المفقرين والمهمشين والمذلين. مشروعات التنمية هذه، التي كان يجب عليها أن تستجيب لاحتياجات أولئك، توقفت.

إذاً، كيف يمكن وأدها عبر إغراقها في الفساد الذي عليه أن يحوّل إلى إفساد؟

من هنا تحوّل مفهوم التنمية بالفعل إلى تنمية هذه الدولة الأمنية التي دخلت في كل ثنايا المجتمع العربي. ومن هنا كانت نهاية مشروعات التنمية. ومن هنا أيضا نضع يدنا على فكرة هي أن مشروعات التنمية انتهت حينما انتهت فكرة الديمقراطية التي كانت في طور الحبو الأول.

مَنْ عليه أن يؤسس للتنمية؟ أولئك الأحرار الذين يطرحون مشروعات ويحاولون أن يحولوا هذه المشروعات إلى مواقف اجتماعية واقتصادية وتعليمية. فحين فك الارتباط

بين التنمية في أوائلها وبين أوائل الفكر الديمقراطي السياسي، أي حين بدأت عملية ابتلاع المجتمع السياسي والمجتمع المدني في المجتمع العربي، حدث فك للارتباط بين الديمقراطية والتنمية، وانتهت بالتالي المشاريع التنموية، ونحن الآن نحصد هذه الثمار.

- هل تمثل العولمة تحدياً أم عقبة أم فرصة أمام المستقبل؟ وكيف نستطيع التعامل معها حين تختلط الحدود بين الزمان والمكان؟

أعتقد أن العولمة تمثل هذا كله. فهي تمثل التحدي والفرصة والعقبة. وهذا قد يتضح حين نضبط العولمة. ويركز عادة في المنطقة على أنه إذا ما أردنا أن نفهم شيئاً ما، فعلينا أن نفهمه في جوهره أولاً. وهذا يعني أننا قد نقول تعريفاً للإنسان بأنه كائن يضحك ويلعب ويأكل، وهذا تعريف صحيح، لكنه ليس جوهر الموقف، بل الصحيح أن نقول: الإنسان هو كائن يعمل.

يرتكب هذا الخطأ الآن الكثير من الباحثين العرب والباحثين في الخارج عندما يطرحون العولمة بأنها حالة جديدة، وهي عبارة عن خير عميم للبشر لأنها أتت بثورتين كبيرتين: ثورة المعلومات وثورة الاتصالات. وقد ظهر ذلك مباشرة على صعيد شؤون الناس كلهم. ومن ثم ينطلقون من أن العولمة ظاهرة تقدم تاريخي كبير، وهذا ليس خطأ، لكنه ليس الحاسم. والحاسم، كما أظن وأعتقد، هو ذلك الذي قدمته في محاضرتين في مؤسسة شومان، وربما الآن بشكل أولي، حين أشرت إلى ما اشتغلت عليه في نطاق التعريف للعولمة. ويسعدني أن أقول إنني أنجزت هذا التعريف عبر دراسات متعددة، فأقول: إن النظام العولمي هو نظام سياسي واقتصادي وثقافي وعسكري يسعى في جوهره إلى ابتلاع الطبيعة والبشر، وإلى هضمهم وتمثلهم، ومن ثم تقيئهم سلعاً في سوق دولية سلعية جديدة.

هذا النظام ليس قطعاً مع ما سبقه، بل هو امتداد للنظام الرأسمالي القائم. فالرأسمالية أنتجت مظاهر متعددة في تاريخها؛ إذ هي امتداد، ولكنها كذلك قطع مع هذا السابق. قطع بمعنى أنها قدمت جديداً بالقياس إلى ما سبق، والجديد يتمثل في كونها هذا النظام الذي يعمل على إنهاء العالم ووضعه في بوتقة جديدة. وقد عبر كثيرون من مفكري العولمة عن هذه العملية حينما أشاروا إلى أننا الآن نعيش بدايات عالم جديد وتاريخ جديد، مما دعاهم إلى التبشير بنهاية التاريخ، التاريخ الذي وصل حتى لحظتنا. فنحن الآن أمام تاريخ جديد. فالتاريخ، إذاً، يقوم على محاولة دمج العالم في بوتقة واحدة أي في هوية واحدة، أي في قرية كونية واحدة.

العولمة بهذا المعنى هي النظام الرأسمالي العولمي الامبريالي الاستعماري الليبرالي الذي يعمل على إحكام هيمنته على العالم، إنما الآن بآليات جديدة. وهذه الآليات، كما يبدو الآن، قابلة للتطبيق وإن بحدود أولية، لكنها نجحت عسكرياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً وغير ذلك. لكن هذا الانتصار ليس انتصاراً قاطعاً ونهائياً. فمع نشأة العولمة بالذات، أي قبل عقد ونصف العقد، لاحظنا أن هناك ظاهرة جديدة بدأت تتكون بالتضاد مع العولمة، وأين؟ في بلد العولمة الأول، الولايات المتحدة، حين برزت في انتفاضة سياتل. هذه الانتفاضة التي دخلت الآن تاريخا جديدا بوصفها أول حركة حقيقية مناهضة للعولمة التي زعمت أنها قادرة على أن تقود العالم بقرن واحد.

من هنا نلاحظ أننا ضد العولمة بهذا المعنى الهيمني؛ لكننا، كما نعلم، نأخذ الكثير منها، مثل الإنترنت ...الخ.

إذاً، يجب أن نميز بين الهيمنة والناتج. نأخذ الناتج وفق احتياجاتنا، ونرفض الهيمنة عبر بناء الداخل العربي من داخلنا.

- ما هو تأثير العولمة على التنمية في البلدان النامية وفي البلدان العربية؟

هو تأثير تدميري لأن العولمة، كما قلت، هي مفهوم الهيمنة الشاملة، وهي تكسر كل الحدود دون أي ضابط. تكسر الجمارك، وتلغي الهويات من أجل هوية السوق. هذه

السوق التي لم تعد تعني، كما كانت، حقلاً جيوسياسياً لتبادل الحاجات الاقتصادية والسلع، وإنما أصبحت تعني كل شيء.

ولهذا، فإن النظام العولمي الذي أتى تاريخياً مؤمركاً يسعى إلى ابتلاع كل العالم، وبالتالي إلحاقه إلحاقا بنيويا ووظيفيا. وليس إلحاقا وظيفيا فحسب، كما كان الحال بالنسبة إلى ما سبق العولمة، أي بالنسبة إلى النظام الرأسمالي الإمبريالي والإستعماري. الآن إضافة إلى الإلحاق الوظيفي، هناك إلحاق بنيوي، أي أن يصبح العالم بنية لما تريده العولمة. وهذا يعني تفكيك كل شيء وإعادة بنائه وإلحاقه بهذه السوق. وعملية الإلحاق هذه لن تكون لصالح العرب والشعوب المستضعفة، وإنما لصالح الأقوى لأن ما سيفكك هنا لن يكون ركنا أساسيا في العولمة التي أتت بصفتها التطور الأقصى للاقتصاد والجيش وكل المؤسسات والمنظومات حالياً. فعملية الإلحاق ستكون مضادّة للعرب بمعنيين:

أولاً – لأنهم لن يأخذوا سوى الفتات، وربما سيأخذون هذه الفتات بوصفهم عبيداً.

ثانياً – سوف يخرجون من التاريخ، أي تاريخهم الخاص ليصبحوا شيئا آخر.

وهنا أذكر مثالاً طريفاً مأخوذاً من مفكر لبناني إسمه شارل مالك، وقد كان قبل حوالي عقدين الصوت الحقيقي لحزب الكتائب اللبناني؛ فقد كان يقول: من أجل أن نصبح قادرين على الدخول في العصر، علينا أن ندخل في حذاء الغرب.

ومثل آخر عن الفيلسوف والمفكر محمد عابد الجابري حين تحدث عن اللغة العربية والعقل العربي وقال: إن اللغة العربية لا ترقى لكي تكون لغة العلم والإنتاج الثقافي لأنها لغة حسيّة بدائية، ومن ثم لغة لا تستطيع أن تنتج المفاهيم والمقولات.

أمثلة كثيرة تؤكد على أن إلحاقنا بالعولمة يَعني هذين الأمرين اللذين لن يكونا في صالحنا أبداً.

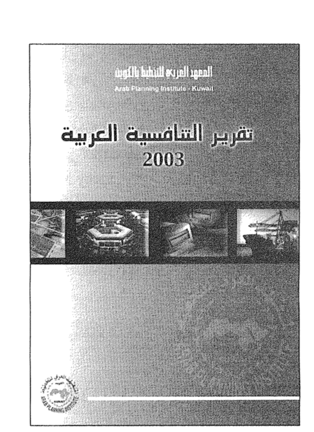
ما العمل أو كيف؟ إنه معقد. وأعود لأقول: لا توجد هنالك بنية مغلقة بشكل مطلق، أي أن من يبشر بأن الدائرة قد أغلقت وأن علينا أن نستسلم، أي أن نرفع أيدينا أمام النظام العولمي، فكلامه هذا غير دقيق، على الأقل بالمعنى المعرفي الذي أعني به أنه لا توجد معرفيا أية بنية يمكن أن يقال إنها أغلقت بصورة مطلقة. فكل شيء قابل للاختراق إذا ما أحكمت عملية الاختراق، وعملية الاختراق هذه لا نستطيع أن نحكمها إلا عبر مثل هذا المشروع النهضوي العربي الجديد.

- ما رأيك في حال الأمة العربية اليوم؟

حال الأمة العربية اليوم حال يصل إلى حد المأساة السوداء، وقد وصلنا إلى مرحلة لنجد أنفسنا في لحظة أخيرة، وكأن كل ما مرّ بنا لم نأخذ منه شيئا أو عبرة. في لحظة يراد منا أن نفعل كل شيء، أو أن نصبح لا شيء. وهذه حالة جديدة. وقد كان الكثيرون من المفكرين العرب والشعراء يستهدون بمقولة الشاعر الإنجليزي شكسبير الشهيرة: أن نكون أو لا نكون. الآن أصبحت هذه المقولة حقاً ذات معنى ما، وفي السابق لم يكن الأمر كذلك، بل كان قائما على صراعات لا تمس بالوجود بالمعنى الفلسفي، إنما تمس بنا اقتصاديا وسياسيا. أما الآن، فإن الأزمة التي يعيشها الوطن العربي هي أزمة وجودية. وهذا يعني أننا إذا لم نجب عن مشكلاتنا، فإننا سوف نخرج من جلودنا. أما الحل باتجاه إيجاد هذا المشروع الذي تحدثت عنه، فأعتقد بأن المدخل إليه هو المقاومة. والمقاومة لا تعني المقاومة بالسلاح وحده، وإنما تعني إنتاج المجتمع المقاوم المؤسس على آليات تسمح بإنتاج حالات جديدة تقول للعولمة على الأقل: نحن هنا، ونستطيع أن نكون أندادا بقدر ما. وهذه الندية بحدود أولية هي ما نسعى إليه في هذه المرحلة.

تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣ *

رأى المعهد العربي للتخطيط بالكويت أنه معني مباشرة بتولي مهمة دراسة الوضع التنافسي للدول العربية وتحليله، مستنداً في ذلك إلى حقائق ثلاث: الأولى ترتبط بأهمية الموضوع، إذ باتت التنافسية العامل المحدد للرابحين والخاسرين في البيئة الدولية المعاصرة باعتبارها الإطار الجامع لمختلف الشروط اللازمة لقطف ثمار سياسات التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق والاندماج بالاقتصاد العالمي.



والحقيقة الثانية التي استند إليها المعهد تتعلق بما ألزمته به اتفاقية إنشائه بأن يؤدي دور بيت خبرة للدول العربية من خلال توفير قاعدة صُلبة وموثوق بها من الخبرات العملية والمعرفية في قضايا التنمية بمختلف أبعادها وفي مجال الإدارة الاقتصادية، ووضعها بتصرف الدول العربية لدعم عملية رسم السياسات وصنع القرار.

أما الحقيقة الثالثة والأهم، فهي غياب الأقطار العربية، عدا اثنين أو ثلاثة، عن تقارير التنافسية العالمية الدورية، وغياب تقرير عربي دوري في هذا المجال.

يشكل التقرير خطوة كبيرة على طريق تطوير قاعدة من المعرفة عن التنافسية تتميز بأنها معدة باللغة العربية وبوجهة نظر عربية، نتجت عن اجتهاد منهجي في تصميم وبناء مؤشر يتفاعل مع حقائق المنطقة. وقد بُني المؤشر على بيانات كمية استمدت من مصادر متعددة وخضعت للمراجعة والتقييم والمقارنة بهدف ضمان الحد المقبول لدقتها؛ إضافة إلى أنها تغطي جميع الدول العربية باستثناء تلك التي لا يتوافر عنها حدّ أدنى من البيانات المطلوبة.

كما يتميز هذا التقرير باستناده إلى مفهوم محدد للتنافسية بشقيها الجاري والكامن، يحصرها في مجالي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ الأمر الذي يعزز إمكانية توظيف أي بحث

* هذه النبذة مستلّة [بتصرّف طفيف] من التقرير الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

في مجال التنافسية لتطوير السياسات. وهنا تبرز أهم ميزات التقرير، وهي المتمثلة في استهدافه المباشر خدمة عملية وضع السياسات وصنع القرار في الدول العربية، باعتبار أن التنافسية ليست هدفاً بحد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لزيادة الرفاه وتحقيق التنمية المستدامة. لهذا السبب تضمن التقرير فصلاً خاصاً للتوجهات في سياسة دعم القدرة التنافسية للدول العربية.

جدول (٤-١) بعض مؤشرات العلم والتقانة في البلدان العربية

الدولة	العلميون والمهندسون في البحث والتطوير لكل مليون ساكن	التقنيون العاملون في البحث والتطوير لكل مليون	الإنفاق على البحث والتطوير % من GDP	المقالات العلمية
مصر	493	366	0.19	1198
الأردن	1948	717	-	204
الكويت	212	53	0.20	260
ليبيا	361	493	-	19
عُمان	4	0	-	73
سوريا	29	24	0.18	55
تونس	336	32	0.45	237
قطر	591 (1)			
كوريا	2319	564	2.68	6675
ماليزيا	160	45	0.40	416
تركيا	306	38	0.63	2761
أوروبا	2302	1028	2.12	112077
الدول متوسطة الدخل	778	245	-	62409

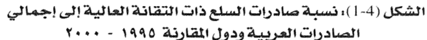
المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٣)

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣)

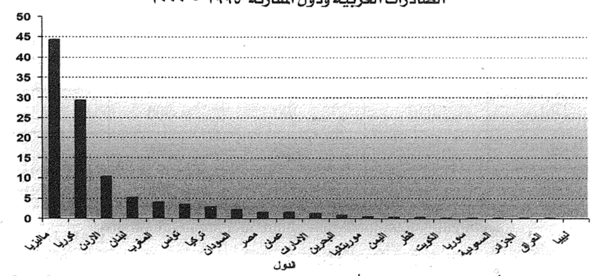
[ص ٨٩]

جدول (٤-٢) مؤشرات الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة ومكوناته

البلد	نسبة الخريجين في العلوم والتقانة	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة
الجزائر	0.85	0.25	0.43	0.02	0.39
الأردن	0.40	0.34	0.29	0.08	0.28
الإمارات	0.33	0.22	0.95	0.00	0.37
البحرين	0.57	0.67		0.01	0.42
السعودية	0.06	0.27	0.85	0.01	0.30
السودان	0.05	0.72	0.35	0.00	0.28
الكويت	0.37	0.24	0.90	0.09	0.40
المغرب	0.75	0.37	0.34	0.05	0.38
اليمن	0.00	0.29	0.10	0.00	0.10
تونس	0.53	0.43	0.76	0.05	0.44
سوريا	0.23	0.31	0.47	0.00	0.25
عمان	0.13	0.27	0.65	0.06	0.28
قطر	0.21	0.31	0.87	0.00	0.35
لبنان	0.38	0.28			0.33
مصر	0.03	0.38	0.30	0.00	0.18
موريتانيا	0.70	0.26	0.07		0.34
تركيا	0.92	0.26	0.57	0.05	0.45
كوريا	0.73	0.28	0.41	0.56	0.49
ماليزيا	0.30	0.61	0.99	0.91	0.70



الشكل (4-1): نسبة صادرات السلع ذات التقانة العالية إلى إجمالي الصادرات العربية ودول المقارنة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠



المصدر: احتسبت بناءً على بيانات الكتاب السنوي – الأونكتاد (٢٠٠٢).

[ص٩٠]





اجتماع لجنة الإدارة رقم (٢٠٠٤/١)

عمّان: الأحد ٢٠٠٤/٣/٢١

اجتمعت لجنة إدارة منتدى الفكر العربي في مقر المنتدى/ عمّان – الجبيهة، في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٤/٣/٢١، بحضور كل من رئيس اللجنة الدكتور هشام الخطيب وأعضاء اللجنة وهم: د. علي عتيقة، والأستاذة ليلى شرف، ود. عدنان السيد حسين، والأستاذ وسام الزهاوي (الأمين العام). كما حضر من الأمانة العامّة: د. هُمام غَصِيب (مدير إدارة الدراسات والبرامج)، والسيد أحمد الخطيب (مدير الشؤون الإدارية والمالية).

وقد ناقشت اللجنة الأمور الآتية:

- مراجعة محضر الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٦.
- الأنشطة الفكرية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.
- مذكرة حول إصدارات المنتدى قيد الإعداد للعام الحالي.
- مذكرة حول مطبوعات المنتدى.
- مذكرة حول مكتبة المنتدى والأرشيف.
- اللقاءات الشهرية.
- إحياء فكرة عقد ندوات فكرية إذاعية تلفازية.
- زيارة الوفد الصيني / معهد شنغهاي للدراسات الدولية إلى الأردن في الفترة من ١٧-٢٠٠٤/٥/٢١.
- الإطلاع على الموقف المالي في ٢٠٠٣/١٢/٣١.
- مذكرة حول استثمار وقفية المنتدى وسبل تنمية الموارد.
- المرشحون للعضوية العاملة.
- ما يستجد من أعمال.

اجتماع لجنة الإدارة رقم (٢٠٠٤/٢)

عمّان: الإثنين ٢٠٠٤/٤/١٩

اجتمعت لجنة إدارة منتدى الفكر العربي في مقر المنتدى/ عمّان – الجبيهة، في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الإثنين الموافق ٢٠٠٤/٤/١٩، بحضور كل من رئيس اللجنة الدكتور هشام الخطيب وأعضاء اللجنة وهم: د. علي عتيقة، والأستاذة ليلى شرف، والأستاذ وسام الزهاوي (الأمين العام). كما حضر من الأمانة العامّة: د. هُمام غَصِيب (مدير إدارة الدراسات والبرامج)، والسيد أحمد الخطيب (مدير الشؤون الإدارية والمالية).

وقد ناقشت اللجنة الأمور الآتية:

- اقرار محضر الاجتماع السابق المنعقد بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢١.
- متابعة التوصيات والقرارات التي اتخذت في الاجتماع السابق.
- متابعة توصيات «مؤتمر الشباب العربي وتحديات المستقبل».
- ما يستجدّ من أعمــال.
- استثمـار رأس المـال/ الوقفيــة .





د. علـي أومليـل :

الليبرالية الحقوقية والسياسية مطلوبة في عملية التحديث

حاوره : عبد الإله بلقزيز

أستاذ في الفلسفة، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء

لقد لاحظت – كما لاحظ غيري – أن وعي المثقفين كثيراً ما يشقى بالهوة الفاصلة بين ما تطمح إليه أفكارهم وبين ما هو عليه واقع الأمور في مجتمعهم. وإذا كانت الأيديولوجيا هي اختلاط الفكر بالرغبة، فإن المثقف آنذاك يخلط بين منطق الرغبة ومنطق الواقع. ويختلط أيضاً طموحه بأن يكون لفكره تأثير وسلطة فكرية، بدوافع أخلاقية مثالية، فهو يحب أن يكون إلى جانب الشعب مناصراً لقضاياه. من هنا لقيت فكرة الفيلسوف الفرنسي سارتر عن «الالتزام» صدى واسعاً لدى المثقفين العرب منذ خمسينيات القرن الماضي. إلا أن هناك فارقاً بين الفيلسوف الفرنسي وبين المثقفين العرب الإلتزاميين: فهذا الأخير كانت له الحرية في أن يلتزم بهذه القضية أو تلك، داخلية أو خارجية، لأن حريّة التعبير أصبحت لديه مضمونة، إذ إن وراءه نضالاً ثقافياً وسياسياً طويلاً رسخ حق حرية التعبير كغيرها من الحريات. أما المثقف العربي، فما زالت هذه الحرية بالنسبة إليه مطلباً. ولذلك، فإن قضية المثقفين العرب الأولى هي الديمقراطية، وليس أية ديمقراطية، بل تلك التي أساسها الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية التعبير، لأنها الشرط الأول لكي يكون التزامه بهذه القضية أو تلك ممكناً، بل لكي تكون الكتابة نفسها ممكنة.

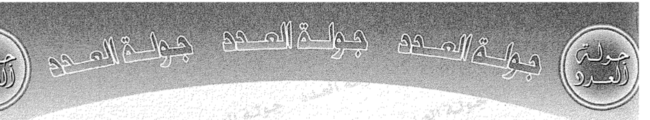
(مستلّة من المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربيّة؛ ٥/٢٠٠٤)

في ذكرى قيام دولة إسرائيل : لماذا يكرهوننا إلى هذا الحدّ؟

د. حسن نافعة

إنّ المشكلة الحقيقية تكمن في أنه في الوقت الذي راح العرب يبحثون عن حل عادل أو تسوية نهائية مبدين استعدادهم لحل وسط تاريخي، ظلت إسرائيل منشغلة بإدارة الصراع على نحو يقربها من تحقيق أهدافها النهائية من دون أن تلقي بالاً لأي حلول وسط. وعند الحديث عن الاحتياجات الأمنية، لا يؤخذ في الاعتبار سوى أمن إسرائيل، التي تملك ٥٠٠ قنبلة نووية، وترسانة هائلة من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى واحد من أقوى وأفضل جيوش العالم تسليحاً وتدريباً. أما أمن العرب، فلا أحد يفكر فيه أو يبدي ضمانات لتحقيقه. وكأن انتهاك حرمات الشعوب العربية وأراضيها هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أمن إسرائيل وحلفائها الغربيين. وعندما يصل الأمر إلى حدّ احتلال العراق وانتهاك حرمته على هذا النحو الفاجر، أليس من حقنا أن نطرح السؤال: لماذا يكرهوننا إلى هذا الحد؟ فما أصابهم في ١١ أيلول/سبتمبر كان حدثاً عابراً من فعل قلة لا تمثلنا شعوباً أو حكومات، لكن ما يفعلونه بنا منذ عشرات السنين هو سياسة رسمية منظمة وعنصرية.

(جريدة الرأي الأردنية عن الحياة؛ الخميس ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤)



المؤتمر الدولي وسيلة الخروج من المأزق الفلسطيني

أ. عدنان أبو عودة

الوضع الذي نشأ عن رسالة ضمانات بوش لشارون جعل المسألة الفلسطينية في وضع معلّق. فلا هي على طريق الحل من خلال التفاوض الثنائي (إسرائيل والسلطة الفلسطينية)، ولا هي في انتظار حل شامل مفروض من الخارج. الخروج من المأزق يمكن أن يحصل من الناحية النظريّة لو تراجعت إدارة بوش عن موقفها، وسحبت رسالة الضمانات، وعادت لتنشيط خريطة الطريق. وهذا غير ممكن؛ فبدلاً من إضاعة الوقت في العمل على غير الممكن، أعتقد أن الخروج من المأزق يمكن أن يتم من خلال تعميق وتطوير تفاهم بين الفلسطينيين والدول العربية والشركاء الثلاثة في خريطة الطريق (الاتحاد الاوروبي؛ الأمم المتحدة؛ روسيا الاتحادية) لإقناع الولايات المتحدة للقفز إلى مرحلة الحل النهائي من خلال عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض. إن مثل هذا المؤتمر من شأنه أن يتجاوز أولاً المضمون الخطير لرسالة الضمانات، وأن يجعل قضية الأمن، التي احلتها اسرائيل محل الاحتلال كجوهر للنزاع، قضية دولية يسهم في حلها التوصل لحل عادل متوازن، ونشر قوات سلام دولية في أرض الدولة الفلسطينية. . . .

(عن الدستور الأردنية؛ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٤)

الإصلاح الشامل ... قرارات فوقية أم عملية مجتمعية؟

أ. السيد ياسين

إن استحضار تحليل التراث النظري واستحضار الخبرة التاريخية لا يكفي؛ ذلك أنه لا بد حتى يكون الإصلاح رشيداً أن نسأل منذ البداية: إصلاحاً؛ لكن وفقاً لأي رؤية؟

ولو اعتمدنا على التراث النظري المعاصر في مجال التنمية المستدامة، لاكتشفنا أن هناك مفهوماً محورياً أصبح يشيع استخدامه في الوقت الراهن، وهو مفهوم «الرؤية الاستراتيجية». ويُعنى بها مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحكومة ما في الربع قرن القادم.

وهذه الرؤية الاستراتيجية ينبغي أولاً أن تنطلق من مفهوم التنمية المستدامة. ويجب ألا تنفرد أية نخبة سياسية حاكمة بوضعها؛ ذلك أن الرؤية الاستراتيجية – بالتعريف الذي قدمناه – ينبغي أن تكون صياغتها عملية مجتمعية شاملة يشارك في وضعها السلطة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

وهذه الرؤية الاستراتيجية ينبغي أن تُنقل للجماهير العريضة من خلال وسائل الاتصال العصرية، حتى تتضح أهداف التنمية وأساليبها، ويتم حشد الجهود المختلفة لتحقيقها، في إطار من الديمقراطية الكاملة والشفافية المطلقة، والمحاسبة، والتقييم المستمر.

(جريدة الرأي الأردنية عن عمّان؛ الجمعة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤)





نحو مفهوم جديد للأمن الإقليمي العربيّ

د. عدنان السيد حسين

في زمن الإقليمية الجديدة، تبرز أهمية إيجاد نظام إقليمي عربي على قواعد جديدة. وإذا كان الأمن - ولا يزال - معياراً محورياً لقياس درجة فاعليّة أي نظام إقليمي، فإن الأمن العربي سيحدد إلى مدى بعيد مستقبل النظام الإقليمي العربي ومصيره، خاصّة بعد التطورات السلبية التي برزت في السنة الأخيرة حيال العراق وفلسطين.

قد يقال: كيف يمكن الحديث عن نظام إقليمي عربي، وعن أمن إقليمي عربيّ بعد احتلال العراق وتوسع الوجود العسكري الأجنبي في البلاد العربية وكأننا عدنا إلى عصر الكولونيالية التقليدي، وبعد إمعان إسرائيل في تدمير مقوّمات دولة فلسطين وحلّ القضيّة الفلسطينيّة حلاً عادلاً؟

إنّ مثل هذا السؤال مبرّر في ظروفنا الراهنة، إقليمياً ودولياً؛ بيد أن هذه الظروف محكومة بالتبدل بفعل المتغيرات الداخلية والخارجية. وفي مطلق الأحوال، لا نوافق على فرضيّة استبعاد الأمن الإقليمي العربيّ من خيارات العرب حاضراً ومستقبلاً.

لم يعد الأمن مقتصراً على الأمن الدفاعي التقليدي عن حدود الدولة وحسب. إن مفهوم الأمن يتجاوز هذا المحدد ليشمل الاستقرار العام للدولة والشعب في البيئة الإقليمية والدولية، إنه الأمن البشري.

(عن جريدة الحياة، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤)

د. عدنان السيّد حسين

بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢، وبدعوة من «ندوة العمل الوطني» في بيروت، حاضر عضو مجلس أمناء منتدى الفكر العربي وعضو لجنة الإدارة الدكتور عدنان السيد حسين عن «العروبة أمام تحدي مشروع الشرق الأوسط الكبير» وسط جمعٍ من أهل العلم والفكر. وقد فنّد المحاضر مصطلح «الشرق أوسطية»، وتداعياته المحتملة، ومشروعاته السابقة والراهنة، متوقفاً عند أولويات العمل العربي المشترك.

سلسلة اللقاءات الشهرية

اللقاء رقم (٥/٢٠٠٤)

بالتعاون مَعَ معهد غوته / عمّان

العلمانيّة في العالم العربيّ

المحاضرون : المستشرق الألماني، **الأستاذ الدكتور شتيفان فيلد**

والمستشرق الفرنسي،

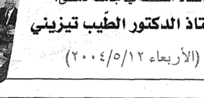
الدّكتور برنار روجيه

وأستاذ الفلسفة في جامعة دمشق،

الأستاذ الدكتور الطّيب تيزيني

(الأربعاء ١٢/٥/٢٠٠٤)





اللقاء رقم (٦/٢٠٠٤)

لقاء مفتوح مع وفد صينيّ زائر

(معهد شنغهاي للدّراسات الدّوليّة SIIS)

اللقاء كان عبارة عن (جلسة سين وجيم)

أدار اللقاء: الأمين العام للمنتدى

(الأربعاء ١٩/٥/٢٠٠٤)





اللقاء رقم (٧/٢٠٠٤)

تكنولوجيا الأداء البشريّ : حركة جديدة في الإدارة

المحاضر : **الأستاذ الدكتور عبد الباري دُرّة**

أدار اللقاء: **الدكتور عَدي عريضة / عميد كليّة الصّيدلة / جامعة فيلادلفيا**

(الأربعاء ٢٦/٥/٢٠٠٤)

زهدي الخطيب ... تكريمه الأهم في تحقيق أهداف المنتدى

د. عدنان السيد حسين

في آخر آذار/مارس ٢٠٠٤، كرّم «مجلس أمناء جائزة حمدان بن راشد آل مكتوم للأداء التعليمي المميّز» الأستاذ زهدي الخطيب رائداً من رواد العمل التربوي في دولة الإمارات العربية المتحدة. على أن هذا التكريم ليس الأول، بل تكرّر سابقاً في الأردن ومصر والإمارات منذ خمسينيات القرن الماضي.

ظلّ زهدي الخطيب أستاذاً ومربياً منذ تلك الفترة حين قَدِم إلى إمارة دبي معاراً من الكويت ليتولى مسؤولية الإشراف على التعليم حتى العام ١٩٦٣، ثم ليضع خطط محو الأميّة وتعليم الكبار في اليمن والكويت وسلطنة عُمان ودولة الإمارات... بالإضافة إلى تعاونه مع منظمة اليونسكو في باريس والعراق.

بكلمة أخرى، قبل أن يكون زهدي الخطيب أردنياً أو فلسطينياً أو إماراتياً... كان وسيبقى عربياً.

العروبة عنده إنتماء يشدّه دائماً إلى معالجة قضايا الأمة، والتفكير بهمومها. والعروبة عنده منظومة قيم شاملة للحياة والمجتمع والدولة بعيداً من الفساد والإفساد. ما التقيته مرّة إلا ويسأل عن حال الأمة، وكيف لا يسأل بعدما وصل الهوان إلى ما وصل إليه في مرحلتنا الراهنة؟!

زهدي الخطيب الأستاذ، هو زهدي الخطيب المناضل، المتآخي مع الأجيال العربية التي تبعته. وهو، قبل ذلك وبعده، الإنسان الكبير بإنسانيته، إنه الصديق والرفيق والأخ في منتدى الفكر العربي الذي يضمّ نخبة من شخصيات العرب.

أعترف له بعفوية أني أعتزّ بنبله وفكره والتزامه، وربما من مآثر منتدى الفكر العربيّ أن يتطوّع في عضويته رجلٌ من هذا المعدن الحضاري.

التكريم الأهم للأستاذ زهدي أن تتحقق أهداف منتدى الفكر العربي، وأن تتقدم الأجيال العربية بثقة نحو الأهداف الكبرى للأمة، فلا تبقى قضية فلسطين مهدورة ومُنتهكة في المحافل الدولية، ولا يبقى العرب - حكاماً ومحكومين - تائهين في هذا العالم يبحثون عن دورٍ مفقود.

أضم صوتي إلى زملائي وأصدقائي في التضرّع إلى الله ألا تتكسّر أحلام زهدي الخطيب وأمثاله تحت وطأة الإحباط.

له مزيد من العطاء وطول العمر.

كتّاب هذا العدد

أ. نزيه القسوس
كاتب صحافي / جريدة الدّستور
ص. ب٢١٢٤ الرمز البريدي ١١٩٥٣
عمّان - الأردن
تلفاكس: ٩٦٢٦٥٦٦٣٨٩٠+

د. كمال عبد اللطيف
أستاذ التعليم العالي - شعبة الفلسفة
كلية الآداب - جامعة محمد الخامس
الرباط - المملكة المغربية
هاتف: ٧١٠٣٥٦ - ٢١٢٣٧+
ناسوخ (فاكس): ٧٧٢٠٦٨-٢١٢٣٧+

دة. منى مكرم عبيد
أستاذة العلوم السياسية في الجامعة
الأمريكية بالقاهرة
ص.ب: ٢٥١١ القاهرة
ناسوخ (فاكس): ٢٣٥١٢١٥-٢٠٢+
E-mail: *mmakbeid@aucejypt.edu*

د. أيوب أبو دية
مهندس خاص، عضو رابطة
الكتاب الأردنيين
ص.ب: ٨٣٠٣٠٥ عمّان ١١١٨٣
ناسوخ (فاكس): ٤٦٣٨٣٣٨ - ٩٦٢٦+
E-mail: *Ayoub101@hotmail.com*

أ. ممدوح أبو دلهوم
ص ب ٢٣٠١٥٢
الرمز البريدي ١١١٢٣
عمّان - الاردن
هاتف: ٥٠٥٦٢٣٤



المنتدى يَستضيفُ وفداً صينيًّا

استضافَ المنتدى في الفترة ١٨-١٩ أيّار/مايو ٢٠٠٤ وفداً صينيًّا رفيعَ المستوى من مدينة شنغهاي: أربعة أعضاء من معهد شنغهاي للدّراسات الدّوليّة SIIS ، وعضو خامس من مجلس الشّعب في المدينة.



تكوّن الوفد من السادة الآتية أسماؤهم:

الدّكتور ج. يانغ (Dr. Jiemian YANG)، نائب الرئيس، SIIS [رئيس الوَفْد]؛ الأستاذ ج. تزو (Mr. Jinwei ZHOU)، مدير قسم البحوث، مجلس الشعب؛ الدكتور و. لي (Dr. Wijian LI)، رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط، SIIS؛ الدكتور ز. بان (Dr. Zhongqi PAN)، نائب رئيس قسم دراسات الشّرق الأوسط، SIIS؛ الأستاذة س. صن (Ms. Suyuan SUN)، زميلة باحثة، قسم دراسات الشّرق الأوسط، SIIS.

وقد زار الوفدُ - يرافِقُهُ أ.د. هُمام غَصِيب، مدير إدارة الدّراسات والبرامج في المنتدى - المؤسّسات الآتية (على التّوالي): جامعة الأميرة سميّة للتّكنولوجيا؛ المجلس الأعلى للعلوم والتّكنولوجيا؛ المعهد الدبلوماسيّ الأردنيّ؛ الجمعيّة العلميّة الملكيّة؛ مَجْمَع اللّغة العربيّة الأردنيّ؛ الجامعة الأردنيّة؛ جمعيّة الشّؤون الدّوليّة.



واختتم الوفدُ زيارتهُ بلقاءٍ مفتوح في مقرّ المنتدى، حضرهُ لفيفٌ من أعضاء المنتدى وأصدقائه. وسنوافي القارىء الكريم بتفصيلاتِ اللّقاء في عددٍ قادم [أنظر صفحة ٩١].

مشاركات المنتدى

برعاية سموّ رئيس المنتدى وراعيه

١ ملتقى الخبراء حول الحقوق الثّقافيّة Expert Meeting on Cultural Rights

Pre-forum for the International Congress on Cultural Rights and Human Development

[الجهة المنظّمة: منظمة الحقوق الإنسانيّة Rights and Humanity / المملكة المتّحدة]

مركز الحسين الثقافي/ أمانة عمّان الكبرى

٢٠ –٢٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٤

افتُتح الملتقى بكلمة جامعة ألقاها سموّ الأمير الحسن بن طلال. وشارك في إحدى الجلَسات الرّئيسيّة (الجلسة الثّالثة؛ ٢٠/٤/٢٠٠٤): الشريف فوّاز شرف و أة. لوريس إحْلاس. كما ساهمَ في جلَسات الملتقى : أ. وسام الزّهاوي وأ.د. هُمام غَصِيب.

---

٢ مائدة مستديرة / الأمن الإنساني في الشّرق الأوسط/عمّان

Human Security in the Middle East/ Amman Roundtable

[الجهة المنظّمة: سموّ الأمير الحسن بن طلال/مجلس الحسن؛ مجموعة أكسفورد للبحوث Oxford Research Group]

فندق الميريديان/عمّان

١١ –١٢ أيّار/مايو ٢٠٠٤

ألقى سموّ رئيس المنتدى وراعيه كلمةً افتتاحيّةً رئيسيّة بعنوان:

«بوادر للمجتمع المدنيّ والأمن الإقليميّ في الشرق الأوسط»

(Prospects for Civil Society and Regional Security in The Middle East)

وشارك في الجلَسات : أد. هُمام غَصِيب.

وعلى هامش هذه المائدة المستديرة، قامت دة. بريشيلا إلْويرذي Priscilla (Scilla) Elworthy ، رئيسة المجموعة، وأة. غابرييلا ريفكنْد Gabriella Rifkind ، مستشارة المجموعة، بزيارة مقرّ المنتدى يوْم الخميس ٢٠٠٤/٥/١٣. وجرى في هذه الزيارة نقاش مستفيض مع أ. وسام الزهاوي وأ.د. هُمام غَصِيب حوْل آفاق التّعاون بين المجموعة والمنتدى في مُقبلِ الأيّام.



نعي مفكّر عربيّ

تنعى أسرة منتدى الفكر العربيّ بمزيد من الحزن والأسى عضو المنتدى

الأستاذ يوسف عبد الله الصايغ

من الأعضاء المؤسّسين

وعضو مجلس الأمناء (سابقاً)

وتتقدم من عائلته وعموم آل الصايغ الكرام بأصدق مشاعر العزاء والمواساة؛ سائلة المولى أن يتغمد الفقيد الكبير بواسع رحمته ويسكنه فسيح جنّاته

وإنّا لله وإنا إليه راجعون

نعي مفكّر واقتصاديّ عربيّ

تنعى أسرة منتدى الفكر العربيّ بمزيد من الحزن والأسى عضو المنتدى

الدكتور سعيد النجّار

من الأعضاء المؤسّسين

وتتقدم من عائلته وعموم آل النجّار الكرام بأصدق مشاعر العزاء والمواساة؛ سائلة المولى أن يتغمد الفقيد الكبير بواسع رحمته ويسكنه فسيح جنّاته

وإنّا لله وإنا إليه راجعون

كلمة رثاء في المرحوم الدكتور سعيد النجار

د. تيسير عبد الجابر

رحم الله الدكتور سعيد النجار، الاقتصادي والمفكّر العربيّ الكبير، صاحب الكلمة الصافية والجريئة، الأستاذ المثل لأجيال من بعده، والمفكر بعيد النظر الذي آمن بالليبرالية الاقتصادية والسياسية كأفضل سبيل للرقي والتنمية في العالم العربيّ. وها هي الدول العربية تعود، بعد متاهة طويلة، لبحث أفكار وأساليب الإصلاح الاقتصاديّ والسياسيّ وأساليبه، علّها تأخذ كغيرها من دول العالم بوسائل الديمقراطية والتقدم التي نادى بها المرحوم.

(نشرت في صحيفة الدستور الأردنية؛ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤)

سعيد النجار علامة ليبراليّة في العالم العربيّ

سعد الدين إبراهيم

(كاتب مصري)

فقدت مصر في الأسبوع الأول من شهر نيسان (إبريل) آخر عمالقة العصر الليبرالي العربيّ، الدكتور سعيد النجّار الاقتصاديّ البارز، والقاضي الدولي لمنظمة التجارة العالميّة، عن سنّ يناهز أربعة وثمانين عاماً.

كان سعيد النجار ليبرالياً شاملاً في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة. وبهذا المعنى كان إبناً وفياً للعصر الليبرالي العربي الأول، الذي بدأت بذوره الجنينيّة في أواخر القرن التاسع عشر مع النهضة العربية الحديثة، التي رمز لها الطهطاوي، وعلي مبارك، والأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، وقاسم أمين، وأحمد لطفي السيد، وطه حسين، وعباس العقاد. . . .

إنّ سعيد النجار عملاق إنساني، ورمز للديمقراطية، ومناضل فذّ من أجل الحريّة وحقوق الإنسان. فرحمة الله عليه، ودعاؤنا أن يجود القدر بأمثاله لمصر والأمة العربية.

(عن جريدة الحياة؛ ٢٨ نيسان/إبريل ٢٠٠٤)



عـالم المعرفـة : سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

جامعـة الـدول العربيـة

ـ مدخل إلى المستقبل ـ

المؤلف : د. مجدي حمـاد

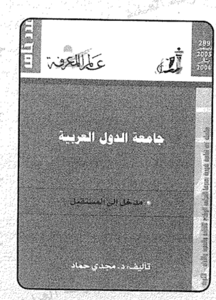
المحتويــات :

يعكس هذا الكتاب محصلة التخصص الأكاديمي لمؤلفه في الشؤون العربية لأكثر من ثلاثة عقود، وخبرته من العمل في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمدة خمسة عشر عاماً.

وهو يجيء في زمانه وأوانه؛ قبل أيام من انعقاد مؤتمر القمة العربية القادم في تونس ٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٤، الذي يتصدّر جدول أعماله إصلاح جامعة الدول العربية.

لا شك في أن وجود الجامعة قد أصبح على المحك، لأن المستقبل العربي ذاته يتعرض لمخاطر وتحديات جدية وجوهرية، تمس كيانه وهويته وعقيدته، ووضعت النظام العربي، بحق، على مفترق طرق. إن القرارات السياسية التي ستتخذ في الأعوام القليلة القادمة سوف تطرح تأثيراتها لسنوات طويلة مقبلة، والمطلوب في هذه المرحلة هو بديل يفيد من الواقع الجديد للمنطقة، فيما يحمي ويصون النظام العربي من احتمال ذوبانه في نطاق آخر يفقده هويته القومية.

ولا شك في أن مرور ستة عقود على إنشاء الجامعة يعطينا الآن فرصة كافية لتقييم دور الجامعة في وطننا العربي، ولتقدير أسباب الهجوم الذي تتعرض له، ولتحديد مدى «شرعيته». ويقودنا ذلك إلى أسباب الهجوم الذي تتعرض له، ولتحديد مدى «شرعيته». ويقودنا ذلك إلى تحليل مؤسسات النظام العربي، بالتركيز على تطور الجامعة، ومحاولات تطويرها، للبحث عن مكمن الأزمة التي تعترض سبيل هذه المؤسسات. ثم يقودنا هذا بالضرورة إلى الحديث عن «المتغير الأصيل» في تفسير أزمة النظام العربي ومؤسساته، وإلى التساؤل عن مظاهر ذلك وأسبابه. وفي هذا السياق يتطرق البحث إلى مسألة «بديل جامعة الدول العربية» المطروحة بقوة للمناقشة في هذه المرحلة. وأخيرا يعالج الكتاب مجموعة المبادرات والمقترحات المقدمة من أجل تطوير الجامعة وتفعيل دورها.









من مكتبة المنتدى





تصدر عن مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط
بيـــروت - لبنـــان












من مكتبة المنتدى

• العدد السادس والخمسون بعد المائة أبريل ٢٠٠٤ •



مصر وإسرائيل: ربع قرن على معاهدة السلام
د. عماد جاد

المسلمون والدولة العلمانية في فرنسا: علمانية متشددة أم عداء للإسلام؟
د. عمرو الشوبكي

الشرق الأوسط الكبير
خليل العناني

لقاء العدد: مع د. جاكوب كيلينبرجر: رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر
حوار: سوسن حسين

تحولات السياسة الخارجية الليبية
خالد حنفي على

مستقبل العراق بين الدستور الجديد والتدهور الأمني
أحمد سيد أحمد

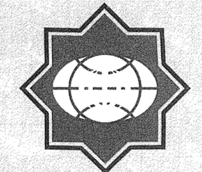
١٥٦

تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
مؤسسة الأهرام - القاهرة - جمهورية مصر العربية





من مكتبة المنتدى



ثقافتنا

للدراسات و البحوث

رابطة الثقافة و العلاقات الاسلامية

مجلة علمية فصلية متخصصة في العودة الحضارية الاسلامية

المجلد ١ - العدد الأول - صيف سنة ١٤٢٤ ه - ٢٠٠٣ م

في هذا العدد

تصدر عن مركز الدراسات الثقافية الإيرانية العربية

مؤسسة الفكر الاسلامي - طهران - ايران



مغزل غاندي في زمهرير لندن

ممدوح ابو دلهوم*

كثيرة هي المؤلفات التي تحدثت عن الزعيم الهندي الراحل (المهاتما غاندي)، أو (بابو) الأمة الهندية كما كان يحلو للهنود مناداته أو تسميته. وما زالت المطابع شرقا وغربا تخرج علينا بين الحين والحين إما بأسرار جديدة أو بمعالجات أخرى حول نهجه الفكري، أو خطه السياسي، أو سيرته الذاتية الحبلى بالمختلف والجدلي. ولا عجب! إذ كان الرجل شاهد عصر، وصاحب نظرية، وصانع تاريخ في المقام الأول. والذين شاهدوا العمل السينمائي الضخم الذي أنتج في مطالع الثمانينيات حول سيرته ومسيرته، والذي جسد شخصيته فيه النجم البريطاني الهندي الأصل (بن كنغزلي) باقتدار عال وغير مسبوق درامياً – وبالمناسبة فقد شارك في هذا العمل الضخم، الذي تجاوزت ميزانيته آنذاك (٢٠) مليون جنيه استرليني، نخبة لامعة من النّجوم – أقول، الذين شاهدوا هذه الملحمة السينمائية لا بد أن وقفوا على أهمية الزعيم الذي شغل الدنيا وملأ الناس حتى منتصف القرن الماضي. ومساء أمس كنت على موعد جديد حول هذه الشخصية التاريخية تجسد في شريط تسجيلي متلفز يسلط الضوء على جوانب خفية وأخرى جديدة في حياة غاندي، فضلاً عن المفاصل الرئيسية المعروفة التي تدخل في جذور تكوينه بصفته شخصية استثنائية ورجلاً عظيماً. ففي غرّة أيلول/سبتمبر عام ١٩٣١ كان على الباخرة البريطانية في طريقه إلى لندن لحضور (مؤتمر المائدة المستديرة) بهدف التفاوض حول استقلال الهند عن الإمبراطورية البريطانية، وهو الاستقلال الذي لم يتم إلا في مرحلة لاحقة، وتحديدا عام ١٩٤٧. ومع أنه كان على علم بفشل المباحثات مسبقاً، إلا أنه أحدث زلزالاً إعلامياً باستخدامه مغزله اليدوي الذي كان يصنع عليه ملابسه التقليدية ذات القطعتين، وأحياناً القطعة الواحدة. وما إن تبعه في هذا أبناء شبه القارة الهندية إستجابة لخطاباته في جميع الولايات بمساعدة الأحزاب الوطنية، خاصة حزب المؤتمر برئاسة جواهر لال نهرو والعصبة الإسلامية برئاسة محمد علي جناح، حتى جاءت الضربة القاصمة لظهر الاقتصاد البريطاني؛ إذ كان القطن الهندي يذهب مجاناً إلى بريطانيا العظمى ليُصنّع هناك و يُصدّر من جديد إلى الهند على شكل ملابس أوروبية تعود بملايين الجنيهات على خزينة الإمبراطورية التي لم تكن تغيب عنها الشمس. فقد قلب مغزل غاندي الطاولة على لاعبيها الكبار؛ إذ ما إن ظهر في الأفق حتى كانت الملابس الأوروبية وقودَ الحرائق في جميع ولايات شبه القارة، الأمر الذي كان وراء إغلاق مصانع الألبسة في لندن وليدز ومانشستر وغيرها. وجدير بالتسجيل أنه، استفزازاً وتحدياً، لم يتوقف عن عملية النسج والتلويح بالمغزل وهو على الباخرة أمام جميع المستقبلين البريطانيين، حتى إنه حين سأله نائب الملك المندوب السامي قبل سفره أن يرتدي الزي الأوروبي، رفض معلقاً: إنني لن أنال الإستقلال إلا بلباسي هذا؛ ولولا طقس لندن لرأيتني بقطعة واحدة لا بقطعتين. وزيادة على ذلك، فقد رافقه المغزل في أثناء إطلاقه النكات مع المسرحي الشهير (تشارلي شابلن). وكان أيضاً معه في أثناء لقائه بعمال النسيج العاطلين عن العمل؛ حيث أخذ يلوح أمامهم بهذا المغزل الذي كان السبب في حرمانهم من لقمة العيش. ومن لندن غادر متجولاً في أوروبا بعد أن غسل يديه من الاستقلال، تماماً كما توقع قبل حضوره المؤتمر المذكور، حيث علق قبل صعوده الباخرة بأن المؤتمر هو بمثابة (شيك مسحوب على بنك مفلس). وفي روما قال لموسوليني بصراحة: إن الفاشية ستهوي كبناية من كرتون.

وبعد ... إن هي إلا مقالة مبتسرة، خُطّت على عجل في حياة رجل جدلي عظيم، وصاحب شخصية ملأى بالعجيب الغريب، ولها مفاتيحها العبقرية. وإني آمل أن أعود بمقالة أخرى في مقبل الأيام تكون حول ملحظ آخر في سيرة رجل طفقت شهرته الآفاق، كما لو كان نبياً أو قديساً. على أن أهمية غاندي تأتي أيضاً من أهمية شبه القارة التي كانت، وما زالت، تتلظى سوسيولوجياً ودينياً ونووياً على صفيح ساخن.

■

* كاتب صحافيّ؛ جريدة الرأي الأردنيّة.

قريباً قريباً قريباً

يصدر الكتاب الأوّل / باكورة

سلسلة دراسات المنتدى

العمل العربيّ المشترك آمال وعقبات ونتائج

تاريخ سياسيّ ومؤسّساتيّ

فترة تونس ١٩٧٩-١٩٩٠

تأليف

د. محيي الدّين سليمان المصري

أستاذ/جامعة عمّان الأهليّة؛ عضو المنتدى

منتدى الفكر العربي

عمّان - الأردنّ

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م





"إنَّ الإدارةَ التي تستطيعُ تحقيقَ الأهدافِ بجديّةٍ وبكُلفةٍ أقلَّ وزمنٍ أقصر، هي الإدارةُ الحصيفةُ، التي تقومُ على إيجادِ مؤسّساتٍ متخصّصةٍ فاعلةٍ تعملُ بروحِ الفريقِ الواحدِ، وتتوفّرُ لها قياداتٌ إداريّةٌ كفؤةٌ نزيهةٌ تقدّمُ الصالحَ العامَّ على أيّ اعتبارٍ آخر، وتتّصفُ بالعدالةِ والمبادرةِ والإبداعِ، وتركّزُ على العملِ الميدانيّ وتتصدّى للمعاضلِ قبلَ وقوعِها أو حينَ يكونُ منَ السّهلِ التّعاملُ معها قبلَ أن تتفاقم....."

جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين

أيار 1999

رؤيتنا

نسعى بمشاركةِ مواطني عمّان لتقديمِ خدماتٍ بلديّةٍ متميّزةٍ تفوقُ طموحاتِ متلقّي الخدمةِ معَ مواكبةِ الحداثةِ والمحافظةِ على أصالةِ المدينةِ وروحِها.

رسالتنا

نلتزمُ بتقديمِ الخدماتِ لمواطني مدينةِ عمّان بمشاركتِهم والعاملينَ في الأمانةِ بيُسرٍ وشفافيّةٍ وعدالةٍ مع المحافظةِ على القيمِ الثّقافيّةِ والبيئةِ المعماريّةِ والسياحيّةِ للمدينةِ لتبقى آمنةً ومريحةً تحقّقُ الرّضا والرّفاهَ لمتلقّي الخدمةِ وتحقّقُ التّنميةَ المستدامةَ بالاستخدامِ الأمثلِ والتطويرِ للمواردِ الماليّةِ والبشريّةِ والتقنيّةِ وإدارةِ المعرفةِ.

القيم

١. مشاركة وإرضاء متلقي الخدمة المحرك الرئيسي لتصميم وتطوير الخدمات .
٢. القيادة الملهمة النموذج.
٣. أصالة المدينة وتراثها المعماري وتنويع ثقافتها.
٤. بيئة صحية سليمة.
٥. العدالة والشفافية والمساءلة وبناء الثقة .
٦. الموائمة بين النتائج والأهداف الوطنية .
٧. التواصل والتسيق داخليا وخارجيا.
٨. التصدي للمشاكل قبل وقوعها .
٩. تعزيز ومكافئة المبادرة والإبداع والعمل الجماعي .
١٠. التخطيط والتطوير والتحسين المستمر.
١١. مؤسسة التعلم وتبادل المعرفة.
١٢. الولاء والانتماء .
١٣. ترسيخ مفهوم الخدمة العامة للعاملين .
١٤. تمكين العاملين وتفويض الصلاحيات .
١٥. الالتزام بالتشريعات .

الأهداف

١. وضع خطة استرتيجية لمدة ٢٠ عام .
٢. تنمية الموارد المالية .
٣. التطوير الإداري .
٤. تحقيق إدارة المعرفة .
٥. الاستخدام الأمثل للموارد .
٦. تخفيض كلفة الخدمات بزيادة تعاون المواطنين .
٧. تحسين الوضع البيئي والصحي للمدينة .
٨. تحسين الوضع المروري .
٩. تحقيق الأمانة الإلكترونية .
١٠. تنمية اقتصادية واجتماعية .
١١. مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء .
١٢. زيادة الاهتمام بالثقافة .
١٣. تشجيع السياحة .
١٤. الاهتمام بالبعد التراثي .
١٥. زيادة الاهتمام بالرياضة .

مجلّة
المنتدى

قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في : ☐ مجلّة المنتدى

☐ مجلّة المنتدى + إصدارات عام ٢٠٠٤ (الكتب)

الاســم : ....

العنوان : ....

....

....

قيمة الاشتراك*: .... طريقة الدفع : ☐ نقداً ....

بطاقة فيزا رقم : .... تاريخ انتهاء مدتها : ....

حوالة بنكية (صافي القيمة) ....

رقم الحساب : 8/610 - 0118/001769 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن)

التوقيع : ....

التاريخ : ....

تُملأ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي :
منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)
عمّان ١١١٩٠؛ الأردن

*قيمة الاشتراك السنوي		المجلة	المجلة + الكتب
	داخل الأردن	للأفراد ، (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً للمؤسسات ، (٤٠) أربعون ديناراً أردنياً	للأفراد ، (٥٠) خمسون ديناراً أردنياً للمؤسسات ، (١٠٠) مئة دينار أردني
	خارج الأردن	للأفراد ، (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات ، (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفراد ، (١٥٠) مئة وخمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات ، (٣٠٠) ثلاثمئة دولار أمريكي

المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يُصدرها مرّة كل شهرين

منتدى الفكر العربي

عمّان - الأردن

Al Muntada

A Biomonthly Cultural Magazine

Published by the Arab Thought Forum (ATF)

Amman - Jordan

إرشادات عامّة لكُتّاب المجلّة

- يشترط أن لا يزيد طول المادة المقدمة للنشر على عشر صفحات من القطع الكبير، وأن تكون مطبوعة على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى موافاتنا بالقرص (الديسك) أو إرسال المادة بالبريد الإلكتروني.
- يُشترط أن تكون المادة غير منشورة أو مقدمة للنشر الى أية جهة أخرى.
- يُرجى من الكتاب ذكر عناوينهم، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكتروني والناسوخ (الفاكس).
- يُقلّل عددُ الهوامش والمصادر والمراجع بقدر الإمكان.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللغة عنايةً خاصّة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدّم إن رأت ذلك ضرورياً.
- تعتذر الهيئة عن عدم إعادة الموضوعات التي لا تقبل للنشر إلى أصحابها.

منتدى الفكر العربي

ص.ب : ٩٢٥٤١٨

عمّان ١١١٩٠ - الأردن

تلفون : ٥٣٣٣٢٦١ / ٥٣٣٣٦١٧ (٦-٩٦٢+)

ناسوخ (فاكس) : ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

Arab Thought Forum

P.O.Box : 925418

Amman - 11190 Jordan

Tel : (+962-6) 5333261/5333617

Fax : (+962-6) 5331197

E-mail: *atf@nic.net.jo*

URL: *www.almuntada.org.jo*

سعر النسخة : ديناران أردنيّان (ثلاثة دولارات أمريكية)

من إصدارات منتدى الفكر العربيّ



قريباً جداً

إصدارات قيّمة أخرى